مكتبة الشروق الدولية

سمير مرقس

الإمبراطورية الأمريكية

ثلاثية الثروة.. الدين.. القوة

من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر



الإمبراطورية الأمريكية

ثلاثية الثروة - الدين - القوة

من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر

الطبعـــة الأولى

١٤٢٣هـ ـــ ٢٠٠٣م



شارع الفتح - أبراج عثمان - أمام المريلاند - روكسى - القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٤٤٤٦٧ ـ ٢٥٦٥٩٣٩ ـ تليفون ٤٥٣٦٢٤٨

Email: adel almoalem < shoroukintl @ Yahoo. com >

الإمبراطورية الأمريكية

ثلاثية الثروة - الدين - القوة

من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر

سمير مرقس



إهــــداء

إلى.. الصداقة النبيلة

عمرو كمال حمودة ونادية رفعت

ونبيل عبد الفتاح...

مقــدمــة

(أ)

يهـدف هذا الكتـاب إلى قـراءة حـادث ١١/ ٩ والرد الفـعل الأمـريكى فى إطار الرؤية الأمريكية التاريخية للعالم، منذ بدأ توسعها مع نهاية القرن التاسع عشر. وذلك انطلاقـا من فكرة أنه لا ينبـغى الوقـوف عند الحـدث فى ذاته - بالرغم من جسامته - وإنما يمتد ليشمل محاولة لفهم السلوك الأمريكى تاريخيا فيما يتعلق بالعلاقة بالعالم ومحاولة التعرف على طبيعة المحددات الحاكمة لهذا السلوك، خاصة وقد تكاثرت كتابات توحى بأن السلوك الأمريكى طارئ أو مستحدث. فى نفس الوقت وبسبب بعض الكتابات الغربية التى بدأ الحديث فيها عن النزوع الإمبراطورى الأمريكى عقب الحرب الباردة، انتشرت كتابات عربية تصب فى اتجاه أن هذا النزوع هو نتاج لسقوط النظام الثنائى - القطبية، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة الكونية. بيد أن الحقائق التاريخية تعكس حضور «الإمبراطورية» فكرة وممارسة لدى القائمين على السياسة الأمريكية منذ نهاية القرن الثامن عشر، وهو ما حاولنا التأكيد عليه من خلال ما أسميناه:

«التوسع من الداخل إلى الخارج»

والذى حاولنا أن نميزه عن نمط التوسع الأوروبى. كذلك حضور القيم ببعديها الثقافى والدينى فى ثلاثية التوسع الغربى، بفارق أنها فى النموذج الأوروبى وسيلة بينما فى النموذج الأمريكى مكون أساسى فى هذه الثلاثية، بالإضافة إلى الثروة والقوة، والتى تعد تطويرا لثلاثية **«التاجر والمبشر والعسكرى»** الأوروبية.

إن **ثلاثية الثروة والدين والقوة الأمريكية** مثلت التصور الحاكم لسلوك الإدارات

الأمريكية المتعاقبة؛ وذلك بهدف تحقيق المصلحة القومية الأمريكية العليا، ولقد تراوحت السياسة الخارجية الأمريكية، منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، بين ممارسة هذه السياسة ذات العناصر الثلاثة بشكل مباشر أو تحت لافتة القيم الأمريكية التى يجب أن تسود، وهو ما يمكن أن نطلق عليه التراوح بين «الروزفلتية» نسبة إلى الرئيس الأمريكى ثيودور روزفلت صاحب سياسة العصا الغليظة Big Stick Policy، وبين الويلسونية نسبة إلى الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون، والذى حاول أن يصبغ قدرا من المثالية على السياسة الخارجية الأمريكية من منطلق ضرورة أن تتبنى الدول الأخرى القيم الأمريكية من دون استبعاد القوة لتحقيق ذلك. والواقع أن الاختلاف الذى بات يتكرر فى الأدبيات الخاصة بالعلاقات الدولية لم يكن سوى «اختلاف ظاهرى»، وهو ما حاولنا تأكيده، كذلك تتبع مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية على مدى القرن العشرين.

(ب)

وحاولنا أيضا أن نسلط الضوء على دور اليمين الدينى البازغ فى تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، كجماعة ضغط أولا منذ إدارة ريجان، وكمشارك فى الحكم وذلك بوصول بوش الابن إلى مقعد الرئاسة الأمريكية. وقد أتاحت لى فرصة دراسة قانون الحرية الدينية، الذى أصدره الكونجرس الأمريكى عام ١٩٩٨ ـ وتم بموجبه تفويض الإدارة الأمريكية للتدخل فى شئون الدول بعيدا عن الشرعية الدولية وتوفير الغطاء المناسب لحرية التبشير ـ معرفة مفاهيم هذا الاتجاه وآليات تحركه. وقد وضعنا آنذاك إطارا نظريا لفهم مسيرة هذه الحركة وتحولاتها من الدينى البحت إلى الدينى ـ السياسى من خلال الانتشار القاعدى فى جسم المجتمع المدنى، كذلك ألمحنا لدوره المهم وتوقعنا صعوده وهو ما حدث بعد ذلك، ومن المؤسسى الكنسى إلى المؤسسى المدنى) راجع الحماية و العقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط ميريت، ٢٠٠٠ كذلك الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، الشروق، ٢٠٠١). ونظرا لأهمية هذا الموضوع وتوفر كثير من المعلومات لدينا حول هذا الاتجاه ومتابعتنا اليومية لخطاب الإدارة الأمريكية منذ تولى بوش الرئاسة حيث احتوى على كثير من المفردات الدينية، آثرنا أن نفرد له فصلا موجزاً فى هذا الكتاب، على أن نخصص كتاباً تفصيليا عن هذا الاتجاه مدعم

بالتفاصيل والوثائق والخرائط والإحصائيات والجداول، كذلك القاعدة الاجتماعية التى تدعمه، خاصة مع تزايد الكتابات حول هذا الاتجاه إما بشكل سطحى أو ملتبس أو بالتنصل منه. وقد رصدنا هذه الكتابات التى فيما هى تتنصل وتنفى تؤكد، وفيما هى تتناول الموضوع بسطحية تربك القارئ الكريم.

وقد اعتمدنا فى هذا الفصل الموجز على محاضرة ألقيناها فى برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد الذى أتشرف بعضوية هيئته الاستشارية، والذى قامت بتأسيسه الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى.

(جـ)

وقد عمدنا أن نتناول موضوع كتابنا هذا من خلال الأدبيات الأمريكية نفسها وليس من خلال انطباعات خارجية، فهم الأهمية بمكان دراسة الظاهرة من داخلها، أو بلغة أخرى فهم أمريكا من داخلها وبلسان كبار سياسيها ومفكريها الاستراتيچيين. وكنا نخطط أن نقدم بالدراسة والتحليل نتاج المراكز البحثية والجماعة البحثية فى أمريكا فيما يتعلق بمستقبل الولايات المتحدة بعد ١١/٩، وبالفعل قمنا برصد أعمال الكثير من المراكز البحثية مثل:

* معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى The Washington Institute For Near East Policy، والذى عقد مائدة مستديرة شارك فيها كل من:

برنارد لويس، اهوديا أرى، جوديث ميللر، بعنوان:

«War on Terror The Middle East Dimension».

* مركز الدراسات الاستراتيچية والدولية

«Center For Strategic and International Studies».

هذا بالإضافة إلى العديد من الكتب والدراسات، ولكن رأينا أن نفرد لها كتابًا خاصًا، فمتابعة هذه الأدبيات مهم للغاية حيث معرفة كيف يرون الحدث ومستقبل أمريكا من جانب كذلك إدراك كيف يقومون بذلك؟

لقد استفدنا - ولاشك - كثيرًا من الكتب والدراسات التى كنا بدأنا فى جمعها

حول المواطنة والعولمة فى العامين الماضيين، فى إطار دراسة المواطنة فى الخبرة الغربية وتطور الدولة فى الغرب، وفى سياق التحولات العولمية، أكثر من مائة كتاب ومرجع كان لها دور فى توسيع زاوية الرؤية وتنوع مجالات الاهتمامات وتعددها وتشابكها ، وقد استفدنا من بعضها ـ خاصة فى مجال العولمة ـ فى هذا الكتاب، هذا وقد حاولنا أن نبقى على التقليد الذى حرصنا عليه فى كتبنا السابقة، ألا وهو استخدام الرسومات التوضيحية، والتى استفدنا من عملنا فى مجال التنمية فى توظيفها لتوضيح الأفكار وبلورتها.

(د)

وبعد.. لا يسعنى إلا أن أطلب من الله أن يحوز هذا الجهد تقدير القارئ الكريم واحترامه، وهو أمر لمسته منذ الاحتفاء بكتابى الأول «الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط» والذى يعد المرجع الوحيد باللغة العربية حول قانون الحرية الدينية، والذى اعتبرنا إصداره مرحلة من ضمن مراحل خمس حول علاقة الغرب بالمسألة الدينية، بالإضافة إلى تقديم تاريخ المواطنين الأقباط فى مصر من زاوية المواطنة. ثم كتابى الثانى «الأصولية الپروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية» الذى بات مرجعا مركزا جدا حول هذا التيار.

ولا يفوتنى أن أشكر كل من أتاح لى فرصة التعبير عن الأفكار الأولية لهذا الكتاب عقب ١١/ ٩ مباشرة، وأخص بذلك الأديب الكبير جمال الغيطانى لجريدة أخبار الأدب، والأستاذ أحمد الجمال لجريدة الخليج، والأستاذ چورچ ناصيف لجريدة النهار البيروتية.

وأخيراً لابد من تقديم شكر خاص ووافر للصديق المهندس عادل المعلم لمتابعته الدءوب هذا النص وملاحظاته المهمة والقيمة وتشجيعه المستمر وللحوارات الشيقة التى دائما تدور بيننا، كذلك كل المعاونين بمكتبة الشروق الدولية وعلى رأسهم الأستاذ عبدالعزيز النجار، الذين تابعوا إصدار الكتاب فى زمن قياسى لتأخرى فى تسليمه، حيث كان من المفروض أن ينشر فى سبتمبر ٢٠٠٢.

سمير مرقس

يناير ٢٠٠٣

(١)

صدام «العولمة» فى «المركز» و«الخصوصيات الثقافية» فى «الأطراف»

تمهيد نظرى

١ ـ بعد مرور ما يقرب من عام ونصف على أحداث ١١ سبتمبر، باتت الحاجة ملحة لإعادة قراءة رد الفعل الأمريكى فى إطار الرؤية الأمريكية للعالم منذ بدء توسع أمريكا خارج حدودها فى القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا. وبالرغم من جسامة الحدث، إلا أن التحرك الأمريكى التالى ـ فى تقديرنا ـ لم يكن خروجا أو انحرافا عن المسار الذى دأب هذا التحرك على السير فيه على مدى قرنين. وفى هذه الدراسة سنحاول الاقتراب من الرؤية الحاكمة لهذا التحرك ـ تاريخيا ـ وما ترتب عليها من ممارسات سياسية مست المجتمع الدولى International Society بما يضم من دول متنوعة.

٢ ـ إن أحد أهم الاستدعاءات التى استدعيت عقب ما جرى فى ١١ سبتمبر، هو «عودة المقدس» (بحسب تعبير برتران بادى) إلى مسرح العلاقات الدولية، وهو ما تجلى فى خطاب سياسى يحمل مفردات ذات طابع دينى، كذلك مشاركة قوى اليمين الدينى فى أمريكا فى الحكم للمرة الأولى فى تاريخها. ولكن السؤال الذى يجب أن يطرح نفسه هل كان المقدس مستبعدا من العلاقات الدولية؟ واقع الحال أن الإجابة عن هذا السؤال هو ما سنحاول إنجازه فى هذه الدراسة، حيث نتعرض لأوروبا أولا، وندرس موقع الدين فى العلاقات بين القوى الأوروبية، ثم بزوغ القوة الأمريكية على المسرح الدولى فى السياق الأوروبى، والفرق بين أوروبا وأمريكا بالرغم من وعاء الحضارة الغربية الذى يضمهما من حيث التوسع وموقع الدين فى السياسة الخارجية، ومسيرة السياسة الخارجية الأمريكية على مدى قرنين.

٣ ـ إن الفكرة المحورية التى نعتمدها فى هذه الدراسة تنطلق من النتائج التى أتى بها صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م (سندرس تفاصيل هذا الموضوع فى الفصل الثانى من الدراسة) حيث وضع حداً للصراعات بين القوى الأوروبية، والتى كانت قائمة

على أسس دينية ، و واكب ذلك ميلاد الدولة القومية القائمة على أسس علمانية . بيد أن الغرب الأوروپى فى إطار توسعه خارج حدوده . كان يوظف البعثات التبشيرية باعتبارها إحدى وسائل الهيمنة إلى جانب الاقتصاد والقوة العسكرية . لقد كانت المفارقة هى أن استبعاد الدين داخل النموذج الغربى الأوروپى ، والذى توافقت عليه القوى الأوروپية لم يمتد إلى الدول التى استعمرتها أوروپا ، حيث كانت الصراعات الدينية الثقافية وسيلة لبقاء القوى الأوروپية مهيمنة على هذه المستعمرات ، بل أكثر من ذلك دعمت أنظمة حكم تناقض شعوبها ، وأثارت البعثات التبشيرية الفرقة ـ أكثر مما وحدت .

٤ ـ فى هذا السياق بزغت أمريكا كقوة جديدة فى إطار المنظومة الغربية مستخدمة نفس الوسائل والأدوات التى استخدمتها أوروپا فى توسعها ، الفرق الوحيد بين الحالتين الأوروپية والأمريكية هو فى موقع الدين من علاقات كل منهما الدولية . لقد انطلقت أوروپا فى علاقاتها الدولية تحكمها مفاهيم وستفاليا وجاء الدين وسيلة للهيمنة ، بينما أمريكا تحركت فى علاقاتها الدولية باعتبارها النموذج الذى يجب أن يحتذى «دينيًا ـ أخلاقيًا واقتصاديًا واجتماعيًا» . إن التحرك الأمريكى موضوعيا كان متحرراً من مفاهيم وستفاليا ، خاصة وأن القارة الأمريكية ولدت تحمل الدين والمجتمع معا فى الوقت نفسه ، حيث لا يوجد فارق زمنى بين البشر والدين كما هى الحالة فى أوروپا أوحتى فى العالم كله . كذلك تأسست القارة الجديدة على أرضية مصالحة بين الدين والمجتمع ، بين البروتستانتية التطهيرية والأرض الجديدة ، وهو ما لم يحدث فى أوروپا (سندرس المسار الأمريكى بداية من القسم الثالث) .

٥ ـ بيد أن المجتمع الدولى ظل يحمل شرعية وستفاليا Legacy of Westphalia أى التأكيد على فكرة الدولة القومية وسيادتها واستبعاد الدين من الحكم وذلك فى إطار أوروپا ، والتأكيد على الدولة القومية بحسب النموذج الأوروپى فى الدول المستعَمرة ثم المستقلة بعد ذلك مع حصار الصراعات الدينية والإثنية والعرقية من دون حسم ، وبات الأمر ، وبحسب برتران بادى ، كما لو كانت قومية أوروپا قومية حكم ، وعلى النقيض نجد قومية دول العالم الثالث قومية صراع حتى بعد أن نالت استقلالها . ولاعتبارات ترتبط بمولد قوة تحمل طابعًا اشتراكيًا فى بداية القرن العشرين تبعتها كتلة دولية تحمل نفس الطابع ، كانت السمة الرئيسية للنظام الدولى

على مدى القرن العشرين تقريبًا سمة صراعية بين الكتلتين الرأسمالية الغربية والاشتراكية الشرقية، وعليه توارت الرؤى الثقافية والدينية على مدى سنوات الحرب الباردة. وإن كان هذا لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية أن تستعيد مفردات دينية فى صراعها الأيديولوچى مع الاتحاد السوفييتى، وإن أعطتها طابعًا أخلاقيًا، ومما تجدر الإشارة به هو أن المدخل الأخلاقى ـ الدينى هو أحد المداخل المختلفة لدراسة العلاقات الدولية بحسب مارسيل ميرل.

٦ـ ومما لاشك فيه أن إدارة الرئيس ريجان (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨م) كانت نقطة تحول حاسمة فى تاريخ الإدارات الأمريكية المتعاقبة من حيث توظيفها للدين فى سياستها الخارجية، ومن ثم حضوره كعنصر فاعل واضح ومباشر فى العلاقات الدولية، ولم يعد الأمر يحتاج إلى اللغة الأخلاقية ـ القيمية التى تخفى المضمون الدينى بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، وفى الوقت نفسه التأكيد على خصوصية أمريكا فيما يتعلق بسياستها الخارجية مقارنة بالنموذج الأوروبى، كما أوضحنا سابقا، النموذج الأوروبى حيث الدين موظفًا فى السياسة الخارجية، بينما الدين فى الحالة الأمريكية جزء من النموذج المطلوب انتشاره، وإن كان تحقيق المصلحة فى الحالتين هو الهدف.

٧ـ ولعل الحضور الدينى فى الخطاب السياسى الأمريكى جاء بتزامن تأثيرات داخلية ومستجدات دولية خارجية حدثت فى الوقت نفسه. فبالنسبة للداخل الأمريكى، صعد اليمين الدينى الذى عرف طريقه إلى العمل السياسى ليشكل عنصراً ضاغطًا على الإدارة الأمريكية دون أن يشارك فى السلطة، وإن استفاد من حكم المحافظين الجدد وانعكس ذلك على الخطاب السياسى للرئيس ريجان. أما على المستوى الخارجى فنجد الثورة الدينية الخومينية، والتى تجاوزت بحدوثها الحدود الجغرافية الإيرانية لتشكل بداية لانبعاث إسلامى ممتد، وفى الوقت نفسه انتشار حركة لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية، والتى تعتبرها الولايات المتحدة الفناء الخلفى لها، باعتبارها حركة ثقافية اجتماعية تعمل على إثارة وعى الجماهير ضد أنظمة الحكم العسكرية والمصالح الاقتصادية للشركات الأمريكية التى تدير البلاد، وانحياز الكنيسة الكاثوليكية ضد المقهورين. إنها لحظة تاريخية شهدها العالم حيث الإحياء العالمى للأفكار الدينية، وبدء نشاط حركات اجتماعية ذات

طابع دينى . وما جعل هذه الظاهرة ذات طابع عالمى هو أنها أخذت طريقها فى الوجود متجاوزة القوميات والأوطان، فأصبحت عولمية الطابع على المستويين الفكرى والحركى Transnational Ideas And Movements .

٨ ـ ومع تفكك الاتحاد السوفييتى والمنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة دخل النظام الدولى مرحلة جديدة ، فهناك طرف منتصر يعبر عن نفسه بأنه قوة عظمى وحيدة Lonely Super Power ويمارس سلوكًا إمبراطوريًا ظنه البعض جديدا على الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما سنعرف لاحقا فى القسم الثالث من الدراسة أنه منذ الوهلة الأولى للتوسع الأمريكى كان الإدراك الإمبراطورى يحكم هذا التوسع أى منذ القرن التاسع عشر .

وبدأ الطرف المنتصر يبشر «بالعولمة» والتى تعنى إعادة صياغة العالم بحسب النموذج المنتصر على كل المستويات، بيد أن مجريات الأمور أشارت إلى أمرين هما :

الأول، بحسب برتران بادى، إلى أن بنية النظام العالمى الجديد تتجه إلى الحد من إنتاج الإقليمية وإلى تعقيد هذه العملية إلى ما لانهاية . . النموذج القومى للأصل الغربى، وقد عجز عن اكتساب الطابع العالمى، يبدو ضعيفا لتأثره بالديناميات الاجتماعية والثقافية، وهو ما يسبب اختلالاً مزدوجًا : فالتجزئة المتزايدة للذاتيات الإقليمية من شأنها أن تجعل إنشاء نظام دولى ومتكامل بالفعل أمرا مشكوكا فيه بدرجة متزايدة، والتعايش بين أشكال مختلفة لتحقيق الذاتية يولد أزمات هوية تزداد حدتها شيئا فشيئا .

الثانى : وهو ما عبر عنه بنيامين باربر، بالجهاد فى مواجهة عالم ماك، حيث أصبح المبدأ المحورى الذى يحكم السياسة الدولية هو الصراع بين قوى الخصوصيات الدينية والقبلية وبين القوى الكونية الاقتصادية والبيئية والتجارية للعولمة . (يشار إلى أن الطبعة الجديدة من الكتاب والتى صدرت عقب أحداث ١١ سبتمبر قد أضيفت لها مقدمة جديدة، يحاول فيها المؤلف أن يفرق بين الدين والإرهاب، وفى الوقت نفسه يؤكد على أن المعركة الحقيقية هى المعركة من أجل الديموقراطية فى إطار التعددية الثقافية . .).

٩ ـ لقد أدت «العولمة» التى يبشر بها النموذج الأمريكى المنتصر إلى بدء يقظة

الهويات الذاتية لكثير من الجماعات والقوميات خاصة وأن العولمة قد حملت الكثير من الرؤى والتصورات التى حملت للعالم كى تتبع قسرا. وقد رصد هذه العلاقة كثير من الباحثين بداية من المفكر الكبير جيدنز فى كتابه «Consequences of Modernity» حيث ذكر أن العولمة «تفكك بقدر ما تنسق وتساوى فى الدمج» Fragments as it coordinates وتلاه كثير من الباحثين الذين اهتموا بدور الدين فى ظل العولمة حيث:

- أصبح الدين قوة فاعلة بحسب Peter Beyer .

- والدين ذو رسالة فى إطار العولمة بحسب Malcolm Waters.

- تأكيد الهوية بحسب Phil Marfleet .

اتفق كل من تصدى لموضوع الدين فى ظل العولمة على أن التحديث الاقتصادى والعولمة والمتغيرات المطردة، قد أطلقت همة شعوب العالم الثالث فى البحث عن هوياتها، والتى وجد البعض أنها جديرة أن تقاوم بالاستحضار والتفعيل ضد ما تأتى به رياح العولمة. ومن ثم أصبح الدين فى إطار المجتمع الدولى حاضراً فى مواجهة ما تطرحه العولمة من مفاهيم وأفكار وممارسات ولم تنج أمريكا نفسها من ذلك، وهو ما ظهر جليا من الصعود البارز لقوى اليمين الدينى.

بيد أن هذه الخلفية لا يجب أن تنسينا جوهر المصلحة القومية العليا للقوة المنتصرة، والتى ليست ـ بالقطع ـ دينية، وإنما الدين يستدعى بهدف تغطية المصالح الحقيقية. وفى هذا السياق تأتى مقولات هنتنجتون بعد الحرب الباردة لتحويل النظر عن حقيقة المصالح ووسم العلاقات الدولية بطبيعة صراعية بين الحضارات والثقافات والأديان.. ومحاولة «تديين» العلاقات الدولية.

١٠ ـ ففى صراع الحضارات، وضع هنتنجتون تصوراته لأمريكا والعالم، فى زمن ما بعد الحرب الباردة، حيث «الثقافة» تصبح مصدرا للصراعات الرئيسية بين البشر. وعليه تحل ظاهرة الصدام الحضارى محل الحرب الباردة التى كانت بين معسكرين مختلفين فى نظمهما الاقتصادية والسياسية. كما أعاد النظر فى خريطة العالم، حيث الحدود الفاصلة بين دولها هى الحدود الحضارية، وليست الحدود

السياسية والأيديولوچية مثلما كان الحال فى الحرب الباردة، وهذه الحدود هى نفسها خطوط المعارك. ومن هنا عدد سبع حضارات رئيسية بالإضافة إلى أخرى ثامنة (محتملة)- بتعبيره-، هم:

«الغربية، الأمريكية اللاتينية، الأرثوذكسية، الإسلامية، الكونفوشيوسية، الهندوسية، اليابانية، وربما الأفريقية».

وبالرغم من الخلط فى تحديد مفهومى الثقافة والحضارة من جهة، والحضارة والدين من جهة أخرى، إلى أنه يخرج بأن نزاعات المستقبل ستحدث على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التى تفصل هذه الحضارات الواحدة عن الأخرى. وفى محاولته لتفسير ما أسماه «خطوط التقسيم» نجده يستعيد مفهوم: الغرب والشرق إلى الأذهان، كذلك نجده يفرق بين المسيحية الغربية وبين المسيحية الشرقية (الأرثوذكسية) والمسلمين ويقول ما نصه:

«أخذت خطوط الانقسام بين الحضارات تحل محل الحدود السياسية والأيديولوچية للحرب الباردة باعتبارها نقاطًا تفجر الأزمات والمذابح. فقد بدأت الحرب الباردة عندما قسم الستار الحديدى أوروبا سياسيًا وأيديولوچيا. وانتهت الحرب الباردة مع انتهاء هذا الستار. ومع اختفاء الانقسام الأيديولوچى لأوروبا، فإن الانقسام الثقافى لأوروبا بين المسيحية الغربية من ناحية، والمسيحية الأرثوذكسية والإسلام، من ناحية أخرى، قد عاود الظهور».

ويلاحظ أنه فى النص الإنجليزى يميز بين المسيحية الغربية وبين الأرثوذكسية بشكل واضح، حيث لم تتضمن الترجمة العربية للكتاب هذه الأسطر، حيث قال هنتنجتون نصا:

"Orthodox. Several Scholars distinguiush a separate orthodox Civilization centered in Russia and separate from western Christendom.."

«العديد من الباحثين يحددون بأن هناك حضارة أرثوذكسية منفصلة، مركزها روسيا، يمكن تمييزها عن العالم المسيحى. . .»

وهنا العالم المسيحى هو العالم الغربى، بالنسبة له، فالغرب يعنى العالم

المسيحى الغربى، ويضيف أن الحضارة الغربية هى حضارة أوروبية تاريخيا، وفى الوقت الحالى هى حضارة أوروبية أمريكية أو شمال أطلنطية.

وفى ضوء ما سبق يقول إن النزاع وفق خط الانقسام بين الحضارتين الغربية والإسلامية مستمر منذ ١٣٠٠ سنة وإلى الآن. ويؤكد على ديمومة الصراع الذى سوف يُدعم بالاختلاف العرقى والإثنى. ويضيف أن كل ما هو غير غربى سيكون فى جانب وفى مواجهة الغرب رافعا مقولة «الغرب ضد الباقى» The West and the Rest . ويلاحظ أن الحضارتين الوحيدتين اللتين ميزهما هنتنجتون على أساس دينى هما: «الأرثوذكسية والإسلام»، وهما أيضا سيظلان فى الحالة الصراعية مع الغرب، حيث إنه بالرغم من إطلاق مقولة «الغرب والآخرون»، مما يوحى بأن كل الآخرين معا، إلا أنه يعيد طرح إمكانية أن يكون البعض من الآخرين مع الغرب إذا أرادوا أن يكونوا غربيين، وفى الوقت نفسه غير متاح هذا التحول للإسلام والأرثوذكسية. فالتحول إلى المعسكر الغربى يكون فى إطار ما يحكم المصلحة الغربية ويذكر:

«من الواضح أنه ما يتفق فى الأجل القصير مع مصلحة الغرب، أن يتدعم التعاون والوحدة المتزايدان داخل حضارته، وخصوصا بين العنصرين الأوروبى والأمريكى الشمالى، وأن تدمج فى الغرب مجتمعات فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ثقافاتها قريبة لثقافات الغرب، وأن يتم الحفاظ على علاقات التعاون مع روسيا واليابان وبالتالى تعزيزها، ومنع تصاعد النزاعات المحلية داخل الحضارات إلى حروب كبيرة، والحد من توسع القوة العسكرية للدول الإسلامية والكونفوشيوسية والاعتدال فى تخفيض القدرات العسكرية الغربية، والحفاظ على التفوق العسكرى فى شرق آسيا وجنوبها الغربى، واستغلال الخلافات والنزاعات بين الدول الكونفوشيوسية والإسلامية، ودعم المجموعات الحضارية الأخرى المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية، وتقوية المؤسسات الدولية التى تعكس المصالح والقيم المشروعة للغرب... وفى المدى الأطول، سيتطلب الأمر اتخاذ تدابير أخرى. فالحضارة الغربية غربية وحديثة فى آن معا... ويقتضى هذا أن يحتفظ الغرب بالقوة الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحه بالنسبة إلى هذه

الحضارات. . . ». (يلاحظ هنا محاولة الفصل بين روسيا كدولة لها مصالح سياسية مع أمريكا وبين كنيستها الوطنية الأرثوذكسية، وهو ما ظهر جليّا فى رحلة بوش إلى روسيا في مايو ٢٠٠١م حيث التقى بالقيادات غير الأرثوذكسية فى السفارة الأمريكية بناء على توصية لجنة الحرية الدينية).

إن القراءة المتأنية لأطروحات هنتنجتون ووضعها فى سياقها التاريخى لا تخرج عن جوهر المدرسة الاستشراقية، والتى تقوم على قاعدتين هما :

١ ـ التباين المطلق.

٢ ـ السجال التاريخى.

فبالنسبة للقاعدة الأولى؛ تعنى أن هناك تميزًا بين الغرب والشرق؛ بسبب التفوق الغربى والموجود بالجوهر وبالطبيعة فى المنظومة الغربية، وسيبقى الأمر كذلك.

أما القاعدة الثانية؛ فتعنى ديمومة الصراع ،الأمر الذى يكرس ثنائية :

الانتصار ـ الهزيمة، ومن ثم التمييز الوجودى والمعرفى.

إن ما طرحه هنتنجتون قد وضع تصوره الأول برنارد لويس فى كتابه: ثقافات فى صراع Cultures In Conflicts وقام بتطويره هنتنجتون وأعطاه بعده الاستراتيجى والسياسى والتفصيلى، وهى مهمة أجاد عملها فى كل مرحلة تاريخية من مراحل النظام الدولى من خلال كتابيه :

* الأنظمة السياسية فى مجتمعات متغيرة.

* الموجة الثالثة.

حيث تقديم التصورات النظرية التى تتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى كل مرحلة تاريخية.

١١ ـ لقد كانت مهمة هنتنجتون ومن خلفه مدرسة كاملة من النخبة الأمريكية ذات الانتماء اليمينى هو التأكيد على أن الصراع العالمى هو صراع ثقافات وأديان وليس مصالح، كذلك محاولة تفسير تقدم الدول وتأخرها بحسب الحالة الثقافية والانتماء الدينى. فبعد أن أسس لذلك عقب الحرب الباردة بمقالته الشهيرة صدام

الحضارات عام ١٩٩٣م، والتى نشرت فى كتاب موسع عام ١٩٩٦م، ها هو ومعه كوكبة من المفكرين يصدرون كتابا بعنوان أمور ثقافية Culture Matters عام ٢٠٠٠م حيث يرجع للعوامل الثقافية وحدها دون غيرها مهمة تشكيل التنمية الاقتصادية والسياسية. ويؤكد غيره لورانس هاريسون على أن التخلف هو حالة ذهنية، وبالتالى لا يعترف بنظريات التبعية أو التخلف أو دراسات التنمية، بل هناك من يحيل التخلف إلى العوامل الجغرافية والمناخية، إنها تعبئة رعتها أكاديمية هارڤارد للدرسات الدولية ودراسات المناطق Area Studies ، وهو الاسم المعاصر البديل للدراسات الاستشراقية. ويمكن هنا أن نشير إلى مدى التقارب الفكرى لهذه النخبة وما صدر من بيانات ودراسات عقب ١١ سبتمبر تحاول التركيز على ثنائية «نحن» و«هم»، وعدم إعطاء فرصة دراسة أسباب التخلف التى ربما يكون قد ساهم الغرب فى حدوثها .

١٢ـ وفى دراسة نقدية مهمة صدرت عقب أحداث ١١ سبتمبر بعنوان « البرابرة والحضارة فى العلاقات الدولية Barbarians and Civilization In International Relations . حيث يشير المؤلف ـ مارك سالزـ إلى فكرة ثنائية المتحضرين والبرابرة، التى كان يروج لها الفكر الغربى ويوظفها سياسيا فى العلاقات الدولية، تاريخيا، بل وكانت من عناصر مشروعه التوسعى الكولونيالى. لقد طرحت الحضارة الأوروپية نفسها بالنسبة للآخرين باعتبارها النموذج الكلى الذى يجب استلهامه والاقتداء به من قبل الآخرين غير الأوروپيين: البرابرة. وتؤكد الدراسة على أن طرح هنتنجتون ما هو إلا استمرار خطاب معين معروف تاريخيا فى حقل العلاقات الدولية. وقد استعيد هذا الخطاب بعد نهاية الحرب الباردة حيث الغرب هو التقدم والأمن والعقلانية، أما الباقون فيفتقرون إلى الحضارة ولا عقلانيين وينحون نحو العنف والفوضى.

والحادث الآن هو أن هناك محاولة توحيد الغرب تحت قيادة الولايات المتحدة تجاه تهديد البرابرة، والبرابرة ليسوا فقط من خارج الغرب بل كل من يرفع شعارات حقوقية ويدافع عن العدل الاجتماعى ويناهض العولمة حتى داخل الغرب.

صفوة القول إن ما قدمته المدرسة الاستشراقية الجديدة(*)، أو «المناطقية» بحسب المصطلح المستخدم فى الجماعة الأكاديمية الأمريكية، قد قدم الغطاء السياسى والفكرى اللازمين للإدارة الأمريكية فى توسعها الجديد وتأكيد انتصارها الكوكبى. وسوف نتعرض لاحقا لمفهوم القوة الذى أسس له «أيديولوچيو الإمبريالية الأمريكية»، بحسب تعبير طارق على فى كتابه «صدام الأصوليات» عند الحديث عن إدارة بوش، والتى فى تقديرنا تعبير عن «اليمين النقى»(**): السياسى والدينى، وهو المصطلح الذى قمنا باستخدامه منذ وقت مبكر عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، ولفتنا النظر إلى مجموعة السياسات التى تعكس رؤية محافظة تجاه العالم سياسيا ودينيا، ليس عقب ١١ سبتمبر، وإنما منذ تولى الرئيس بوش الابن المسئولية، وكيف أنه وللمرة الأول فى تاريخ أمريكا ومن خلال إدارة بوش الابن، يشارك اليمين الدينى فى الحكم.

وتعمل هذه الإدارة على إسقاط رؤيتها المحافظة الدينية والسياسية على العلاقات الدولية، بحيث يكون الهدف هو «تغطية المصالح»، وبدلا من وصف العلاقة بين أمريكا والعالم تحديدا دقيقا، والذى في تقديرنا علاقة صدام بين أمريكا التى تروج للعولمة الشرسة من موقعها كمركز للعالم، وبين عالم ثالث ليس لديه من من قدرات للمقاومة سوى استدعاء خصوصياته الثقافية فى مواجهة الظلم والفقر، الأمر إذن ليس فى صورته المباشرة صداما دينيا أو ثقافيا.

* * *

(*) استخدمنا هذا التعبير فى تعليقنا على نص ترجمناه لبرنارد لويس بعنوان «الغرب والشرق الأوسط» عام ١٩٩٩م. كذلك فى ندوة شاركنا فيها عن حوار الحضارات: الرؤى الغربية للديموقراطية فى ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٢ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

(**) نستخدم هذا التعبير بالمعنى السلبى، وقد وضعناه عنوانا لمقال نشر فى أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١م فى جريدة أخبار الأدب.

(٢)

الدين فى العلاقات الدولية الأوروپية قبل بزوغ الولايات المتحدة

أولا : حرب الثلاثين سنة ومعاهدة وستفاليا ومولد نظام دولى جديد

ثانيا : التوسع الأوروپى وبدء توظيف الدين دوليا

أولاً: حرب الثلاثين سنة ومعاهدة وستفاليا ومولد نظام دولى جديد

مع مطلع القرن السابع عشر، نشبت حرب ممتدة عرفت تاريخيا بحرب «الثلاثين عامًا»، (١٦١٨-١٦٤٨م)، اشتركت فيها كل دول أوروبا تقريبا باستثناء روسيا. وقد كانت هذه الحرب تعكس صراع المصالح بين دول أوروبا والرغبة فى مد النفوذ السياسى، والتوسع الإقليمى، والسيطرة على المقدرات الاقتصادية. وقد تغطى هذا الصراع بغطاء دينى «كاثوليكى - بروتستانتى». حيث بدأت الحرب بين الأقاليم الألمانية التى تعتنق المذهب البروتستانتى، والنمسا الكاثوليكية، ثم تورطت فيها السويد فى الشمال وفرنسا فى الجنوب. فالسويد من جانبها خشيت من امتداد نفوذ أسرة الهابسبرج فى بحر البلطيق، الذى كانت تحاول أن تجعل منه بحيرة سويدية. وفرنسا من جانبها كان لديها تاريخ من العداء للهابسبرج واعتبار أملاكها التى تقع فى شرق فرنسا ميدانا للتوسع الفرنسى. لم يكن من السهل آنذاك الفصل بين ما هو دينى واقتصادى وسياسى عمليا، بيد أن الوجه الدينى كان يغطى على المصالح الحقيقية الاقتصادية والسياسية. فمنذ أن تحقق الإصلاح الدينى فى ألمانيا نجدها وقد انقسمت إلى معسكرين أحدهما كاثوليكى والآخر بروتستانتى، وانتهى ذلك النزاع بعقد صلح أوجسبرج الدينى سنة ١٥٥٥م. إلا أن هذا الصلح لم يستطع أن يضع حلولا لبعض المشاكل على أرض الواقع مثل: مشكلة أملاك الكنيسة الكاثوليكية فى الإمارات اللوثرية، كذلك مشكلة العقيدة الكالڤينية التى أخذت تنتشر فى أوروبا، ولم يعترف بها صلح أوجسبرج - هذا بالإضافة إلى محاولة الكنيسة الكاثوليكية مع الأباطرة والأمراء الذين ينتمون إليها للحد من انتشار البروتستانتية فى الإمارات الألمانية ثم الأوروبية.

إن المشاكل سالفة الذكر ذات الطابع الدينى كانت تخفى إشكاليات سياسية مركبة. فالقارئ للتاريخ الأوروبى منذ القرن الخامس عشر يجد «موزاييك» غاية فى التعقيد، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى حرب الثلاثين سنة وتوقيع صلح وستفاليا.

لقـد ظلت أوروبا لفـتـرة طويلة تحكم «بحكم مـزدوج» يتـألف من البـابا والإمبراطور، وكان لقب الإمبراطور يتم الاعتراف به رسميا بعد أن يتوج البابا الحاكم الجديد. وعرفت الإمبراطورية باسم «الإمبراطورية الرومانية المقدسة Holy Romen Empire »، وبناء عليه كان الإمبراطور يكتسب صلاحيات مطلقة تكاد تكون إلهية. ومنذ عام ١٤٣٨م وحتى سقوط الدولة الرومانية المقدسة، بقى تاج الإمبراطورية فى حقيقة الأمر وراثيا فى أسرة هابسبرج Habsburg النمساوى. لقد لعبت هذه الأسرة دوراً مهمًا بعد ذلك لاسيما مع انتخاب شارل الخامس إمبراطورا على الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة عام ١٥١٩م. وقد كانت لشارل الخامس طموحات كبيرة للتوسع واستعادة الأملاك ومواجهة فرنسا، ويتزعم إسپانيا ويقودها للسيطرة على إيطاليا، وينتصر على البروتستانت الألمان. ويتوق شارل الخامس إلى تتويج ابنه فيليب ملكا، ولكنه واجه معارضة شديدة فآلت الإمبراطورية إلى أخيه فرديناند الأول وابنه مكسمليان، وفى عام ١٥٢٢م تخلى شارل الخامس لأخيه، عن ممتلكات آل هابسبرج فى النمسا وألمانيا. ثم فى عام ١٥٥٨م، تنازل شارل الخامس رسميا لأخيه عن لقب إمبراطور ألمانيا، الذى كان يحمله منذ عام ١٥١٩م، وصارت إليه جميع أملاك هابسبرج المتوارثة.

وبالرغم من أن فرديناند الأول ظل كاثوليكيًا، إلا أنه لم يتخذ أى إجراء للقضاء على حركة الإصلاح، ولكنه ألغى نهائيا التقليد القديم الخاص باحتفال التتويج البابوى؛ مما يعنى أن البابوات قد حرموا من أهم مقومات التدخل فى الشئون الألمانية. والقارئ للخريطة الجغرافية لأوروبا من جهة وللوقائع التاريخية من جهة أخرى آنذاك، يمكن أن يلحظ هذا التداخل بين الدينى والسياسى والاقتصادى. فهاهى إسپانيا تقوم بتوظيف الفكرة الدينية مدافعة عن الكثلكة إبان حكم فيليب الثانى محاولاً السيطرة على انجلترا؛ لتعينه فى توجيه ضرباته عام ١٥٨٨. ونجد مكسميليان الثانى ابن فرديناند (١٥٦٤ ـ ١٥٧٦م) الذى ورث النمسا والمجر وبوهيميا يميل إلى العطف على اللوثرية، ولكن صلته بإسپانيا ومصالح عائلته حالتا دون اعتناقه اللوثرية رسميا. خلف رودلف الثانى أباه مسكميليان الثانى (١٥٧٦ ـ ١٦١٢م) فى حكم النمسا والمجر وبوهيميا، ولكنه كان ينتمى إلى الكاثوليكية وقام بطرد المبشرين البروتستانت من ڤيينا مما دعم الكاثوليكية خاصة فى

النمسا . إلا أنه ثارت ضده ثورة انتهت بعزله وتولية أخيه ماتياس ، وقد سمح فى ولايته ببعض التنازلات للبروتستانت . فى هذه الظروف المتوترة وصل فرديناند الثانى إلى الحكم (١٦١٩ ـ ١٦٣٧م)، وهو الذى تربى فى إحدى جامعات الجزويت (حركة رهبنة كاثوليكية) فكان متشدداً فى كاثوليكيته ، وعمل على إرجاع الكاثوليكية قسرا فى بعض المناطق . وفى بوهيميا تبدأ الحرب الطاحنة، حيث صارت حكومتهم أكثر كاثوليكية وأشد طغيانًا وهدمت الكنائس البروتستانتية . واجتهد الثوار فى براج فى الحصول على مساعدة الأمراء البروتستانت، كما قرروا خلع فرديناند الثانى الذى صار إمبراطوراً ـ كملك لبوهيميا، وأقاموا فردريك ورأس الاتحاد البروتستانتى ملكًا عليهم فى عام ١٦١٩م، الأمر الذى أثار العالم الكاثوليكى ؛ إذ صار لأمير پروتستانتى حكم اثنتين من الإمارات السبع التى لها حق انتخاب الإمبراطور . فنشطت العصبة الكاثوليكية، وعلى رأسها مكسميليان أمير باڤاريا، لنصرة أسرة الهابسبرج . انتهت المرحلة الأولى بانتصار الإمبراطورية ودخول جيش العصبة الكاثوليكية لبوهيميا، مما أخرج الحرب من نطاقها المحلى إلى نطاق أوروبى دولى . وباتت أوروپا تخشى أن يجدد فرديناند بالاستعانة بإسپانيا أحلام شارل الخامس الخاصة بإعادة الوحدة الدينية فى ألمانيا وسيطرة الهابسبرج على أوروپا . ويدأ القلق يمتد إلى فرنسا والدانمرك والسويد وانجلترا . ودخلت الحرب الممتدة مرحلتها الثانية وجاءت لصالح الكاثوليك . وبدأت المؤامرات، فملك السويد كان متحمسا للپروتستانتية، وهناك ريشلييه الذى كان وزيرا للويس الثالث عشر، والذى لم يتردد فى تأييد البروتستانت بالرغم من أنه كان كاردينالاً كاثوليكيًا ، وذلك حتى يمنع القوة النمساوية والإسپانية من النمو، ويحل قوة الملكية الفرنسية بدلا منها . وبدأ الخوف من توحيد ألمانيا الكاثوليكية فقام ملك السويد بغزو ألمانيا وأحرز البروتستانت تقدمًا ؛ وذلك باكتساح وسط أوروپا حتى الدانوب والراين، ولكن بموت ملك السويد نجح الإمبراطور باستعادة بعض المناطق، بل وهزيمة الجيش السويدى فى ١٦٣٤م . وتغيرت التحالفات مرة أخرى حيث لجأ البروتستانت إلى فرنسا، وباتت الحرب نزاعا بين فرنسا والسويد من ناحية، ضد النمسا وإسپانيا من ناحية أخرى، ولكن على أرض ألمانيا .

واستمرت الحرب ولكن مع الوقت بدا واضحا أن استمرارها لن يعود بأية

مكاسب حقيقية؛ لذا اتفقت الأطراف المتحاربة على الاجتماع فى وستفاليا Westphalia للتفاوض بشأن الصلح. ولكن ذلك لم يكن يعنى انتهاء القتال الذى استمر مع استمرار المحادثات حتى عام ١٦٤٨م.

وفى ٢٤ أكتوبر ١٦٤٨م وقع صلح وستفاليا أو دستور أوروپا الجديدة. حيث كرس انقسام الإمبراطورية وغدا ملك فرنسا وملك السويد كفيلين «للحريات الچرمانية» وتمتع الأمراء الألمان باستقلال يكاد يكون ناجزا. وتأمن توازن القوى فى الإمبراطورية بين الكاثوليك والپروتستانت، واعترف بشرعية الكالڤينية أسوة باللوثرية، واستفاد الأمراء من هذا المبدأ: « الناس على دين ملوكهم». لقد تعدى تأثير حروب الثلاثين عاما ونتائجها ألمانيا إلى أوروپا، وذلك على جميع الأصعدة فقد أنهى صلح وستفاليا إحدى الفترات الحاسمة فى التاريخ الأوروپى الحديث، وهى فترة الإصلاح الدينى والحركة المضادة لها والمسماة بالإصلاح الكاثوليكى. فبزغت فرنسا كقوة وأضعفت إسپانيا وتقدم هولندا كدولة مستقلة وتأثرت إيطاليا إلى حد كبير. وساهمت الحرب فى تحسين أحوال الفلاحين حيث اختفت فى النهاية طبقة عبيد الأرض، واستفاد الفلاحون بسبب تدهور حال النبلاء وبيعهم الأراضى لملاك من طبقات دنيا، فمنحوا الفلاحين أحسن الشروط لاستغلال الأراضى.

يمكن القول إنه تأسس ما يمكن أن يطلق عليه «نظام وستفاليا»Westphalia System.

والذى يعد نقطة تحول مهمة فى التاريخ الأوروپى خاصة، والنظام الدولى عامة حيث رسخ مايلى:

١ - مبدأ السيادة والمساواة فى العلاقات بين الدول.

حيث أقرت المعاهدة قاعدة تتمثل بضرورة احترام مبدأى السيادة والمساواة فى العلاقات الدولية للدول الأوروپية.

(أ) بالنسبة لمبدأ السيادة، فإنه يتم الاعتراف بسلطة الدولة الوحيدة والمطلقة داخل حدودها. فالسيادة الإقليمية ستبرز كأساس للنظام الجديد واعتراف بالشخصية الدولية لعدد كبير من الأمم. وبروز مفهوم السيادة الوطنية للدولة واحترام السيادة الوطنية للدول الأخرى داخل النظام الإقليمى.

(ب) بالنسبة لمبدأ المساواة؛ حيث أكدت المعاهدة على المساواة القانونية بين جميع الدول المستقلة التى تتمتع بالسيادة دون النظر إلى عدد السكان أو مساحة الدولة أو ثرواتها. ولكل دولة صوت واحد، ولا يمكن فرض أية أحكام على الدول التى لاتقبل بها.

٢ - ونتيجة لانحدار سلطتى البابا والإمبراطور باتت الأمور الدينية من اختصاص الدول نفسها.

٣ - وضع الحدود الحاسمة بين الدول وإعادة رسم الخريطة ليس على أساس مقاطعات، وإنما على أساس دول.

٤ - اختفاء سيطرة الدين باعتباره أساسًا للسياسة الخارجية.

هذا ما أحدثته حرب الثلاثين عاما وما انتهت إليه من توجهات أقرها صلح وستفاليا وتأسيس «شرعية وستفاليا» Legacy of Westphalia ، والتى سيأخذ بها النظام الدولى بعد ذلك. صحيح أن ذلك لم يمنع الحروب. ولكن كان ذلك بتوجهات وتصورات أخرى. فحين أقدم لويس الرابع عشر على خوض حرب عام ١٦٦٧م، اعتبرت سياسته محاولة جديدة للهيمنة وبسط السيطرة، بدا أن أوروبا قد استوعبت الدرس جيدا. وكان صمام أمان لحفظ ما تم إنجازه فى أوروبا مع بروز عوامل داخلية مركبة، هو أن يتم استثمار القوة الأوروبية فى استعمار القارات الأخرى. فيكون لكل دولة أوروبية نطاق عمل وتحرك وفتح فى هذه المستعمرات تجنبا للمنافسات والاصطدامات:

- انجلترا والدانمرك فى أمريكا الشمالية، إسبانيا فى أمريكا الجنوبية، هولندا فى الهند الشرقية، فرنسا فى أفريقيا ومصر، السويد فى سيبيريا.

وكان الخروج خارج حدود أوروبا قد بدأ قبل ذلك، وتمت الكشوف الجغرافية فى القرن الخامس عشر، ولكنه استمر وترسخ بعد ذلك. المفارقة تكمن فى أن الذهنية التى حكمت هذه الكشوفات منذ البداية استمرت حتى بعد حدوث تطورات داخلية فى أوروبا ذاتها كرست السيادة والمساواة وعدم توظيف الدين فى العلاقات الدولية، ولكن اقتصر ذلك على أوروبا ولم يمتد إلى المستعمرات.

ثانيا: التوسع الأوروبى وبدء توظيف الدين دوليًا

يمكن اعتبار الانطلاقات الكشفية الأوروبية أو التوسع الأوروبى من أهم الظواهر التى شهدتها العلاقات الدولية عبر التاريخ، ويمكننا أن نميز بين مرحلتين لهذه الانطلاقات الكشفية. المرحلة الأولى قبل تأسيس نظام وستفاليا، أى من القرن التاسع وحتى منتصف القرن السابع عشر، أما المرحلة الثانية فتبدأ من منتصف القرن السابع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى. وتمييزنا بين مرحلتين يعود إلى ما أحدثته وستفاليا فى بنية القارة الأوروبية من دون أن تتغير فلسفة التوسع الأوروبى ذاتها، كذلك الوسائل التى يعتمدها هذا التوسع أخذا فى الاعتبار ما أوضحناه سالفا حول ما ترتب على صلح وستفاليا، كما يشار هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت إلى الحلبة الدولية مع مطلع القرن العشرين، كما سنوضح لاحقا فى الفصل التالى.

يمكن أن نعدد الانطلاقات الكشفية الأوروبية أو موجات التوسع الأوروبى بأربع انطلاقات - موجات وذلك كما يلى:

الانطلاقة - الموجة الأولى:

وجهت إلى المنطقة العربية اعتباراً من القرن الحادى عشر الميلادى من خلال حروب الفرنجة (المشهورة بالحروب الصليبية).

الانطلاقة - الموجة الثانية:

وجهت إلى القارة الأفريقية حيث وصل البرتغاليون إلى ساحل موريتانيا والسنغال وساحل غينيا وساحل سيراليون ثم نيجيريا فالكونغو وأنجولا بداية من عام ١٤٣٤م، وأدت هذه الموجة إلى اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٨٧م.

الانطلاقة - الموجة الثالثة:

وجهت إلى الأمريكتين بداية من عام ١٤٩٢م، حيث اكتشفت أمريكا ثم المكسيك عام ١٥٢٠م، ثم بيرو عام ١٥٣١م، وتوالت الاكتشافات.

الانطلاقة - الموجة الرابعة:

وجهت إلى جنوب آسيا، خاصة شبه القارة الهندية ثم جنوب شرق آسيا، وأخيرا شرقيها.

ولاشك أن للانطلاقات الكشفية الأوروبية أسبابًا داخلية ساهمت إلى حد

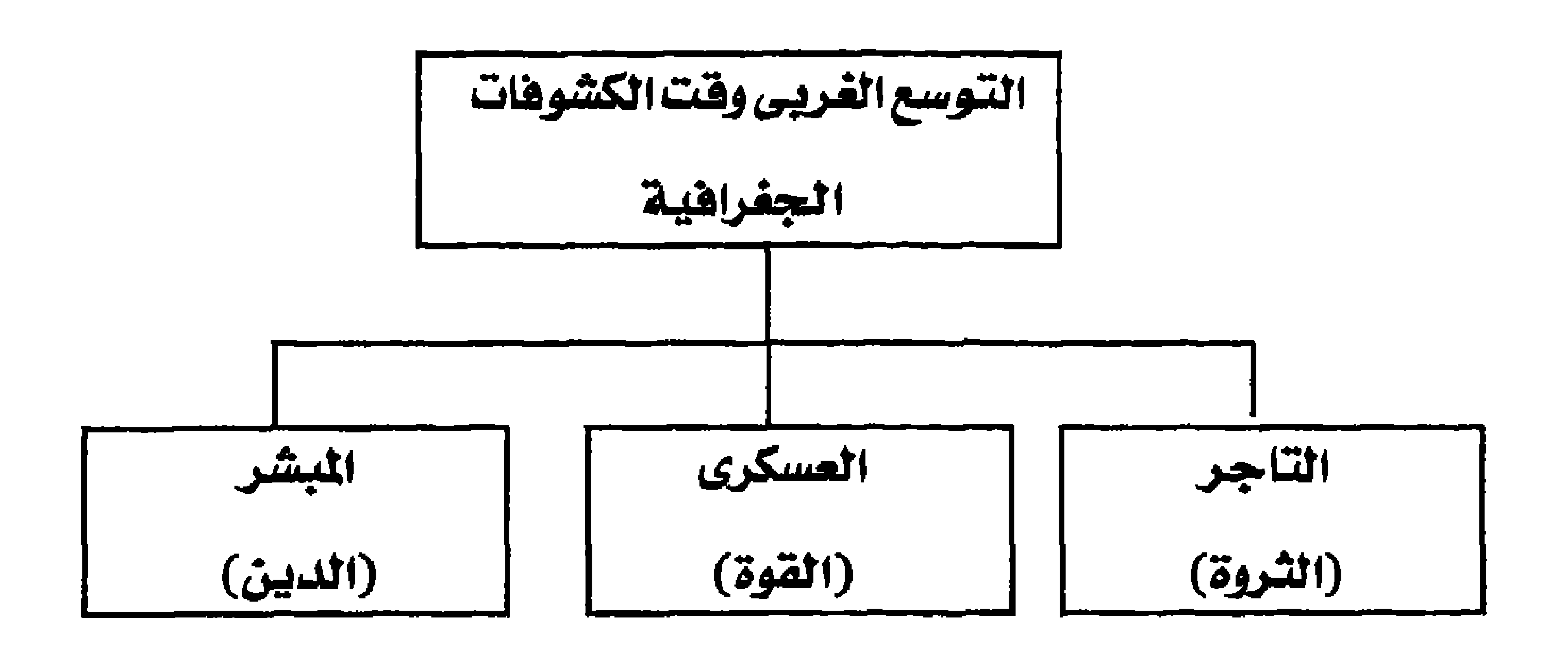
كبير فى أن تعجل بهذه الانطلاقات الكشفية . ففى تلك الفترة ظهر فى أوروبا ما يسمى بـ «أزمة الثروة الإقطاعية» ، والتى تمثلت فى زيادة التناقضات الداخلية لبنية النمط الإقطاعى وفى تفتيت الجماعات القروية ، وانخفاض عدد سكان الريف ، وتزايد حاجة الأمراء والنبلاء والإقطاعيين للنقود لشراء المزيد من السلع الترفيهية والمنتجات ولتمويل الحروب .

وهذه الأزمة التى أجبرت رجال الإقطاع على تحرير أقنان الأرض ، وتحويل الريع من شكله العينى (السخرة أو التسليم الإجبارى لفائض الإنتاج) إلى شكله النقدى . وهكذا أدى التطور المتسارع لاقتصاد التبادل أو الاقتصاد النقدى خلال الفترة المتأخرة من العصور الوسطى إلى خراب أكثر من النبلاء الإقطاعيين ، الذين كانت قاعدتهم تتمثل فى الاقتصاد الطبيعى التقليدى . وواكب ذلك ضعف سلطة رجال الإقطاع والكنيسة أمام الدور المتعاظم الذى أصبح يلعبه التجار الذين ظلوا يستقطبون فى أيديهم المزيد من المال والثروة .

كما أنه مع نمو التجارة وزيادة العلاقات النقدية السلعية برزت ظاهرة إقراض المال مقابل الفائدة ، وتحسنت صناعة المعادن وصناعة بناء السفن ، والأسلحة والبارود ، وزادت المعرفة بأحوال الفلك وعلوم البحار ، واكتشفت البوصلة وزادت المعارف عن الطرق المائية .

من محصلة كل من التحولات الخارجية والداخلية لأوروبا بدأ عصر الكشوف الجغرافية ، وانطلقت السفن البحرية المجهزة بالمدافع والبارود وهى تحمل جحافل التجار والقراصنة والملاحين ؛ لكى تفك الحصار التجارى الذى كانت تفرضه الإمبراطورية العثمانية على التجارة مع الهند والشرق الأقصى ، ومن أجل البحث عن الذهب والوصول إلى منابع إنتاجه ، وهكذا تتابعت الموجات الكشفية الواحدة تلو الأخرى .

على أن ما يهمنا فى أمر التوسع الأوروبى هى تلك الرؤية التى حكمت هذا التوسع ، حيث التقت طموحات **«الملوك والتجار ورجال الكنيسة»** ، حيث مد النفوذ السياسى بالقوة العسكرية وتنوع مصادر الدخل بنزح الثروات والهيمنة الثقافية ـ الدينية من خلال التبشير . وهكذا اعتمد التوسع الأوروبى على ثلاثية : العسكرى ـ التاجر ـ المبشر ، ويلخص الشكل التالى الذى نقترحه هذه الثلاثية ، والتى سوف نجدها تتكرر تاريخيا مجددة فى أساليبها ووسائلها إلى يومنا هذا .



شكل رقم (١) العناصر الثلاثية للتدخل الأوروبى

ويلاحظ أن المناطق التى امتد إليها التوسع الأوروبى بخاصة التى سيتم الاستيطان فيها مثل أمريكا اللاتينية قد قيدت بالآتى :

- المستوطنون الجدد لم يشكلوا مجتمعات مستقلة ، وإنما كانوا تابعين للدولة الأم .
- احتكار الدولة المسيطرة على تجارة المستعمرات بشكل كامل .
- اقتصار نقل السلع على سفن الدولة الأم .
- تحريم التجارة البينية لهذه المستعمرات .
- احتكار التاج الملكى للدولة الأم للتجارة .
- التبعية الدينية .
- نزح الثروات خاصة الذهب من المناجم مباشرة إلى السفن إلى الدولة الأم . لقد أدت الاكتشافات الجغرافية والتوسع الأوروبى منذ القرن الخامس عشر إلى حسم ميزان القوى لصالح أوروبا ، وكان أكبر المتضررين من ذلك العالم الإسلامى .

لم يختلف الأمر كثيراً فى المرحلة الثانية للتوسع الأوروبى ، والتى بدأت من منتصف القرن السابع عشر ، فى الرؤية الحاكمة للتوسع وعناصرها الأساسية :

«التاجر، والعسكرى، والمبشر». فقط كان الاختلاف فى صعود دول أوروبية على حساب أخرى، مثل صعود بريطانيا خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية كذلك فرنسا. وعندما نقول دول نقصد تراجع سطوة الأسر الكبيرة التى كانت تحكم أوروبا وتأسس الدولة القومية. وبالرغم من تراجع تدخل دور الكنيسة فى نظام الحكم إلا أن ذلك لم يمتد إلى طبيعة عملية التوسع التى ظلت تتم بثلاثية: **«العسكرى والتاجر والمبشر»**.

وهكذا ساهم التوسع الخارجى فى تطور التراكم الأولى للرأسمالية وفى توسع الممالك سياسيًا فى القارة الأوروبية وتحولها إلى دول قومية مركزية تستمد قوتها من قنوات السيطرة على الأسواق الدولية. ومن خلال دمج السوق المحلية بحاجات الخارج أخذت التجارة تتطور وتستهلك الطاقات ومصادر الإنتاج، ثم توسعت إلى أسواقها القارية المجاورة فدمجتها وتطورت وصولا إلى نمو أفكار إمبراطورية طرحت برامج توسعية تتجاوز إطار السوق الجغرافية-القومية، وتتناسب مع خطوات إلحاق السوق العالمية بها، وهو ما انتهى لاحقا إلى بلورة فكرة الاستعمار كإطار سياسى يطمع فى توحيد السوق الدولية، ويطمح إلى فرض نمط حياة موحد. **ولاشك أن التراكم الذى حققته الثروات المنزوحة من الذهب، والتى مثلت هستيريا طبعت سلوك الأوروبيين خلال المرحلة الميركانتيلية، والتى اعتبرت أكبر عملية سرقة فى التاريخ الإنسانى قد ساهمت فى تقدم أوروبا. كذلك البروتستانتية البازغة جاءت لتبرر وتفسر ما يحدث وتشجع على الربح والمغامرة والمضاربة.**

واستمر الحال على ما هو عليه حتى عشية الحرب العالمية الثانية، واستطاعت القوى الأوروبية توظيف العلاقات الدولية «لشرعنة» المكتسبات الاستعمارية كما هو الحال مع اتفاقية برلين عام ١٨٨٥م، **وصولاً إلى عصبة الأمم التى جعلت من نظام الانتداب على مستعمرات الدول التى خسرت الحرب العالمية الأولى (ألمانيا وتركيا) رسالة مقدسة فى نقل الحضارة إلى شعوب ما زالت غير مؤهلة للاستفادة من حق تقرير المصير (المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم).**

* * *

(٣)

أمريكا البازغة: توسع إمبراطورى على قاعدة الثروة والدين والقوة

أولا: الأساسى الأيديولوجى الذى قامت عليه أمريكا.. ميلاد المجتمع والدين/ المذهب معا

ثانيا: نمط التوسع الأمريكى: من الداخل إلى الخارج

ثالثا: جوهر النظرة الأمريكية للعلاقات الدولية.. تحقيق المصلحة القومية العليا الأمريكية (بالقوة؟ أم بنشر القيم: الثقافة. الدين؟ أم بالتجارة؟ أم بكل ذلك؟)

فى ضوء ما سبق أظن أنه قد آن أن نقترب من أمريكا لنحاول فهم كيف تعاملت مع العالم . . وما الرؤية التى حكمت حركتها فى إطار العلاقات الدولية السائدة ذات القواعد الأوروبية؟ . . وما الجديد الذى أضافته أمريكا إلى هذه العلاقات؟ . . وما الفروق الجوهرية بين التوسع الأوروبى والتوسع الأمريكى؟ . .

كل هذه الأسئلة سنحاول أن نجيب عليها فى إطار تاريخى يعود إلى منتصف القرن الثامن عشر، وذلك من خلال الاقتراب من العناصر الثلاثة الآتية :

١ ـ الأساس الأيديولوچى الذى قامت عليه أمريكا .

٢ ـ نمط التوسع الأمريكى : من الداخل إلى الخارج .

٣ ـ جوهر النظرة الأمريكية للعلاقات الدولية : تحقيق المصلحة القومية العليا الأمريكية (بالقوة؟ أم بنشر القيم؟ أم بالتجارة؟ أم بكل ذلك؟) .

أولا : الأساس الأيديولوچى الذى قامت عليه أمريكا :

ميلاد المجتمع والدين/ المذهب معا .

القارئ لتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها، سوف يجد إلى أى حد مثل الدين أساساً أقيم عليه العالم الجديد (أمريكا) . لقد حمل المهاجرون الجدد أو ما اصطلح على تسميتهم بالپيوريتانيين Puritans سنة ١٦٢٠م معهم العقيدة الپروتستانتية (الكالڤينية)، التى كانوا يحاولون تطبيقها فى انجلترا . ولكنهم طوردوا واضطهدوا، فراح يحدوهم الأمل بإمكان العيش وفقًا لمبادئ الإصلاح الكالڤينى على الأرض الجديدة . وعلى الرغم من أن الكالڤينية كانت لها رؤيتها الخاصة للعالم وللحياة وللإنسان وخلاصه، إلا أن هذه الرؤية لم تكن منبتة الصلة عن الواقع الاجتماعى الذى وجدت فيه . لقد كانت لهذه الرؤية جذورها الاجتماعية والمعرفية بحكم نشأتها فى سياق مجتمعى خاص، وفى لحظة تاريخية محددة، ألا وهو السياق الأوروبى بتفاعلاته التاريخية المحتدمة آنذاك؛ لذا فإن الانتقال بهذه الرؤية إلى العالم الجديد كان يتطلب قدراً من المواءمة . وإذا كان علماء الاجتماع

(الاجتماع الديني بصفة خاصة) يقولون بأن العقائد الدينية والكنائس تعكسان المجتمعات التي تهيمن عليها بقدر ما تعكسها هذه المجتمعات بدورها أيضا، وقد يتفق البعض أو يختلف مع هذه المقولة، ولكن الحالة الأمريكية تمثل تعبيراً مثاليًا لما يقول به هؤلاء العلماء. وعليه نجد الكالڤينية وقد تواءمت لتتناسب مع الوضع - العالم الجديد، فالمؤكد أن الأرض الجديدة ليست انجلترا ولكنها أمريكا حتى وإن أسموها انجلترا الجديدة، كما أن العالم الجديد - أمريكا - فرض نفسه على العقيدة المهاجرة، فتطورت من نفسها لتستجيب إلى حاجة العالم الجديد لمرجعية تحكم حركته الناشئة. **لذا لم يكن غريبًا ويحسب جان بيار فيشو أن «يولد المجتمع والدين في آن واحد»**، ولأن المهاجرين الجدد كانوا من البروتستانت فقد كانوا قوة غالبة، فسادت كنيستهم وساد مذهبهم. ومثلما شهدت انجلترا الجديدة (أمريكا) عقيدة متطورة نجدها تتطور اقتصاديا واجتماعيا في اتجاه مغاير للتطور الأوروبي، آخذا في الاعتبار تلازم هذا التطور مع العقيدة، فلقد ولدت أمريكا متحررة من تقاليد الأرستقراطية التي سادت في العصور الوسطى. كما أن توفر الأرض في أمريكا وندرة اليد العاملة قد أتاحا للمستوطنين الجدد تحقيق قفزات اقتصادية مميزة، فالأجير يمكن أن يكون رجلاً كامل الحرية، ومن رجل كامل الحرية إلى مالك للأرض دون قيود، ومن ثم وبعد وقت قصير إلى مضارب ثرى في أراضي الغرب الأقصى. ومن المؤكد إن النجاح لم يكن حليفًا لكل رجل في أمريكا. ولكن كما تبين أدبيات الهجرة، فقد وجد ما يكفي لتشجيع غالبية الناس في الأرض الجديدة على الكفاح ابتغاءً للثروة والنجاح. **إنِ الكفاح من أجل الثروة والنجاح، والذى فرضته حالة العالم الجديد قد التقى بالأخلاق البروتستانتية بحسب ماكس ڤيبر الذى لابد من استعادته، وهو ما سنوضحه الآن.**

لقد غضت البيوريتانية الوافدة إلى العالم الجديد الطرف عن وضع أي قيود اقتصادية من أية نوع، حيث اهتمت بالعمل وتكريس الثروة، مما أضفى موافقة دينية على مشاريع الأعمال. **كما أكدت البيوريتانية على العلاقة الوثيقة بين التقوى الشخصية وإحراز النجاحات الدنيوية، وهكذا تقدمت أمريكا وبحسب ماكس ڤيبر «أن الكالڤينية التي أثرت عميقًا في الثقافة الدينية الأمريكية. نمت عددًا من المعتقدات المتصلة بالعمل والوقت والعقلانية انطلاقًا من تأويلها للقدر المسبق. والفكرة التي انساق إليها أتباع كالڤن هي التالية:**

«مادام المرء لايستطيع أن يضمن بعمله الصالح موقعه فى الجنة؛ لأن هذا مكتوب سلفًا، فالثراء قابل لأن يكون علامة الاصطفاء الإلهى».

وعليه تصبح الثروة وامتلاكها هدفين وعلى الأغنياء أن يحافظوا على إنجازهم، وفى علاقتهم بالفقراء لايهم أن يبحثوا عن أسباب الفقر واكتشاف كيفية القضاء عليه، وإنما يكفى تقديم المعونات والإحسانات إلى الفقراء لحل مشاكلهم بشكل مباشر، ودون الحاجة حتى إلى البرامج الحكومية والميزانيات المرصودة لذلك. (منهج بوش الابن المجدد دينيا فى معالجته للمسألة الاجتماعية كما سنرى لاحقا).

ثانيا: نمط التوسع الأمريكى: من الداخل إلى الخارج:

أحد أهم الاختلافات بين أمريكا وأوروبا يتمثل فى النهج التوسعى الذى اتبعته كل منهما، ففى الحالة الأوروبية كان التوسع إلى الخارج، أى إلى القارات الأخرى القديمة والعريقة من جهة، والتى تم اكتشافها من جهة أخرى بسبب الكشوفات الجغرافية. أما الحالة الأمريكية فقد عنيت أولا بالتوسع داخل أراضيها، فبعد انفصال أمريكا عن بريطانيا ١٧٨٣م شرعت أمريكا فى قتل أبناء الأرض الأصليين من الهنود الحمر، فعملوا خلال الفترة من ١٨٠١ - ١٨٤٥م على السيطرة على جنوب المحيط الأطلسى (فلوريدا) والوسط وشمال الوسط. ثم دانت السيطرة على معظم المناطق فى الفترة من ١٨٤٦ - ١٨٩٠م من الوسط والجنوب والشمال، وصولا إلى أقصى الغرب (الأمريكى) حتى ساحل المحيط الهادى. وهكذا اكتملت السيادة التامة على كل أراضى العالم الجديد من عام ١٨٥٣م والقضاء على الهنود الحمر عام ١٨٩٠م، والسيطرة الميدانية لاتعنى فقط الوجود الفيزيقى البشرى وإنما ثروات وخيرات هذا العالم البكر.

وتجدر الإشارة أنه عندما نالت أمريكا استقلالها عن بريطانيا كانت الدولة تتألف من ١٣ ولاية فقط وتقع حدودها بين ساحل المحيط الأطلسى شرقا ونهر الميسيسبى غربا، وكان عدد سكانها يتجاوز الملايين الثلاثة قليلا، ثم أخذت فى التمدد جنوبا وغربا وشمالا. وبين عامى ١٨٠٣م و ١٨١٩م توسعت الدولة الجديدة باتجاه لويزيانا وفلوريدا، ثم توسعت بين عامى ١٨٢٠م و ١٨٤٠م، ثم بسطت نفوذها على تكساس وأوريجون وكاليفورنيا بين عامى ١٨٤٥م و ١٨٥٣م، وفى الوقت

الذى كانت أوروبا تندفع بقوة خارج القارة بحثا عن أسواق جديدة بديلة، كانت الولايات المتحدة تتمدد داخل حدودها. ويوضح الجدول التالى تطور مساحة أمريكا.

العام	المساحة
١٧٨٣	(١٢٨٧٤٨٠كم٢)
١٨٠٣	(٢٥٧٤٩٦٠كم٢)
١٨١٩	(٢٥٨٤٦١٦كم٢)
١٨٤٥-١٨٥٣	(٤٥٤٢٢٧٣كم٢)

جدول رقم (١)

بعد أن استكملت الدولة الجديدة السيطرة على كامل أراضيها بدأت فى التوسع فى مجالها الاستراتيجى أى فى المحيطين: الهادى والأطلسى. فنجد أمريكا فى اتجاه المحيط الهادى، تسيطر على هاواى وبيرل هاربور فى عامى ١٨٤٢م و ١٨٨٧م.

ثم جزر المدواى عام ١٨٦٧م، ثم جزر ساموا وباجو باجو عام ١٨٧٨م، ثم جزر وايك عام ١٨٩٨م. ونشبت معركة فى الفليپين عرفت بالحرب الأمريكية-الإسپانية، وانتهت بسيطرة أمريكا على تلك الجزر الشاسعة عام ١٨٩٨م. وكانت أمريكا قد اشترت ألاسكا من روسيا القيصرية عام ١٨٦٧م.

أما فى اتجاه الأطلسى، فنجد أمريكا تسيطر على جزر بورتريكو عام ١٨٩٨م، ثم تتحكم فى قناة پنما فى عام ١٩٠٣م. وكانت قد غزت فنزويلا عام ١٨٩٥م، وجزر الدومينيك ١٩٠٥م، ونيكاراجوا ١٩٠٩م، وهايتى وكوبا والمكسيك.

وهكذا توسعت أمريكا من الداخل إلى الخارج، وهذا الاختلاف انعكس

موضوعيًا على جوهر الرؤية الحاكمة من جانب والدور العملى الذى سيتحدد وفقا لهذه الرؤية من جانب آخر، للعلاقات الدولية. فالخبرة الأوروبية للتوسع كانت فى إطار التوازن الدولى للقوى الأوروبية، والذى تحدد فى الخارج وانعكس على الداخل، بينما الخبرة الأمريكية للتوسع لم تكن فى إطار توازن القوى كما أنها انطلقت فى الداخل أولا.

ثالثا: جوهر النظرة الأمريكية للعلاقات الدولية: تحقيق المصلحة القومية العليا لأمريكا (بالقوة؟ أم بنشر القيم -الثقافة والدين؟ أم بالتجارة؟ أم بكل ذلك؟).

لقد أتاح التوسع الأمريكى الداخلى أولا بناء القوة الذاتية لها، كما أتاح التوسع الخارجى فى إطار مجالها الاستراتيجى ثانيا أن تختبر هذه القوة وتصقلها، الأمر الذى دعم «جيمس مونرو» رئيسها المنتخب لدورتين (فى عامى ١٨١٦م و١٨٢٠م) أن يعلن ما عرف «بمبدأ مونرو» عام ١٨٢٣م، والذى وضع من خلاله قواعد جديدة للعلاقات الدولية، على الأقل فيما يختص بالمجال الحيوى الأمريكى، حيث أعلن حلول الولايات المتحدة الأمريكية محل القوى الأوروبية فى سيطرتها على دول القارة اللاتينية كذلك أمريكا الشمالية، بل أعلن تحذيره للدول الأوروبية من مغبة التدخل بأى شكل من الأشكال فى هذا المجال الحيوى؛ لأن ذلك سيعتبر بمثابة «خطر على سلامنا وأمننا» كما قال مونرو، أى أن ذلك سيعتبر مبررًا للحرب. وبالطبع فإن مبدأ مونرو ليس مجرد موقف سياسى صارم، وإنما يمتد ليكون مظلة تحمى المصالح الأمريكية الآخذة فى التبلور خاصة الاقتصادية منها. فمن النقاط المهمة بل والحيوية التى وردت فى «مبدأ مونرو» ما يلى:

- حرية التجارة البحرية فى الأطلسى.
- حرية الوصول إلى الأسواق الأوروبية بالمنتجات الأمريكية.
- حرية المتاجرة والتوطن فى كل القارة الأمريكية.

لقد كفل مبدأ مونرو وممارسات أخرى، أن تتنامى قوة الولايات المتحدة باطراد، ويرصد لنا بول كينيدى الحالة الاقتصادية المزدهرة لأمريكا بعد منتصف القرن التاسع عشر، حيث انطلق هذا البلد (بتعبيره فى نشوء وسقوط القوى العظمى) فى تقدمه بسرعة صاعقة، مستغلا قلة القيود الاجتماعية والجغرافية (كما شرحنا فى أولا)

وانعدام الأخطار الخارجية الجسيمة، إضافة إلى تدفق رأس المال الاستثمارى وخاصة الداخلى وذلك كما يلى :

- حيازة التكنولوچيا الحديثة بوتيرة مذهلة (السكك الحديدية، المحركات البخارية، معدات التعدين).

- تعاظم إنتاج القمح ٢٥٦٪ بين انطفاء جمرة الحرب الأهلية تقريبا سنة ١٨٦٥م واندلاع لهيب الحرب الإسپانية سنة ١٨٩٨م.

- زيادة إنتاج الشعير ٢٢٢٪ والسكر المكرر بنسبة ٤٦٠٪، والفحم ٨٠٠٪، والقضبان الفولاذية ٥٢٣٪.

- قفز إنتاج النفط الخام من حوالى ٣ ملايين برميل سنة ١٨٦٥م إلى ما يزيد على ٥٥ مليون برميل سنة ١٨٩٨م، وفولاذ الصلب والقوالب من أقل من ٢٠ ألف طن إنجليزى (الطن الإنجليزى ٢٢٤٠ باوند) إلى ما يقارب ٩ ملايين طن إنجليزى.

- مع حلول عام ١٩١٤م أصبح إجمالى الدخل القومى الأمريكى والفردى أعلى مما لدى جميع البلدان، ويوضح الجدول التالى الدخل القومى والسكان والدخل الفردى للولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

	الدخل القومى (مليار دولار)	السكان (مليون نسمة)	الدخل الفردى (دولار)
الولايات المتحدة	٣٧	٩٨	٣٧٧
بريطانيا	١١	٤٥	٢٤٤
فرنسا	٦	٣٩	١٥٣
اليابان	٢	٥٥	٣٦
ألمانيا	١٢	٦٥	١٨٤
إيطاليا	٤	٣٧	١٠٨
روسيا	٧	١٧١	٤١
النمسا - المجر	٣	٥٢	٥٧

جدول رقم (٢)

وقد أدى الازدهار الاقتصادى إلى ازدهار التجارة الخارجية وهو أمر أدى إلى التأثير على العلاقات الدولية، حيث ضغطت الجماعات ذات المصالح لفتح أسواق خارجية فيما وراء البحار. إن تنامى القوة الصناعية الأمريكية والتجارة الخارجية خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية وتحديد الدور الأمريكى فى إطار العلاقات الدولية.

وهكذا عكفت أمريكا منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين، على بناء قوتها الذاتية، حيث ساد الميل إلى الانعزالية بحسب تعبير كيسنجر فى السياسة الخارجية الأمريكية. بيد أن بدء اهتمام أمريكا بالشئون الدولية كان نتيجة طبيعية ومنطقية لقوتها الاقتصادية المتنامية، الأمر الذى دفع إلى تشكيل سياسة خارجية أمريكية، والتى لم تكن سوى انعكاس متطور للمصلحة القومية الأمريكية.

إذن فإن جوهر النظرة الأمريكية للسياسة الخارجية وللعلاقات الدولية يقوم على المصلحة الأمريكية القومية العليا بالأساس، والتى تتكون من عناصر ثلاثة:

«القيم- القوة- التجارة»

إن تحالف الساسة ورجال المال ورجال الدين فى أمريكا، مثل الخلفية الفكرية الحاكمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة، والتى ألقت بظلالها على سياستها الخارجية ودورها فى العلاقات الدولية.

ودوما كانت العناصر الثلاثه القيم- القوة- التجارة، حاضرة فى الذهن والوجدان الأمريكيين انطلاقا من نظرة إلى الذات ترى:

«أمريكا أمة مميزة بالرسالة التى رآها الله جديرة بها، مما يجعلها فريدة فى التاريخ».

ويقول جون آدامز، الرئيس الذى خلف واشنطن:

«إن بناء إمبراطورية عظيمة ممكن الآن، تمتد حتى تشمل غير المؤمنين».

وفى تصور محكم للكابتن إ. ت. ماهان فى كتاب: The Interest of America in Sea Power حول الانطلاق البحرى الأمريكى يقول:

« على الولايات المتحدة أن تنشر نفوذها التجارى فى أنحاء الأرض كلها... والتصدى للأهداف الإمبريالية الأوروبية.. إن مبدأ مونرو يوجب على الولايات المتحدة رفض أى نفوذ آخر.. الأمر محكوم بالمصلحة القومية وحدها، ولا يبدو

أن له حدوداً. فعلى الولايات المتحدة الارتقاء إلى مصاف القوى العظمى فى منطقة الباسيفيكى. . . وتكمن المصلحة القومية من حيث جوهرها المعلن، فى ربطها بهيمنة أمريكية ممتدة إلى ما بعد البحار. . . إنها إرادة الهيمنة. . على الولايات المتحدة أن تضمن لبلدان القارة الأمريكية، ولسواها. . . التطور. . وعدم التدخل. . . **ولأداء مهمة كهذه، ينبغى للبلد أن يكون جاهزا للحرب. . . فالولايات المتحدة، «ممثلة المسيح». . ، «ملك العدالة»، لايمكنها الإغضاء عن ضرورة إنشاء قوة بحرية ذاتية، فعالة، يمكنها استعمالها أينما تدخلت».**

إن قراءة كثير من النصوص خلال هذه الفترة الواردة على لسان «رجال الدين البروتستانت» أو «رجال السياسة» أو «رجال المال» تعكس الرغبة الدفينة للهيمنة الاقتصادية والعسكرية والدينية على العالم، فالمشروع الأمريكى، ومنذ وقت مبكر، أصبح جَذْبَ كل أنام الكوكب إلى مجتمع مثالى، تشكل على الأرض الأمريكية، وتحقيقه أولا بالتسامح، ثم بالقوة عند الاقتضاء، وأخيرا ـ وهو الأفضل ـ بالتجارة. إن مهمة أمريكا هى أن تدل بقية العالم على طريق التوبة والتطهير الكبير والإصلاح الاجتماعى وتراكم الثروة بشتى الطرق.

وفى عبارة بليغة، عشية القرن العشرين، يعبر مجلس الشيوخ الأمريكى عن رؤيته لدور أمريكا الكونى فى مطلع القرن الجديد بما يلى:

«على التجارة العالمية أن تكون تجارتنا وستكون كذلك. فنحن سنملأ البحار بأساطيلنا التجارية، وسنبنى أسطولا على قدر عظمتنا. وسوف ترسم معالم طرقاتنا التجارية، مستوطنات كبيرة، تحكم نفسها بنفسها، وترفع علمنا وتعمل لأجلنا. أما مؤسساتنا فسوف تتابع علمنا على أجنحة تجارتنا. وسوف يبلغ القانون الأمريكى، والنظام الأمريكى، والحضارة والعَلَم الأمريكيان، الشواطئ الدامية والمعزولة حتى الآن لكنها ستسطع قريبا، **بنعمة الله**».

يعكس ما سبق نظرة للذات «رسالية» تجاه العالم الذى لم يزل يعيش فى الظلمة بتبنى قيمها وبالتجارة طواعية أو بالقوة إن لزم الأمر. إن الرسالة الأمريكية هى مصلحتها القومية، وتحقيق المصلحة القومية إنما يحقق الرسالة الأمريكية: بالقيم والقوة والتجارة أى كل ذلك معا. إنها نفس الثلاثية التى استخدمها الأوروبيون ثلاثية: العسكرى والتاجر والمبشر، مع إحساس متزايد بالمسئولية كون ما سنّه

الأوروپيون يعبر عن قوى أوروپية متعددة، **أما فى الحالة الأمريكية فإنه يعبر عن حالة قوة مطلقة ذات طابع إمبراطورى خارج لعبة التوازن الدولى.**

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الساحة الدولية بمنطق مغاير تماما لدخول القوى الأوروپية إلى هذه الساحة. فالقوى الأوروپية، تاريخيًا، اضطرت إلى الدخول فى سياسات ميزان القوى فيما بينهما منذ القرن السابع عشر وتحديدا مع صلح وستفاليا عندما لم تستطع أن تحقق حلم العصور الوسطى فى إقامة إمبراطورية عالمية، فارتضت هذه الدول أن تتقاسم العالم. إن هذا الوضع لايؤدى بحسب كيسنجر، إلا إلى نتيجتين محتملتين هما:

- إما أن تصبح دولة واحدة منها قوية إلى درجة أن تسيطر على جميع الدول الأخرى وتقيم إمبراطورية.

- أو لاتصبح هناك أبدا دولة قوية بدرجة تتمكن معها من تحقيق هذا الهدف. وفى الحالة الأخيرة فإن طموحات أكثر الأعضاء عدوانية فى المجتمع الدولى يكبحها تكاتف الدول الأخرى ضدها أو بمعنى آخر يكبحها العمل بتوازن القوى.

لقد دارت القوى الأوروپية فى فلك النتيجة الثانية فى الأغلب الأعم، وأى محاولة لممارسة البعض للعدوانية مثلما حدث فى الحالة الألمانية النازية كبحت بتكاتف الآخرين.

أقول دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الساحة الدولية بمنطق مغاير للحالة الأوروپية، حيث سلكت سلوكًا إمبراطوريًا، والإمبراطوريات مرة أخرى بحسب كيسنجر، لا تهتم بأن تدير شئونها فى إطار نظام دولى، فهى تطمح إلى أن تكون هى ذاتها النظام الدولى. والإمبراطوريات ليست فى حاجة إلى ميزان للقوى. هكذا مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها فى العلاقات الدولية منذ اليوم الأول الذى بدأت فيه توسعها الدولى.

إن السلوك الأمريكى الإمبراطورى كان عودة لما عرفه التاريخ الإنسانى عن هيمنة حضارة واحدة مركزية، على الدوام، فى مقابل حضارات أخرى، ربما كان بعضها مركزيا قبل ذلك وانهار. والحضارة المركزية المهيمنة فى لحظة تاريخية معينة هى المكافئ الموضوعى للنظام العالمى فى نفس اللحظة بحسب والرشتاين. وعليه فإن مرحلة الهيمنة الأوروپية كانت استثناء بمعنى قبول أن تكون هناك عدة دول

تسلك السلوك الإمبراطورى المتعارف عليه فى إطار توازن القوى. صحيح أن الحضارة الأوروبية والتى عرفت فى بعض الأدبيات بالمركزية الأوروبية تحمل الكثير من القيم، والتى توصف بالغربية قد استوعبتها القوة الأمريكية البازغة فأصبحت امتداداً لها على المستوى القيمى بدرجة أو أخرى، إلا أن السلوك الأمريكى الإمبراطورى يظل مختلفًا عن الأوروبى، لايعنى ما سبق أن السلوك الأمريكى الإمبراطورى قد نجح بالتمام، وفى هذا المجال يضع والرشتاين مساهمة غاية فى الأهمية فى معرض حديثه عن التفرقة بين الاقتصاد العالمى والإمبراطورية حيث يقول:

«. . . هناك نوعان من النظام العالمى: الإمبراطورية العالمية حيث توجد وحدة سياسية، واقتصاد عالمى بدون وحدة سياسية. فقبل المرحلة الحديثة كانت الاقتصادات العالمية غير مستقرة، فهى إما كانت تتحول إلى إمبراطوريات أو تضمحل. . ، ففى أواخر القرن الخامس عشر ظهر إلى الوجود ما يسمى الاقتصاد العالمى الرأسمالى. لم يكن ذلك إمبراطورية، وإن شابهها فى الاتساع. . . كان نظاما اجتماعيا لم يعرفه العالم من قبل، وكان يختلف عن كل ما سبق. إنه نظام عالمى لاقتصاد عالمى، فهو يختلف عن الإمبراطورية التى تتشكل كوحدة سياسية لتكون وسيلة بدائية للهيمنة الاقتصادية. . . ».

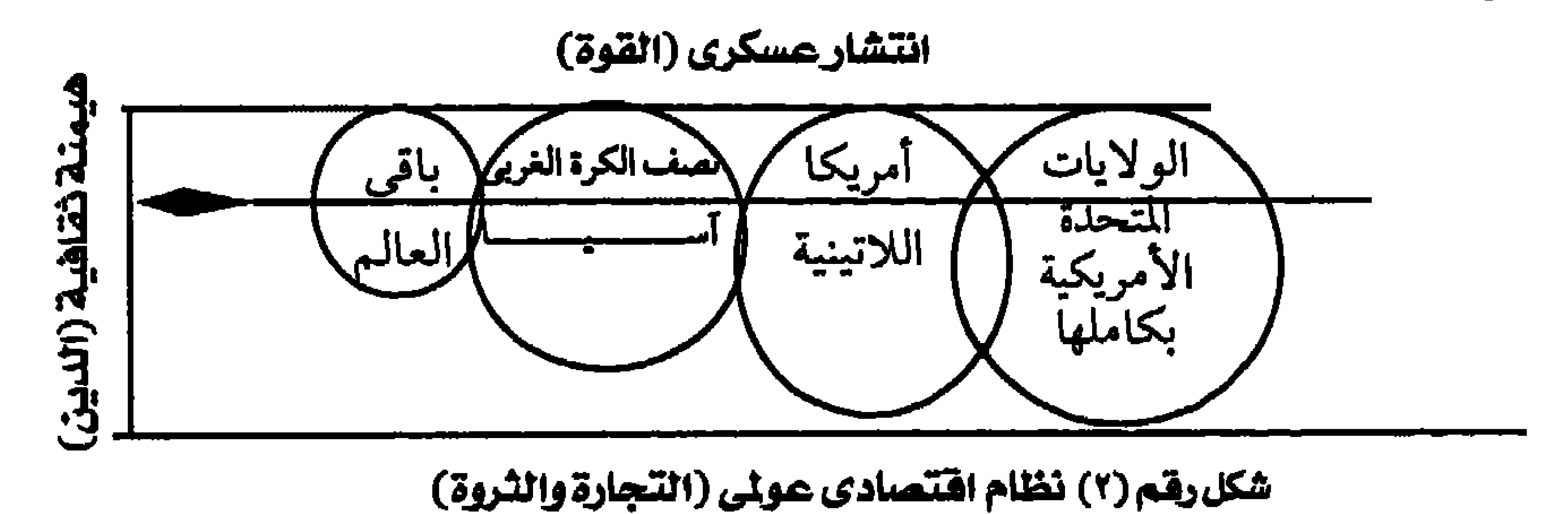
الحالة الأوروبية إذن كانت نظامًا اجتماعيًا عالميًا ذا طابع رأسمالى لم يتحول إلى إمبراطورية، أما الحالة الأمريكية، فقد أدركت معنى أن تسلك السلوك الإمبراطورى، بفرض وحدة سياسية كونية تتيح الهيمنة الاقتصادية فى ضوء قيمها التى تظن أنها الأساس لهذه الوحدة. لا يعنى بالطبع الإدراك الأمريكى لهذه الفكرة والسعى نحو تحقيقها أنها أصبحت قدراً لا مناص منه، فقط نحن نحاول الاقتراب من الرؤية الأمريكية لذاتها ولاستراتيجيتها وممارساتها. وفى هذا السياق هناك إضافة مهمة حديثة وردت فى مجلد بعنوان الإمبراطورية لمايكل هاردت وانطونيو نيجرى فى فصل بعنوان: سيادة الولايات المتحدة والإمبراطورية الجديدة، حيث أكدا بداية على ضرورة التمييز بين مفهوم السيادة قبل الولايات المتحدة ومفهوم السيادة فى الخبرة الأمريكية. فهما يحاولان فلسفة النظام الأمريكى حيث جمعت بين سلطة مركزية من جهة، مع إبقاء السلطة بأيدى الجمهور من جهة ثانية. . ومن خلال آليات داخلية مستحدثة استلهمت مفاهيم ماكيافيلى وبوليبوس حول روما فى

أشكال معاصرة. ولتفسير سمات فكرة السيادة الأمريكية، يذكر المؤلفان أن **«السيادة الأمريكية تعكس فكرة «كمون السلطة»، فالسيادة لا تقوم على ضبط الجمهور وتنظيمه بل تنشأ وتنبثق، بالأحرى، نتيجة الأشكال المنتجة للتعاون بين أفراد الجمهور. . دأبت جملة التجارب اللاحقة لظهور البروتستانت جميعا على تطوير فكرة الإنتاجية هذه. وانسجاما مع الأخلاق البروتستانتية، يستطيع المرء أن يقول: إنه مامن شيء يبين وجود الله وحضور العناية الإلهية إلى الأرض غير القوة، أو السلطة الإنتاجية للجمهور. ليست السلطة شيئًا يتسيد علينا، بل هى شيء نصنعه بأيدينا. تحرص وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكية على الاحتفال بفكرة السلطة الجديدة هذه بأوضح العبارات. فتحرير البشرية من جميع أشكال السلطة المتسامية لا يقوم إلا على قدرة الجمهور على بناء مؤسساته السياسية الخاصة، وتأسيس المجتمع. . . وفى عملية تأسيس السيادة على مستوى الكمون والتأصل (فى الجمهور) تبرز أيضا تجربة محدودة، ناجمة عن الطبيعة الصراعية والتعددية للجمهور نفسه. يبدو مبدأ السيادة الجديد قادرًا على إنتاج حده الداخلى. ومن أجل منع هذه العقبات من نسف النظام وإفراغ المشروع كليا من محتواه، يتوجب على السلطة السيادية أن تعتمد على ممارسة التحكم. . . يأتى نفى ديالكتيكى لسلطة الجمهور المؤسَّسة يحافظ على غائية مشروع السيادة. . . هل يعود التسامى، الذى جرى رفضه فى تحديد مصدر السلطة، من الباب الخلفى فى ممارسة السلطة، حين يجرى اعتبار الجمهور متناهيا، متطلبا بالتالى، إلى أدوات وأجهزة خاصة للتصحيح والتحكم؟ . . . غير أن مفهوم السيادة الأمريكى الجديد لا يلبث، . . . أن ينفتح، بقوة غير عادية، على الخارج، . . . تنزع السيادة نحو مشروع مفتوح متسع يمارس نشاطه على أرضية غير محدودة. . . إن الصراع بين الحد والتوسع يتم حله لصالح التوسع. . . ففى غياب التوسع تبقى الجمهورية معرضة باستمرار لخطر الغرق. . . » وهكذا فإن التوسع ضرورة لا مناص منها.**

إن التجربة الأمريكية قامت على أيدى البيوريتانيين الذين فكوا ارتباطهم بالمؤسسة الدينية وأطلقوا حرية تفسير الكتاب المقدس، فتعاملوا مع العالم الجديد بنفس المنطق بإطلاق حرية التجارة والامتلاك، لم تكن للتجربة الأمريكية مرجعية يتم الاستناد إليها، فباتت التجربة العملية على أرض الواقع هى المرجعية والتى تعنى حرية الناس وفق رؤية كل فرد للحرية. إن التجمع البشرى الجديد الوافد إلى

الأرض الجديدة، وبحسب شوقى جلال فى كتابه المهم «العقل الأمريكى يفكر» لا يعرف غير اثنتين : الإرادة والغاية . . . وإذا كانت الإرادة هى مبرر الوجود فإن الغاية هى عين الوجود، تكسبه معناه وتضفى عليه قيمته . وتحقق الغاية هو تحقق للوجود الذاتى . وهكذا تغدو الذات مصلحة أو مشروعًا قابلاً للتحقق بفعل الإرادة، وبدونه ينتفى الوجود . . . ولم تكن أرض الميعاد هى المدينة الفاضلة التى نسجتها أحلام من صنع الخيال، لتكون أم الجميع، والجميع أبناؤها . بل حياة صراع أو تفاعل قائم على الصراع . صراع مصالح وغايات أو صراع وجود . . البشر مشروعات قابلة للتحقق من وجهة نظر النزعة الفردية، وليسوا مشروعًا اجتماعيًا مشتركًا . ولكن يدخل الأفراد بحكم الضرورة فى علاقات احتاجها بناء المجتمع الجديد، واستنت التشريعات ولكنها كانت فى صالح الأقوياء والجنس الأبيض . على أى حال كان التنظيم مطلوبًا لضبط الحرية، حرية مجتمع قائم على حرية أفراده المطلقة، وإن كان لم يمنع ذلك التناقضات الداخلية خاصة مع بروز الاحتكارات الصناعية الكبيرة التى أخذت تتطلع إلى خارج الحدود . التوسع كان الحل لاستيعاب التناقضات الداخلية وتقديم النموذج باعتباره الجدير بالاتباع؛ لأن الوحدة الكونية من خلال الهيمنة الاقتصادية توفر السيادة بالمنطق الإمبراطورى .

وبعد لقد كان التوسع الأمريكى يتحرك من الداخل إلى الخارج متبعا النمط الإمبراطورى على قاعدة : الثروة والدين والقوة، ويمكن تلخيص هذا التوسع فى الشكل التالى .



شكل رقم (٢) نظام اقتصادى عولمى (التجارة والثروة)

التوسع الأمريكى-تاريخيًا-من الداخل إلى الخارج على قاعدة : الثروة والدين والقوة

من المنطقى، فى ضوء ماسبق، أن تستجيب السياسة الخارجية الأمريكية للتوسع وتتشكل رؤى هذه السياسة الخارجية وفق الأهداف الاستراتيجية للتوسع محددة الدور المنوط أن تلعبه الإمبراطورية البازغة فى العلاقات الدولية .

(٤)

السياسة الخارجية الأمريكية: سيادة النموذج الأمريكى وتحقيق المصلحة القومية العليا

ميلادها . تطورها . اتجاهاتها

من بداية القرن ١٩ وإلى نهاية القرن ٢٠

أولا: السياسة الخارجية الأمريكية استجابة للتوسع الأمريكى

(الإدارة تحتكر تشكيل السياسة الخارجية)

ثانيا: اتجاهات السياسة الخارجية فى القرن العشرين

فى هذا القسم سوف نحاول تتبع مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية والدور الأمريكى فى العلاقات الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى إدارة بوش الابن (٢٠٠١)، ونحاول الاقتراب من الرؤية التى حكمت هذه السياسة وهذا الدور.

أولا: السياسة الخارجية الأمريكية استجابة للتوسع الأمريكى (الإدارة تحتكر تشكيل هذه السياسة)

تشكلت السياسة الخارجية الأمريكية استجابة لأمرين:

- القوة المتنامية باطراد (كما شرحنا من قبل).
- المصالح التوسعية للإمبراطورية البازغة.

وفى دراسة حديثة لأحد أهم الباحثين السياسيين فى أمريكا هو فريد زكريا، (من أصل هندى) كان يشغل منصب مدير تحرير مجلة فورين أفيرز والآن مسئول عن مجلة النيوزويك الأسبوعية، بعنوان: «من الثروة إلى القوة From Wealth To Power» حيث يستعرض فيها الدور الأمريكى فى العالم تاريخيا، محاولا تفسير مسار السياسة الخارجية الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر والديناميكية العامة المحركة لها. وبداية يضع تعريفًا «للتوسع» أعمق من التعريف الذى دأب على استخدامه مؤرخو السياسة الخارجية الأمريكية الذين يقصرون معنى اصطلاح التوسع على الاستيلاء على الأرض. ويستخدم زكريا فى دراسته تعريفًا مركبا له فيقول: **«التوسع قد يتضمن الإمبريالية بالتأكيد، إلا أنه يشير بصورة أعم إلى سياسة خارجية نشيطة تمتد من الاهتمام بالأحداث الدولية إلى الزيادة فى إرسال المفوضيات الديبلوماسية. . .»**.

فى ضوء هذا التعريف يطرح الباحث فكرة محورية قوامها أن السياسة الخارجية لاتصنعها الأمة ككل، وإنما تصنعها حكومتها. وبالتالى فإن ما يهم هو قوة الدولة، إنها نوع من «الواقعية المتمركزة فى الدولة» بحسب تعبير فريد زكريا. فكلما مال صانعو القرار على المستوى المركزى، وهم فى الحالة الأمريكية الرئيس وأقرب مستشاريه إلى ضرورة توسيع النفوذ الأمريكى فى الخارج، فإن ذلك يعنى زيادة قوة الدولة.

ويدلل فريد زكريا على المقولة الأخيرة بأن الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر «تسجل بدايات الدولة الأمريكية الحديثة، التى برزت بالدرجة الأولى لتتعامل مع الضغوط الداخلية المتولدة عن التصنيع. وكانت متطلبات الاقتصاد القومى المتنامى وانهيار سعى الكونجرس للسيطرة قد أعطت الحكومة الاتحادية بنية مركزية أكبر، وأقل خضوعًا للسياسة، وأكثر عقلانية. وبرز الرئيس، بوصفه المسئول الحكومى الوحيد المنتخب على المستوى القومى، متمتعا بسلطات أقوى. وجاء هذا التحول فى هيكل الدولة ليتكامل مع النمو المتواصل للقوة القومية، وبحلول منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر أصبحت السلطة التنفيذية قادرة على تخطى الكونجرس أو إكراهه على توسيع المصالح الأمريكية فى الخارج. وأدى انتصار أمريكا المدوى فى الحرب الإسبانية - الأمريكية إلى بلورة مفهوم تعاظم القوة الأمريكية فى الداخل والخارج على السواء».

ويجمع المؤرخون الذين تناولوا مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية على أن ميلادها جاء فى عهد الرئيس وليام ماكنيلى (نهاية القرن التاسع عشر)، وقام تيودور روزفلت بتطويرها، وتبلورت فى عهد الرئيس وودرو ويلسون (مع مطلع القرن العشرين) بصفة خاصة.

إن المتابعة الدقيقة والمتأنية لجوهر السياسة الخارجية الأمريكية ولطبيعة الدور الأمريكى على مر العهود الرئاسية المتعاقبة يجد أن هناك فكرة محورية تحكم الأمر كله ألا وهى: «**إن قيم أمريكا ومؤسساتها وآلياتها لابد وأن تمتد إلى العالم كله**»، قد تختلف الوسائل والأساليب إلا أنها فى المجمل تتفق فى ضرورة تحقيق هذه الفكرة. فأحيانًا يذهب البعض كما فى حالة تيودور روزفلت إلى استخدام القوة فهو صاحب سياسة العصا الغليظة Big Stick Policy، وهى السياسة التى بررت حق الولايات المتحدة الأمريكية فى ممارسة دور الشرطى فى أمريكا اللاتينية وما يترتب على ذلك من مراقبة سلوكيات شعوبها، والتدخل بقواتها مباشرة فى أى منطقة لقمع أى تمرد أو إخلال بالنظام. ولم تلبث أن نفذت تلك السياسة بالفعل عندما تدخلت بقواتها المسلحة فى بعض أقطار أمريكا الوسطى واحتلالها وفرض الرقابة المالية والإدارية على حكوماتها مثل كوبا ونيكاراجوا والدومينيكان وبنما وهايتى.

إن اللحظة التاريخية التى جاء فى سياقها روزفلت على رأس الولايات المتحدة

الأمريكية كانت تعكس مقدار القوة التى بلغتها أمريكا، استطاع أن يجد لها تعبيرات يتم تجسيدها عمليًا فى العلاقات الدولية آنذاك وتحديد الدور الأمريكى فى إطارها. فنراه يعتبر الولايات المتحدة، ليس فقط، **«صاحبة رسالة كونية، ولكنها أيضا قوة عظمى وربما الأعظم»**. وإن هذه الرسالة هى القادرة على حراسة وضبط العلاقات الدولية بحكم القوة التى بلغتها. ويذكر كيسنجر عن روزفلت أنه **«رفض التأثير المفترض للقانون الدولى؛ فالذى لا تستطيع الدول حمايته بقواها الذاتية لن يحميه الآخرون. وكان يحتقر مفهوم نزع السلاح الذى ظهر على جدول الأعمال الدولى: «فالحق الذى لا تدعمه قوة، شرٌ بل هو أكثر إيذاء من القوة المنفصلة عن الحق»**.

لقد طور روزفلت مبدأ مونرو الذى كان يقضى بمنع التدخل من الخارج إلى حماية مصالح الولايات المتحدة الآخذة فى الامتداد إلى مناطق خارج حدودها. ففى فترة رئاسته، تدخلت أمريكا فى هايتى، ورعت ثورة فى پنما أدت إلى انفصالها عن كولومبيا ووضعت الأساس لاستكمال قناة پنما، وأسست لوصاية مالية على جمهورية الدومينيكان، وأرسلت قوات أمريكية لاحتلال كوبا.

ويعكس ماسبق تلك العلاقة الطردية بين ازدياد القوة الذاتية الأمريكية وبين بدء الاهتمام بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، بل ووضع رؤية حاكمة لهذه السياسة وما يترتب عليها من مسئوليات تؤديها أمريكا فى منظومة العلاقات الدولية. يمكن القول إن روزفلت هو من وضع أقدام الولايات المتحدة فى الساحة الدولية، إيمانا أن المصلحة القومية العليا الأمريكية تستلزم هذا الحضور الأمريكى، لقد جعله واقعا ولا يمكن الرجوع عنه.

بعد روزفلت جاء وودرو ويلسون، الذى يتفق أن أفكاره وأن أخذت منحنى أخلاقيا، إلا أنها - هذه الأفكار - وبحسب كيسنجر، «شكلت الأساس للسياسة الخارجية الأمريكية لما تبقى من القرن العشرين... تحول دخول أمريكا الحرب (العالمية الأولى) إلى لحظة تعريف لسياستها الخارجية، وبسبب الدور الأمريكى المتنامى، للعالم أجمع. وبعد قرن من توبيخ التسوية الدولية الوستفالية (القائمة على توازن القوى الأوروبية)، رأت الولايات المتحدة فرصة لإعادة صياغتها. رفضت أمريكا الداخلة إلى الحلبة الدولية لعب دور تكون فيه مجرد دولة أخرى تسعى كغيرها إلى تحقيق مصالحها القومية. **تضمن مبدأ مونرو رفض ذلك النوع من**

التكافؤ الأخلاقى الذى سيضع الولايات المتحدة على قدم المساواة أخلاقيا مع البلدان الأخرى. ولأن المهمة الأمريكية على مستوى أخلاقى عال، وفقا لتعبير ولسون، فالغرض الشرعى الوحيد لدخول أمريكا فى الحرب، كان إعادة تشكيل العالم على صورتها».

لقد آمن روزفلت بالقوة، وآمن ويلسون بضرورة أن تتمثل الأمم الأخرى القيم الأمريكية، وللوهلة الأولى قد يبدو أن هناك تناقضًا بين الرجلين، بيد أن الاختلاف كان فى أن الأول كان يطلب القوة ويمارسها فى ذاتها، **بينما الثانى يجد فى القوة وسيلة قد يتم اللجوء إليها فى لحظة من اللحظات، بينما لا يوجد أى خلاف على الهدف الاستراتيجى البعيد لدى الاثنين، ألا وهو السيادة الأمريكية العالمية، وكان هذا هو جوهر السياسة الخارجية الأمريكية وعلى أمريكا أن تعمل على تحقيقه من خلال منظومة العلاقات الدولية.** فما رآه البعض - أحيانا - بأن سياسة ويلسون كانت تميل إلى النزعة الأخلاقية صحيح شكلاً، إلا أنه لايختلف كثيرا عن النهج «الروزفلتى»، فلقد وافق على الدخول فى الحرب العالمية الأولى؛ ليثبت عظمة أمريكا وتميزها، وإنه ليس من حق أمريكا أن تدخر قيمها لنفسها فقط. بل لقد ذهب ويلسون إلى ماهو أكثر من ذلك، عندما تقدم عام ١٩١٥م بمبدأ لم يسبق له مثيل وهو أن **«أمن أمريكا لا ينفصل عن أمن باقى الجنس البشرى كله»**. إنها المسئولية عن الآخرين والتى اتخذت طابعًا أخلاقيًا دينيًا إنجيليًا، فأمريكا لديه أمة صاحبة رسالة Mission وإن كان هذا لايمنع بالطبع من ممارسة القوة والاشتراك فى الحروب، ولكن دوما الهدف هو إعمال النموذج الأمريكى الذى يعتبر فى تصوره التزامًا أخلاقيا إيمانيًا.

وفى تعليقه على رؤية ويلسون يقول كيسنجر: «كان ظهور ويلسون على المسرح العالمى بمثابة حد فاصل فى تاريخ أمريكا . . . ولو حدث أن سيطر روزفلت على مقاليد الأمور أو سادت أفكاره فى عام ١٩١٢م لكانت مسألة أهداف الحرب قد قامت على أساس التساؤل عن طبيعة المصلحة القومية الأمريكية . . . فإذا لم تنضم أمريكا إلى الوفاق الثلاثى فإن الدول المركزية سوف تكسب الحرب وسرعان . . ما ستشكل تهديداً لأمن لأمريكا».

وفى الوقت نفسه رأى ويلسون أن أسباب الحرب لا ترجع فقط إلى الشر الذى

يكمن فى نفوس القادة الألمان، بل ترجع إلى نظام ميزان القوى الأوروبى أيضًا. . . لاينبغى أن يكون هناك ميزان للقوى بل ينبغى أن تكون هناك وحدة للقوة.

هذه الفكرة هى التى أتاحت للولايات المتحدة أن تنشئ عصبة الأمم، كمؤسسة أمريكية محضة، حيث فى تصوره أنه «تحت رعاية هذه المنظمة العالمية، سوف تخضع القوة للأخلاق». وويلسون الذى نادى بما سبق هو الذى أقر عام ١٩١٨م مبدأ تدمير كل سلطة استبدادية فى أى مكان يمكنها بمفردها أن تتسبب فى تعكير صفو السلام فى العالم، ولو لم يكن فى الإمكان تدميرها الآن فلابد من تحويلها إلى كيان عاجز تماما.

ويعلق كيسنجر على ماطرحه ويلسون بقوله «ومثل هذه الآراء المجيدة لم يحدث من قبل أبدا أن قدمتها أية أمة ناهيك عن أن تكون قد وضعت موضع التنفيذ. ومع ذلك فقد تحولت على أيدى النزعة المثالية الأمريكية إلى الفكر العادى المتداول بشأن السياسة الخارجية. فكل رئيس أمريكى منذ ويلسون قدم تنويعات مختلفة للفكرة الرئيسية لويلسون».

ثانيا: اتجاهات السياسة الخارجية فى القرن العشرين

فى تقديرنا أن رؤية الرئيس ويلسون لم تكن تختلف كثيرا عن رؤية روزفلت، كما أوضحنا سابقًا، الهدف النهائى هو السيادة الأمريكية. بل يمكن القول إن السياسة الخارجية على مدى القرن العشرين لم تخرج عن رؤية الاثنين معا. وفى دراسة مهمة حول «الأيديولوچيا والسياسة الخارجية للولايات المتحدة» Ideology and U.S. Foreign Policy، ١٩٨٧م من خلال تتبعها لتاريخ السياسة الخارجية الأمريكية فى القرن العشرين، الأفكار المحورية الحاكمة لهذه السياسة وقد حددها بثلاث أفكار وذلك كما يلى:

١ - عظمة الأمة الأمريكية Greatness of the American Nation وضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من خلال الحيوية الدولية.

٢ - تفوق الجنس الأبيض فى التراتب العرقى Superiority of White people.

٣ - مواجهة أى تهديد للمصالح الأمريكية فى أى مكان فى العالم، وبخاصة ذى الطبيعة الثورية.

وتقوم هذه الأفكار على أرضية الهيمنة الاقتصادية والدمج فى منظومتها لدول تصبح تابعة أو خادمة أو حليفة، ولضمان السيطرة على الثروات الطبيعية فى شتى بقاع الأرض. وتتأكد هذه الأفكار من خلال كثير من الأدبيات التى أنتجت فى الولايات المتحدة نفسها ، وبواسطة أساتذة علوم سياسية يعملون فى الجامعات الأمريكية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفى كتاب مهم لأحد أساتذة العلوم السياسية داڤيد لويس سينجرا نيللى بعنوان: الأخلاق السياسة الخارجية الأمريكية والعالم الثالث Ethics, American Foreign Policy and The Third World .

يضع أربعة نماذج تفسر سلوك الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مدى مائة عام، تقريبا أى القرن العشرين. تحقق ثلاثة من هذه النماذج، اثنان من هذه النماذج كانا الأكثر استمراراً وحضوراً، هما الأول والثانى. أما النموذج الثالث فقد تحقق لفترات محدودة، وكان هناك ارتداد إلى النموذجين الأول والثانى. ويأمل الباحث أن تتطور السياسة الخارجية إلى استقرار النموذج الثالث، أخذا فى الاعتبار أن النموذج الرابع لم يتحقق قط؛ لأنه يحتاج إلى تغيير جذرى فى الواقع الأمريكى نفسه أولا، والذى يعنى تغييراً جذريًا فى السياسة الخارجية الأمريكية.

ولما لهذا الاجتهاد من فائدة تساعدنا لفهم جوهر السياسة الخارجية الأمريكية كذلك أهدافها ووسائلها وارتباط هذه السياسة بدرجة وثيقة بالواقع الاجتماعى الأمريكى من جهة وتوجهاتها الاقتصادية، سوف نحاول تقديم هذه النماذج وتلخيص ما يعبر عنه كل نموذج من خلال جدول تفصيلى قمنا بإعداده تسهيلاً للقارئ الكريم. سوف نركز على النماذج الثلاثة الأولى لعدم تحقق الرابع.

بداية النماذج الأربعة التى يقدمها الباحث ما يلى:

النموذج الأول: التفرد الأمريكى Exceptionalist.

النموذج الثانى: القوميون Nationalist.

النموذج الثالث: التقدمى Progressive.

النموذج الرابع: التقدمى الراديكالى Radical Progressive .

جدول رقم (٢)

	المتفردون	القوميون	التقدميون	التقدميون الراديكاليون
أهم الرموز	تيودور روزفلت ويلسون	تافت هاردينج أيزنهاور جونسون نيكسون روزفلت ريجان بوش (الأب)	ترومان كينيدي كارتر (كلينتون)	
الرؤية للسياسة الخارجية	* عدم الاستقرار والفقر في العالم ناتجان بسبب غياب النموذج الأمريكي المؤسسي في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . * كل البشر لهم نفس الاحتياجات بغض النظر عن موطنهم.	* عدم الاستقرار والفقر في العالم ناتجان عن الصراع بين الشرق والغرب. * الطبيعة الإنسانية شريرة. * النظام الدولي تجتاحه الفوضى ويحتاج لضبط.	* عدم الاستقرار والفقر في العالم ناتجان من عدم الاهتمام بالتوزيع العادل كقيمة من جهة حكومات الدول التي تعاني عدم الاستقرار والفقر ومن حكومات الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي. * الطبيعة الإنسانية خيرة	
العائد النهائي من السياسة الخارجية	* تحقيق الأمن ضد التهديد الخارجي. * تأمين الرفاه الاقتصادي للمواطن الأمريكي. * دعم وانتشار النظام الرأسمالي العالمي. * التأثير على السياسة الخارجية والداخلية للحكومات الأخرى. * مساعدة الأمم الأخرى لتحذو حذو الولايات المتحدة.	* تحقيق الأمن ضد التهديد الخارجي. * تأمين الرفاه الاقتصادي للمواطن الأمريكي. * دعم وانتشار النظام الرأسمالي العالمي. * التأثير على السياسة الخارجية للحكومات الأخرى.	* تحقيق خطة طويلة المدى في مجال الأمن ضد أي تهديد خارجي. * تأمين الرفاه الاقتصادي للمواطن الأمريكي على المدى الطويل. * التأثير في السياسات الداخلية والخارجية للحكومات الأخرى. * مساعدة الأمم الأخرى في التنمية العالمية اقتصاديا. * وتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعوب العالم.	

	المتفردون	القوميون	التقدميون	التقدميون الراديكاليون
الأهداف المرحلية	* تشجيع حكومات العالم للمساعدة فى الدفاع العسكرى عن الولايات المتحدة. * ضمان الوصول إلى المواد الخام الاستراتيجية. * المعونة الأمريكية تعتمد على الشركات متعددة الجنسية التى تعمل فى دول العالم. * تشجيع دول العالم لتبنى اقتصاديات السوق. * الدفاع عن قوانين التجارة الحرة. * مساندة الحكومات الحليفة ضد الشيوعية والثورات الشعبية. * تشجيع العالم لتبنى المؤسسات السياسية الديموقراطية مثل التى فى أمريكا. والمبادئ الاقتصادية الرأسمالية. * التأثير على شعوب العالم لتبنى القيم والاتجاهات والمعتقدات مثل التى فى الثقافة الشعبية الأمريكية.	* تشجيع حكومات العالم للمساعدة فى الدفاع العسكرى عن الولايات المتحدة. * ضمان الوصول إلى المواد الخام الاستراتيجية. * المعونة الأمريكية تعتمد على الشركات متعددة الجنسية التى تعمل فى دول العالم. * تشجيع دول العالم لتبنى اقتصاديات السوق. * الدفاع عن قوانين التجارة الحرة. * مساندة الحكومات الحليفة ضد الشيوعية والثورات الشعبية.	* تشجيع تحسين ممارسات حقوق الإنسان. * احترام حق تقرير المصير والحكم الذاتى وعدم مواجهة الثورات الشعبية. * تخصيص نسبة عالية من الدعم الخارجى للمعونات الاقتصادية.	
المستهدفون	* كل الحكومات وشعوبها. * الاهتمام الخاص بدول أمريكا اللاتينية والأمم الشيوعية فى كل مكان.	* الاهتمام بالعلاقات بين الشرق والغرب. * الاستفادة من التعاون مع حكومات العالم.	* تأكيد العلاقة بين الشمال والجنوب. * اكتساب احترام حكومات وشعوب العالم.	
الوسائل المستخدمة	* التدخل العسكرى والإجراءات غير المعلنة.	* التدخل العسكرى، والإجراءات غير المعلنة.	* الميل بقوة للآليات المتعددة لفض المنازعات. * التدخل العسكرى والإجراءات غير المعلنة، كوسائل الحل الأخير.	

من الجدول السابق يتضح لنا ما يلى :

١ ـ عدم وجود تمايزات جوهرية بين النموذجين الأول والثانى .

٢ ـ أن تاريخ السياسة الخارجية على مدى القرن العشرين لم يخرج عن اتباع النموذجين الأول والثانى ، ويلاحظ وضع روزفلت وويلسون فى إطار نموذج واحد .

٣ ـ النموذج الثالث يمثل استثناءً ، وفى الوقت نفسه لا يتميز كثيرا عن النموذجين الأول والثانى .

٤ ـ النظام الرأسمالى الأمريكى بما يطرأ عليه من تطورات وحاجة مستمرة إلى تأمين وضمان أسبقيته وسيادته ؛ فإن السياسة الخارجية توظف من أجل ذلك .

٥ ـ يلاحظ أن تفسير الفقر لايعود إلى تفسيرات علمية بنيوية تتعلق مثلا بسوء توزيع الموارد أو سيادة نمط الاحتكارات . . . إلخ ، بل السبب هو غياب النموذج الأمريكى أو للطبيعة البشرية الفاسدة وهو تعبير دينى أخلاقى .

٦ ـ كثير من الحلول والوسائل سوف نجدها فى الخطاب الفكرى لعناصر الإدارة الأمريكية الحالية من دفاع عسكرى للسيطرة على الموارد وتوظيفه النظام الاقتصادى العالمى بشركاته متعددة الجنسية حيث دعم اقتصاد السوق والتجارة الحرة . . . إلخ ، كما جاء فى وثيقة كوندوليزا رايس ورؤية الإدارة الحالية كما سنرى لاحقا .

٧ ـ النموذج الرابع هو نموذج لم يتحقق قط ، وبحسب ما يقول الباحث فإن تحقيقه يعنى تحولا جذريا لأمريكا ، وهو على كل حال نتيجة عدم تحققه لا ينبغى مناقشته خاصة مع تراجع الإدارة الحالية إلى ماهو أشد وأقسى كما سنبين لاحقًا .

* * *

(٥)

أمريكا والعالم
فى فترة الحرب الباردة وما بعدها

أولا: أمريكا والعالم بعد الحرب العالمية الثانية

ثانيا: أمريكا والعالم بعد انتهاء الحرب الباردة

من خلال تتبعنا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على مدى القرنين الماضيين حاولنا التأكيد على عدم وجود فروقات جوهرية بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة، كذلك لا توجد فروقات جوهرية بين المدرسة الويلسونية وبين الروزفلتية، ولا بين المدرستين التقليديتين فى العلاقات الدولية: الواقعية والمثالية ولا حتى بين الاتجاهات الفرعية التى أشرنا إليها فى القسم السابق: المتفردون والقوميون والتقدميون. **فالمصلحة القومية العليا هى الهدف، والتراوح يكمن فى الوسيلة بين مبدأ الاحتواء أو استخدام القوة. بيد أنه فى الحالتين فإن السيطرة على العالم ومقدراته وضبط تفاعلاته هو ما حكم الرؤية الأمريكية للعالم.**

أولا: أمريكا والعالم بعد الحرب العالمية الثانية

فالراصد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة فى أثناء الحرب الباردة يجد أن مفهوم الاحتواء هو الذى حكم العلاقات مع الاتحاد السوفييتى، وإن تعددت مضامين هذا المفهوم باختلاف الظروف والملابسات. ففى البدء عرف الاحتواء بأنه الوقوف فى حالة تأهب دفاعية ضد العدو السوفييتى الذى يتنامى نفوذه بعد فترة اتبعت فيها أمريكا سياسة «العالم الواحد» فى ١٩٤٥ م، حيث سعت جاهدة إلى جذب الاتحاد السوفييتى؛ ليصبح شريكا معها فى نظام عالمى جديد، ولكن فى عام ١٩٤٧م طرح چورچ كينان مدير مكتب تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية مفهوم الاحتواء **حيث توالت بعد ذلك تنويعات للمفهوم كلها تصب فى ضرورة الحفاظ على النموذج الأمريكى والامتثال له.**

فلقد كان الشغل الشاغل لكينان أن يقصر العداء على مركز قوة واحد لا أكثر هو الاتحاد السوفييتى، والعمل على تجنب تكرار كارثة الحرب العالمية الثانية، عندما تحالف مركزان للقوة هما ألمانيا واليابان، و راحتا تهددان أمن الولايات المتحدة، ومن ثم لابد من إعمال استراتيچية توازن القوى التقليدية؛ وذلك بملء الفراغ فى كل من ألمانيا واليابان وتحويلهما إلى قوى صديقة مثلما هى الحال مع بريطانيا، وعليه تبقى أمريكا قوية من دون تدخل، وبالتالى عزل الاتحاد السوفييتى. وتطور

المبدأ بعد ذلك إلى التركيز على محاصرة ومطاردة الاتحاد السوفييتى. **ثم ولدت استراتيچية عرفت «بالاحتواء الشامل»؛ وذلك بإقامة محيط دائرى دفاعى يحجم نشاط العدو. وفى وثيقة مهمة بعنوان «الأمن القومى ٦٨»، حيث كان دافعها الشعور بأن السوفييت باتوا يشكلون خطرا يهدد العالم بأسره، وعليه توجد حاجة إلى وجود استجابة عالمية موحدة لهذا الخطر. وجاء فى الوثيقة: «إن أى هزيمة تلحق بنظام حر فى أى بقعة من بقاع الأرض تمثل هزيمة للحرية فى كل مكان».**

توالت الرؤى للاتحاد السوفييتى، حيث ابتدع چون فوستر دالاس سياسة تقوم على أن الاتحاد السوفييتى بأيديولوچيته الشيوعية يمثل خطرا يتهدد العالم كله، وأصبح التهديد بردع نووى هو الأداة الأساسية لوقف زحف الشيوعية. ظهرت سياسة الاستجابات المرنة فى عهد كينيدى والتى اعتبرت عودة إلى مفاهيم توازن القوى. إلا أن جونسون عاد مرة أخرى إلى وثيقة ٦٨ القائلة «إن الاستسلام فى أى بقعة من العالم يهدد بالهزيمة فى كل البقاع». . ويمكن اعتبار كيسنجر نقطة تحول أساسية فى هذا المجال، حيث استبدل الحملات الدعائية العدوانية ضد الشيوعية بممارسات براجماتية مرتبطة بسياسات القوة التى لايدخل العنصر الأخلاقى فى حساباتها، وهو ما يمهد الطريق لفترتى إدارة ريجان حيث طرح مفهوم **«إمبراطورية الشر»**، بل واستعيرت العبارات الدينية بفضل اليمين الدينى البازغ آنذاك، وقد اتبع ريجان ما عرف بالصراعات ذات الحدة الواطئة Low (LIC) Intensity Conflict (تمييزاً عن الصراعات العليا ويقصد بها الحرب النووية، والصراعات المتوسطة ويقصد بها الحروب التقليدية) حيث تتضمن ما يلى:

- مكافحة الحركات الثورية المسلحة أو إلحاق الهزيمة بالتحديات التى تواجه الحكومات الحليفة.
- مساندة الحركات المسلحة أو تقديم العون لمن يرفعون السلاح ضد الشيوعية.
- تقديم الدعم لإسقاط حلفاء الاتحاد السوفييتى.
- مكافحة الإرهاب أو أى نشاطات إرهابية.
- التدخل المباشر ضد الثورات التى تبدو وشيكة أو التى ظلت مكشوفة بعد قيامها.

وفى تفسير هذا المبدأ الذى أقره ريجان ساق منظروه ما يلى من حجج :

أنه يجمع بين أشكال القتل العسكرية وغير العسكرية، والعمليات النفسية Psychobgical operations .

على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للقتال لا على الجبهة العسكرية وحدها وإنما باستخدام أدوات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية أيضا، أبرزها برامج العمل المدنى Civial action programs .

وشن حملات دعائية ذات طابع سياسى واسع .

إن فترة ريجان برز فيها ماعرف آنذاك بضرورة «الذهاب إلى المصدر»، بهدف تحقيق ما تريده وما يتفق مع مصالحها ومنع ما يتهدد هذه المصالح ، إنها ممارسة صريحة للقوة، وفى سبيل ذلك نفذت إدارة ريجان ثلاثة برامج واسعة فى معرض تطوير قوتها .

الأول : زيادة الإنفاق على الأسلحة التى تستخدم فى عمليات التدخل .

الثانى : تطوير القوة البحرية الأمريكية .

الثالث : توسيع البنية التحتية لقواعدها فى المناطق الحساسة من العالم .

ولم يمنع تنفيذ البرامج السابقة من تطوير الأسلحة النووية الذكية تحت مظلة أيديولوچية يمينية تروج للقيم الأمريكية ونصرة الحرية ذات الطابع الأمريكى .

ثانيا: أمريكا والعالم بعد انتهاء الحرب الباردة.

فى أعقاب هذه الفترة ومع حرب الخليج الثانية وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف الدولى وإعلان بوش الأب مولد النظام العالمى الجديد، ثار جدل كبير حول عالم ما بعد الحرب الباردة ، وما طبيعة النظام العالمى الجديد، وما موقع الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا النظام . فى هذا السياق بدأ الحديث عن أطروحة «الهيمنة المستديمة» لأمريكا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، بل وعليها مهمة التوسع ذات الطابع الإمبراطورى . فها هو نيوت جينجريتش، زعيم الجمهوريين فى الكونجرس يكتب عام ١٩٩٥م يقول ما يلى :

«أمريكا وحدها قادرة على قيادة العالم. فهى تبقى فى الواقع الحضارة الواحدة الدولية الكونية فى تاريخ البشرية. ففى خلال ٣٠٠ سنة سمح نظام ديموقراطيتنا البرلمانية المحترم لحقوق المواطن وللحريات الفردية والتبادل الحر، بأكبر قفزة اقتصادية فى التاريخ. قيمنا يستعيرها العالم أجمع. تكنولوچيتنا التى حولت أنماط الحياة كانت العنصر الأول المحرك للعولمة. اليوم قواتنا العسكرية متمركزة فى كل مناطق المعمورة بناء على طلب الحكومات المضيفة، ليس لإخضاعها ولكن لتلبية الرغبة بالحرية وبالديموقراطية لهذه الحكومات ولشعوبها. أى حضارة أخرى نجحت فى هيمنة مماثلة على العالم بدون قمع؟ أمريكا هى الأمة الوحيدة الكبرى... المتعددة الأعراق والتى تستخدم الحرية كدليل... إذا اختفينا غدا فمن غير الواضح أن يكون لليابانيين أو الألمان أو الروس، كشعوب، الإمكانية أو القدرة على إدارة المعمورة. بدون حضارة أمريكية حية فإن البربرية والعنف والدكتاتورية سوف تسيطر على الأرض».

صحيح أنه فى نفس التوقيت الذى بدأ الحديث فيه عن قوة أمريكا الوحيدة كونها على رأس النظام العالمى وحدها. كانت هناك أصوات مثل صوت پول كينيدى يحذر من إمكانية سقوط القوة العظمى متى زاد إنفاقها العسكرى وزادت التزاماتها الدولية على قدرتها الاقتصادية، فتصبح القوة Power عبئا، ويصبح ما أسماه «التوسع الإمبراطورى الزائد Imperial overstreching» أكثر من إمكانية اضطلاعها به وتحمل الاستمرار فيه، وقد استشهد فى ذلك بالتاريخ.

وردا على پول كينيدى تدافعت أصوات كثيرة لاستراتيچيين وأكاديميين عديدين على تأكيد الدور الأمريكى وديمومة استمراره وتوضيح الفرق بين تفرد القوة الأمريكية وما سبقها من قوى إمبراطورية عبر التاريخ. وسوف نستعرض جانبا من هذه الأفكار حيث أجمعت على التفرد الأمريكى، ومزايا القوة الأمريكية الشاملة وعلاقة ذلك بالقيم الأمريكية، حيث يصب كل ذلك فى اتجاه تحقيق المصلحة القومية العليا الأمريكية. لكن قبل ذلك فقط نشير إلى اتفاق هؤلاء فى معرض تدليلهم للقوة الأمريكية على أن نفوذ روما ارتكز على تفوق تنظيمها العسكرى وإشعاعها الثقافى، واعتمدت الصين على بيروقراطية فعّالة لإدارة إمبراطورية مؤسسة على هوية إثنية مشتركة تعتقد اعتقاداً راسخا بتفوقها الثقافى. أما سلطة

الإمبراطورية المغولية فجمعت ما بين التكتيكات العسكرية المبتكرة والنزعة الواضحة نحو استيعاب الآخرين وهضمهم. البريطانيون (والإسبان والهولنديون والفرنسيون أيضا) غرسوا علمهم فى كل مكان فتحوا فيه طرقا تجارية، واستخدموا تفوق تنظيمهم العسكرى ومواردهم الثقافية لبسط تفوقهم. رغم ذلك فأى من هذه الإمبراطوريات لم تكن فعلاً كلية أو شمولية . . . إن القوة الكلية التى ارتقت إليها الولايات المتحدة فريدة بانفتاحها وحضورها الشامل. تستطيع أمريكا السيطرة على كل البحار والمحيطات وتملك قوى برمائية تتيح لها التدخل فى كل مكان فى العالم. والقوى التابعة لها والمرتبطة بها موزعة فى كل القارات. وديناميبة اقتصادها تشرح سيطرتها الكلية. وتسبق الجميع تكنولوچيًا ومعرفيًا. وجهازها العسكرى لا مثيل له تكنولوچيًا. . .

مما سبق نجد أن مفهوم القوة أصبح محددًا مهمًا فى الرؤية الأمريكية للعالم. فالمصالح الأمريكية لا يمكن أن تتحقق إلا بالقوة، والقيم الأمريكية لا يمكن أن تنتشر إلا بالقوة. ويبدو أن العلاقة جدلية بين الأمرين: القوى من جانب والمصالح والقيم من جانب آخر، بمعنى أن بقاء أمريكا قوية إنما يتحدد إلى حد كبير بتحقيق المصالح ونشر القيم الأمريكية، وحتى تتحقق المصالح وتنتشر القيم لابد من ممارسة القوة، وعليه فإنه يمكن القول إن القوة هى سر بقاء أمريكا.

والمراجعة لكثير من الكتابات التى كتبها كثير من الاستراتيچيين المعتبرين والمؤثرين تؤكد ماسبق إلى حد كبير، فعلى سبيل المثال سوف نختار بعضًا من هؤلاء بالترتيب وذلك كما يلى:

أ- زبيجنيو بريجنسكى.

ب- صاموئيل هنتنجتون.

جـ- هنرى كيسنجر.

أ - زبيجنيو بريجنسكى

يطرح بريجنسكى فى كتابه «الفوضى» فكرة مهمة جدا، تقول بأن «أية قوة عظمى لا يمكنها البقاء مهيمنة إلا إذا أبرزت رسالة كفاءتها من خلال مسألة الثقة بالحق الذاتى».

فى هذا السياق يحاول التدليل من خلال الخبرة التاريخية عن ضرورة التزاوج بين القوة والسلطة، ولديه السلطة تعنى مشروعية ممارسة أمريكا لدورها العالمى المرجعى، «فالقوة الأمريكية العالمية هى ليست ذاتها السلطة الأمريكية العالمية. تملك السلطة الحقيقية قصب التفوق على القوة فى حقيقة أنها تتطلب أقل طاقة من أجل ممارستها ـ لأن الإذعان يجنح إلى كونه أمرًا ذاتيًا. غير أن الإذعان للسلطة ينهل من إدراك الشرعية التى تستند بدورها على قيم مشتركة». وهكذا فإذا كانت هناك ضرورة لممارسة القوة لتحقيق المصالح ولضبط الفوضى العالمية، فإن هذا يحتاج إلى الشرعية التى تتيح ذلك، والمدخل إلى ذلك هو القيم المشتركة. فبدون القيم المشتركة فإن العالم «يجنح إلى نفى الشرعية عن أية قوة منفردة، حتى لو كانت الأقوى عالميًا»، هكذا تغدو «ملاءمة القيم الأمريكية» مع ما يمكن نعته فى النهاية بالنظام العالمى الجديد **«المسألة الجوهرية»**. فليس ثمة شك أن أمريكا تبعث إلى العالم برسالة «حرية ملائمة وقسرية». إذن القوة الأمريكية لا يمكن ممارستها وحدها من دون قيم تسهل ممارسة القوة وتجعلها مقبولة، وعليه فإن المحتوى الاجتماعى والثقافى للرسالة الأمريكية، لهوأمر مهم شأنه شأن أساليب الحياة التى تبشر بها، ويقصد بذلك عدم قصر نشر نمط الحياة الأمريكى فى جانبه الشكلى من ملابس وطعام وغير ذلك، وإنما يتجاوز ذلك إلى ما هو أعمق وأكثر تركيبا أى القيم. ويحذر بريجنسكى أن ممارسة القوة فى ذاتها باعتبارها هدفا من شأنه أن يقوض قوة أمريكا العالمية لو مورست بدون الشرعية المطلوبة والتى توفرها منظومة القيم الأمريكية، التى يجب أن تسود وتصبح قيما مشتركة بين الجميع، وهذا هو درس التاريخ، وإن حمل فى صورته المعاصرة تناقضًا بين الحرية والقسرية، فإن ذلك يجب عدم الوقوف عنده من أجل تحقق المصالح.

وبالعودة للتدليل التاريخى على فرادة القوة الأمريكية باعتبارها قوة عالمية أولى مجسدة «نظامًا أمريكيًا عالميًا» يقول بريجنسكى فى كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى»: «إنه بالرغم مما تستحضره السيادة الدولية الأمريكية من أوجه التشابه مع الأنظمة الإمبراطورية السابقة، فإن أوجه الاختلاف عنها أكثر أهمية وذلك كما يلى:

فالنفوذ العالمى الأمريكى يمارس من خلال نظام عالمى مصمم أمريكيا ليعكس التجربة المحلية الأمريكية... شيدت الإمبراطوريات السابقة على يد الزعامات

السياسية الأرستقراطية، وكانت فى معظم الحالات تدار من قبل أنظمة سلطوية أو مطلقة . . . على النقيض من ذلك كان للناس رأى فى ممارسة أمريكا للقوة خارجيا، مما يعنى أن النظام الأمريكى يؤكد على أسلوب الاختيار الذاتى . . إلى حد يفوق بكثير ما عرفته الأنظمة الإمبراطورية السابقة. كما أنه يعتمد كثيرا على ممارسة التأثير غير المباشر على الزعامات الأجنبية غير المستقلة، فى الوقت الذى يستمد فيه الكثير من المنافع من جاذبية مبادئه ومؤسساته الديموقراطية. يدعم كل ما تقدم الأثر الكبير للسيطرة الأمريكية على الاتصالات العالمية، ووسائل التسلية الشعبية، والثقافة الجماهيرية والإنجاز الأمريكى فى المجالين التكنولوچى والعسكرى. . . والثقافة الجماهيرية الأمريكية تمارس جذبًا مغناطيسيًا خصوصًا على شباب العالم. من المحتمل أن جاذبية تلك الثقافة تعود إلى الطبيعة الحسية لنمط الحياة الذى تصوره، لكن المؤكد أن تلك الجاذبية لا يمكن إنكارها. تحتل الأفلام والبرامج التليفزيونية الأمريكية ثلاثة أرباع السوق العالمية. وتشابهها فى الانتشار الموسيقى الشعبية الأمريكية، فى حين تتوسع باستمرار دائرة الذين يقلدون التقليعات والملابس وحتى العادات الغذائية الأمريكية فى جميع أنحاء العالم. الإنجليزية هى لغة الإنترنت، والنسبة الغالبة من الدردشة العالمية على الكمپيوتر تصدر عن أمريكا، الأمر الذى جعل الأمريكيين يؤثرون على مضمون كامل التخاطب العالمى. وأخيرا، فإن أمريكا قد أصبحت كعبة الباحثين عن التعليم المتقدم، حيث يقصد أمريكا حوالى نصف مليون طالب أجنبى يختار كثيرون من أفضلهم عدم العودة إلى بلادهم. ويمكن العثور على خريجى الجامعات الأمريكية ضمن التشكيلات الوزارية فى جميع دول العالم. . . تضيف المثل الديموقراطية المرتبطة بالتراث السياسى الأمريكى دعما آخر إلى ما يعتبره البعض «إمپريالية ثقافية» أمريكية. . . ، هناك أيضا جاذبية النموذج الاقتصادى الأمريكى الذى يؤكد على التجارة الحرة والمنافسة غير المحدودة. . . » .

إن النموذج الأمريكى المعاصر المغاير للإمبراطوريات السابقة سوف يضمن استمراره ويوفر «وصفا أكثر ملاءمة لممارسة الهيمنة الأمريكية. . حائزة على الموافقة الجماعية». يضاف أيضا وبخلاف الإمبراطوريات السابقة، أن الهيمنة الأمريكية أو «الزعامة العالمية الأمريكية» بحسب بريجنسكى سوف تستند إلى

منظومة معقدة من التحالفات والائتلافات ؛ مثل : حلف شمال الأطلسي ، منتدى التعاون الاقتصادى الآسيوى ـ الباسيفيكى (APEC) ، كذلك المؤسسات الاقتصادية المالية الدولية مثل : صندوق النقد الدولى (IMF) ، والبنك الدولى . إن هذه المنظمات والتحالفات والمنتديات والمؤسسات إنما تخضع بشدة للسيطرة الأمريكية .

ويحدد بريجنسكى مجالات أربعة من شأنها جعل أمريكا تقف شامخة وقادرة من حيث فاعلية النفوذ وممارسة القوة ، وهذه المجالات يمكن أن نطلق عليها منظومة القوة الأمريكية ، وذلك كما يلى :

ـ عسكريًا : حيث تمتلك قدرة عالية لا نظير لها .

ـ اقتصاديًا : حيث تظل المتقدمة فى النمو العالمى ـ حتى لو واجهت التحدى فى بعض المجالات من قبل ألمانيا واليابان اللتين لا تتمتعان ببقية ما تتمتع به من مزايا القدرة العالمية .

ـ تكنولوچيًا : حيث تحتفظ بالتقدم الشامل فى جميع مجالات الابتكار الحاسمة .

ـ حضاريًا : حيث تتمتع ـ رغم بعض المبالغة ـ بجاذبية لا يزاحمها أحد فيها ، خصوصا لدى شباب العالم .

«إن اجتماع هذه العوامل سوف تمنح الولايات المتحدة قدرة سياسية لا تقاربها أية دولة أخرى . وبسبب اجتماع هذه العوامل الأربعة تصبح أمريكا القوة العالمية العظمى الوحيدة الشاملة» .

ب : صاموئيل هنتنجتون

منذ وقت مبكر وتحديدا مع مطلع التسعينيات أى بعد تفكيك الاتحاد السوڤييتى ، وضع هنتنجتون فكرة مهمة مزجت بين السيادة والقوة ومنظومة القيم ، يمكن تتبعها خلال فترة التسعينيات من خلال عدد من الدراسات المهمة ، هذا بالإضافة إلى كتابه الأشهر «صدام الحضارات» ، والذى نتناوله لاحقا على حدة . ففى دراسة نشرت له فى ربيع من العام ١٩٩٣م يؤكد هنتنجتون بوضوح أن :

«عالما بدون سيادة الولايات المتحدة سيكون عالما أكثر عنفًا وفوضى وأقل ديموقراطية وأدنى فى النمو الاقتصادى ، من العالم الذى يستمر تأثير الولايات

المتحدة فيه أقوى من تأثير أية دولة أخرى على صياغة الشئون العالمية. إن السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة ضرورية لرفاهية وأمن الأمريكيين ولمستقبل الحرية، والديموقراطية، والاقتصاد المنفتح والنظام الدولى فى العالم».

لقد ربط هنتنجتون بين أبدية السيادة الأمريكية وبين ضمان رفاهية وأمن ليس أمريكا فقط بل والعالم أيضا. فى الوقت نفسه يشير إلى أن السيادة تعنى الديموقراطية على النمط الأمريكى من جانب والنموذج الاقتصادى الذى تروج له أمريكا. فالنظام الدولى البازغ بعد تفكيك الاتحاد السوفييتى وتحوله من نظام ثنائى القطبية إلى نظام أحادى القطبية متمثلا فى أمريكا، دوامه يرتبط بالسيادة الأمريكية وممارستها لقدراتها الذاتية.

وفى مقال آخر يتابع هنتنجتون ما أسس له حول السيادة، فأمريكا باتت بالفعل قوة عظمى وحيدة Lonely Super Power شارحا طبيعة النظام الدولى الحالى، فالنظام هو نظام أحادى - متعدد الأقطاب Uni - Multi polar أى قوة عظمى وحيدة (هى أمريكا) وعدة قوى أقطاب (دول كبرى أخرى). وبالرغم من أنه يبدو وكأنه ينتقد هذا الشعور لدى الرسميين فى الإدارة الأمريكية بأن أمريكا هى القوة العظمى الوحيدة، إلا أنه لا يختلف على هذه الحقيقة، مع الأخذ فى الاعتبار حاجتها إلى قوى كبرى تعمل فى تعاون معها لحل ما هو عالق فى العلاقات الدولية. كذلك فإن وجود قوى كبرى يخلق لأمريكا مقومات تحميها من أن يصيبها الضعف؛ بسبب أنها وحيدة لا ينافسها أحد، وهو ما أصاب قوى تاريخية عظمى قبل ذلك، وهو ما يجب تفاديه. ففى التاريخ أصاب الوهن كثيراً من الإمبراطوريات العظمى، كونها كانت وحيدة تحملت مسئوليات جسيمة فى حماية العالم؛ مما أرهقها فى النهاية وأتاح الفرصة لبزوغ قوة أخرى تحل محلها، وهو الأمر الذى يجب ألا يصيب أمريكا. وهذه الفكرة نجدها ليس فقط عند هنتنجتون بل عند بريجنسكى وكيسنجر، وسوف نتعرض لها تفصيلا لدى كيسنجر، حيث كان الأحدث فى طرحها والأكثر دقة فى بلورتها.

وبالعودة إلى مقال هنتنجتون نجده يستعير ما قاله بريجنسكى بأن أمريكا سوف تكون القوة العظمى الكونية Global Super Power الأولى First والوحيدة Only. ويشير إلى أن المسئولين فى الإدارة الأمريكية يمارسون مهامهم فى ضوء أن

العالم أحادى القطب، ويتفاخرون بتعال بالقوة الأمريكية والطهر الأمريكى، ولم لا وأمريكا هى المهيمن الخير Benevolent Hegemon ويفسر هنتنجتون مقولة المهيمن الخير بأن الولايات المتحدة الأمريكية هى :

«القوة العظمى الأولى غير الإمبريالية». "First nonimperialist Super Power"

وهذا التفسير الذى يقدمه هنتنجتون يتحقق من خلال مقومات ثلاثة هى :

- الفرادة أو التفردية الأمريكية American uniqueness .
- الطهر الأمريكى American Virtue .
- القوة الأمريكية American Power .

إن ممارسة أمريكا لمسئولياتها حيال العالم يعتمد على المنظومة الثلاثية السالفة الذكر: «الفرادة» و«الطهر» و«القوة»، وهكذا يجب أن تقدم أمريكا نموذجها للعالم. فى ضوء القيم الثلاث يوجد هنتنجتون علاقة بين القوة والثقافة، فالتفاعل فيما بينهما سوف يحدد أنواع التحالف والتنازع مستقبلاً. فالتماثل الثقافى-القيمى بين أمريكا والآخرين يعنى التعاون والعكس صحيح، فإن الصراع سوف يكون النتيجة الحتمية للاختلاف الثقافى.

إن هنتنجتون هنا يستعيد مقولة صدام الحضارات، فالتعاون أو الصراع سيتم وفق أسس ثقافية أو دينية، بغض النظر عن أهمية التمييز بينهما. خلاصة القول إن القبول بالقيم الأمريكية يعنى التعاون، وبالتالى تحقق المصالح الأمريكية العليا ولا بأس من استخدام القوة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن يتم ذلك عن طريق التصرف المنفرد أو فى إطار تحالف جماعى، وبالطبع فإن رفض القيم الأمريكية يعنى الخروج على السيادة مما يؤدى إلى الصدام.

ويدعو هنتنجتون إلى وضع خطة تفصيلية للحد من كل ما من شأنه أن يعيق انطلاق القوة العظمى الوحيدة بقيمها التى يجب أن تسود. وليس خفيًا كيف تم استدعاء هذه الأفكار بعد حادث ١١ سبتمبر، وتبلورت كاملة فى خطاب بوش أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الكونجرس فى ٢٠ سبتمبر من العام ٢٠٠١م حيث تعبر هذه الأفكار عن سر بقاء أمريكا. وقد أكد هنتنجتون أفكاره مرة أخرى فى مقاله

المنشور فى النيوزويك (عددها السنوى ديسمبر ٢٠٠١/ فبراير ٢٠٠٢)، كذلك فى المنتدى الاقتصادى العالمى الذى انعقد فى فبراير ٢٠٠٢ .

جـ : هنرى كيسنجر

فى مؤلفيه الأخيرين المهمين: الدبلوماسية (١٩٩٥)، «وهل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين» (٢٠٠١)، يحاول هنرى كيسنجر أهم وأشهر وزير خارجية عرفته الولايات المتحدة الأمريكية أن يطرح عددا من الأسئلة فى محاولة لإثارة الذهن حول مستقبل القوة الأمريكية وممارساتها بمنهج يستلهم التاريخ فى تعامله مع الواقع. ينطلق كيسنجر من رأى يقول إن عالم نهاية القرن العشرين يشبه إلى حد كبير عالم القرن التاسع عشر، ويتعرض لنماذج ثلاثة فيما يتعلق بعلاقات القوى الدولية وذلك كما يلى:

النموذج البريطانى: (نموذج بالمرستون - دزرائيلى)

وهو نموذج كان يتدخل إلى جانب الفريق الأضعف فى اللحظة التى يحدث فيها تهديد مباشر للتوازن الدولى.

النموذج الألمانى: (نموذج بسمارك)

حيث كان يعمل على منع حدوث تهديد للتوازن الدولى القائم؛ وذلك بإقامة علاقات وثيقة مع الأطراف المتعددة، حتى وإن كانت مختلفة، بتأسيس أنظمة تحالفات دولية إقليمية، تعمل على احتواء من يهددون التوازن الدولى القائم؛ وذلك باستخدام سياسة القوة.

النموذج الثالث: (نموذج مترنيخ)

وهو النموذج الذى يميل إليه كيسنجر ويفضله، حيث يقوم توازن القوى الدولى على نشر منظومة قيم يشترك فيها الجميع مما يترتب على ذلك فرض السيادة عمليا.

قد يختلف كيسنجر مع بريجنسكى فى مقاربته لممارسة أمريكا لدورها الكونى إلا أن الهدف النهائى واحد. ربما يميل بريجنسكى إلى نموذج بسمارك، حيث على أمريكا أن تمارس القوة لإبقاء التوازن الدولى قائما (كما شرحنا سابقا)، وفى الوقت نفسه يميل كيسنجر إلى تنميط العالم فى ضوء سلم قيمى واحد، بداية، ومن ثم ممارسة أمريكا لدورها.

فى ضوء ماسبق يقوم كيسنجر بتأصيل رؤيته تاريخيًا ووضع خطة عمل مستقبلية، وذلك كما يلى :

« . . بنهاية القرن التاسع عشر لم يكن هناك أى بلد له تأثير فى العلاقات الدولية، بطريقة حاسمة وغامضة مثل الولايات المتحدة. فلم يحدث أن كان هناك مجتمع غير الولايات المتحدة أصر بإصرار وحزم على عدم السماح بالتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى أو أكد بحماس شديد أن قيمه الخاصة يمكن أن تطبق فى العالم كله. ولم تكن هناك أمة غير الولايات المتحدة تتمسك بقدر كبير بالناحية العملية فى الإدارة اليومية لديبلوماسيتها، أو تتمسك بمذهبها الأيديولوچى عند اتباع ما اقتنعت به تاريخيا من الناحية الأخلاقية . . . إن صفات العظمة المميزة التى أضفتها أمريكا على نفسها طوال تاريخها أسفرت عن اتجاهين متعارضين إزاء السياسة الخارجية :

الاتجاه الأول: هو أن تخدم أمريكا قيمها بأفضل الوسائل عن طريق تحقيق الديموقراطية على أصح وجه فى الداخل، وبذلك تصبح منارة لباقى العالم.

الاتجاه الثانى: هو أن قيم أمريكا تفرض عليها التزامًا بأن تحارب من أجل هذه القيم فى العالم أجمع.

إن هذين الاتجاهين هما اللذان حكما الفكر الأمريكى فيما يتعلق بالعلاقات الدولية **«أمريكا كمنارة، وأمريكا كمحارب صليبى»** بحسب تعبير كيسنجر. بيد أن الاتجاه الثانى هو الذى ساد بدرجة أو أخرى، **وبالرغم من تعارضهما السطحى يقول كيسنجر: «إن المدرستين الانعزالية والتبشيرية كانتا انعكاسا لإيمان كامن عام: وهو أن الولايات المتحدة لديها أفضل نظام حكومى، وأن بقية دول العالم يمكنها أن تحقق السلام والرخاء بالتخلى عن الديپلوماسية التقليدية وتبنى الاحترام الأمريكى للقانون الدولى وللديموقراطية».**

إن أهم ما يلفت هنرى كيسنجر النظر إليه هو أن أمريكا لم تعرف مفهوم ميزان القوى كما عرفته أوروپا. فلقد عاش الأمريكيون فى قارة خالية تقريبا يحميها من قوى النهب محيطان شاسعان وجيران من الدول الضعيفة. ولما لم تواجه أمريكا أى قوة تحتاج إلى التوازن معها، فكان من الصعب أن تشغل نفسها بتحديات التوازن، بعكس أوروپا التى ألقيت فى سياسات ميزان القوى عندما انهار خيارها الأول وهو

حلم العصور الوسطى فى إقامة إمبراطورية عالمية. ونهضت من رماد هذا الأمل القديم عدة دول ذات قوة متكافئة تقريبا». وأصبح الجهد الرئيسى الذى تمارسه دول أوروپا هو حصار عدوانية بعض الدول بتكاتف البعض الآخر ضدها بمنطق توازن القوى، حيث تتبدل التحالفات بحسب موازين القوى.

ويؤكد كيسنجر أن نظام ميزان القوى «لم يوجد إلا نادراً فى تاريخ البشرية»، فالنظام الإمبراطورى كان هو الشكل النموذجى للحكم، وبحسب قوله **«الإمبراطوريات لا تهتم بأن تدير شئونها فى إطار نظام دولى، فهى تطمح إلى أن تكون هى ذاتها النظام الدولى. والإمبراطوريات ليست فى حاجة إلى ميزان للقوى. هكذا مارست الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية فى الأمريكتين وفى الصين طوال معظم تاريخها..»**. بعبارة أخرى: هذه هى الخبرة الأمريكية فيما يتعلق بالعلاقات الدولية. ويقطع كيسنجر بأنه **«لم يحدث فى أى وقت فى تاريخ أمريكا أن اشتركت فى نظام لميزان القوى»**.

إن القارئ لتاريخ تحرك الولايات المتحدة الدولى يمكنه إدراك أنه بمجرد خروجها من عزلتها الأولى بعد بناء قوتها الذاتية، وهى تتعامل بأحد منهجين:

- الأمة النموذج.

- الأمة الأعظم.

المنهج الأول: ونعنى به نشر القيم الأمريكية باعتبارها الجديرة بأن تطبق، حيث إنها اختبرت وثبت نجاحها، وبالتالى تصلح لأن تكون النموذج المثالى الذى يقاس عليه. إنه المنهج الذى اتبعه الرئيس وودرو ولسون الذى قدم الفكرة الأخلاقية المثالية، بيد أن هذا لا يمنع من استخدام القوة والمشاركة فى الحروب، كما حدث فى الحرب العالمية الأولى. ففى تبريره للمشاركة فيها يقول: **«إن الغرض الشرعى الوحيد لدخول أمريكا فى الحرب كان إعادة تشكيل العالم على صورتها»**.

المنهج الثانى: يعنى النظر إلى الذات باعتبارها المسئولة عن العالم أو بحسب تيودور روزفلت، الذى اعتبر رسالة أمريكا هى أن تكون حارسة للتوازن العالمى، بوصفها قوة عظمى وربما الأعظم، مع الأخذ فى الاعتبار أنها ليست طرفا فى هذا التوازن، وإنما حامية له من الاختلال.

ويمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية قد تراوحت بين منهجى روزفلت وويلسون بالرغم من عدم وجود اختلاف جوهرى بينهما، فكلاهما هدفه النهائى واحد، ألا وهو ممارسة أمريكا للهيمنة بالمنطق الإمبراطورى، وذلك على مدى القرن العشرين.

على الرغم من إشارة كيسنجر الواضحة إلى الظرف الموضوعى الذى جعل أمريكا تسلك سلوك الإمبراطورية، إلا أنه يحذر من أن الطريق نحو الإمبراطورية يؤدى إلى التفسخ المحلى؛ لأن، بحسب قوله **«السعى نحو امتلاك القدرة الكلية سيؤدى مع الوقت إلى تآكل الضوابط الداخلية»**. فالسلوك الإمبراطورى يفرض الكثير من الالتزامات على الإمبراطورية، والتى قد تجد نفسها مع الوقت غير قادرة على الوفاء بها، مما يعنى بدء الانهيار. وعليه يقول كيسنجر: «إن التفوق الأمريكى من حقائق الحياة التى سوف تستمر بالتأكيد على المدى المتوسط»... **«إن التحدى الأساسى لأمريكا هو تحويل قوتها إلى إجماع أخلاقى، ونشر قيمها لا عن طريق فرضها، وإنما بجعلها مقبولة فى عالم هو فى أمس الحاجة إلى قيادة مستنيرة»**.

إن ما خلص إليه كيسنجر يعكس فى النهاية أنه لا خلاف كبير بين الرؤى الاستراتيجية المختلفة حول الدور الأمريكى والتأكيد على مفاهيم أساسية تشكل جوهر هذا الدور ألا وهى:

الفرادة ـ القيم ـ المصلحة.

واستمرار هذا الدور باستمرارية الفرادة ونشر القيم وتحقيق المصلحة، وإن كان باستخدام القوة.

ويحسم كيسنجر، من جانب آخر، الجدل بين نهجى روزفلت وولسون، بالرغم من عدم وجود خلاف جوهرى بينهما، بقوله «إن المأزق النهائى لرجل السياسة هو فى التوصل إلى الموازنة بين القيم والمصالح، وأحيانا بين السلم والعدل. يعتبر الانقسام الذى يسلم به العديدون بين الأخلاق والمصالح، وبين المثالية والواقعية، واحدا من الأفكار النمطية للنقاش الدائر حول الشئون الدولية، ولا يوجد فى الحقيقة خيار واضح».

(٦)

اليمين الأمريكى: استعادة المشروع الإمبراطورى

أولا: إدارة جديدة.. استعادة الرؤية التوسعية (مشروعية القوة)

ثانيا: أمريكا والعالم: الرؤية الفكرية الحاكمة للإدارة الجديدة (وثيقة كوندوليزا رايس حول السياسة الخارجية)

منذ أن تولت الإدارة الأمريكية مسئولياتها فى يناير عام ٢٠٠١م أخذت على عاتقها أن تعود إلى الذروة التى كانت قد وصلت إليها الإدارة الأمريكية فى عهدى ريجان وبوش الأب ، حيث استطاع كل منهما أن يحقق «القيادة المطلقة» للعالم . وقد كان العنصر الجديد ، والذى يمثل إضافة إلى النموذج السابق ، هو مشاركة اليمين الدينى المسيحى(*) فى تشكيل رؤية الإدارة الأمريكية الحاكمة . لقد جاءت الإدارة الأمريكية الجديدة برؤية جديدة ، فيما يتعلق بعلاقاتها الدولية فى ضوء المصلحة القومية العليا المدعومة بالقيم التقليدية الأمريكية بالإضافة إلى قيم اليمين الدينى .

أولا: إدارة جديدة.. استعادة الرؤية التوسعية (مشروعية القوة)

اعتمدت الإدارة الجديدة فكرة ترجمة القوة المستقرة إلى شرعية ، وإذا توافر الحد الأدنى من الإجماع على القيم المشتركة . وهكذا فإن المحددات الرئيسية لأى سلوك دولى ، هى كيفية ممارسة القوة وتطبيقها وكيفية ترويج القيم وتقاسمها . وقد أخذت الإدارة الجديدة بنظرة إلى العالم مؤسسة على فكرة المناطق الحيوية من الناحية الجيوسياسية ، وهناك اتفاق على هذه المناطق وإن بمسميات مختلفة وبمداخل متنوعة فمثلاً :

(*) بدأنا باستخدام تعبير اليمين المسيحى الجديد New Christian Right فى كتابنا الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط (٢٠٠٠) والذى درسنا فيه قانون الحرية الأمريكى تفصيلاً ، حيث وضعنا تصوراً نظرياً لمسيرة الأصولية البروتستانتية وتحولها من العمل الروحى فى الإطار الكنسى إلى الإطار المدنى عقب الحرب العالمية الثانية وكيفية انتشارها كحركة سياسية دينية قاعديا ، وأوضحنا ذلك برسم توضيحى لتصورات هذه الحركة وآلياتها . ثم عمقنا هذا الموضوع فى كتابنا الأصولية البروتستانتية والسياسية الخارجية الأمريكية (٢٠٠١) ، وميزنا هذا الاتجاه عن التيار الرئيسى للبروتستانتية وعن New Christianity أو المسيحية الجديدة ذات التوجهات التقدمية ، وألمحنا إلى الدور السياسى لليمين المسيحى خاصة فى الانتخابات التشريعية . وشرحنا فى مقالات عديدة قبل ١١ سبتمبر وبعدها كيف أن إدارة بوش الابن تعبر عن وصول هذا الاتجاه للمشاركة فى الحكم كما فى مقال مبكر فى أخبار الأدب فى أكتوبر ٢٠٠١ ، فى وقت كان هناك من يرفض هذا التصور الذى بدأ يقبل بعد ذلك . وسوف نخصص الفصل التالى عن اليمين الدينى .

* نجد بريجنسكى يتحدث عن ما أسماه «سلاسل القوة الكونية المحتملة» ، والتى ستتصادم وتتعاون وتتنافس بعضها ضد ومع البعض الآخر ، وهذه السلاسل هى : أمريكا الشمالية - أوروپا - شرق آسيا - جنوب آسيا - هلال إسلامى يشمل شمال أفريقيا والشرق الأوسط - سلسلة آسيا أوروپا .

* ونجد كيسنجر يتحدث عن :

أوروپا - نصف الكرة الغربى - آسيا - الشرق الأوسط - أفريقيا .

وهناك تصور هنتنجتون والذى أشرنا له سابقا وورد فى كتابه صدام الحضارات.

قد تختلف المسميات إلا أن هناك اتفاقًا على فكرة المناطق الحيوية ، كذلك التركيز كل التركيز على الأهمية الحيوية «لأوراسيا» والتى تعنى مركبًا من قارتى أوروپا وآسيا . وبالنسبة لأمريكا - وبحسب بريجنسكى - تعتبر أوراسيا الجائزة الچيوپوليتيكية الرئيسية . فأوراسيا هى القارة الأكبر فى العالم ، وهى المحور فى مجال الچيوپوليتيكا . تسيطر القوة التى تتحكم فى أوراسيا على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدمًا والأوفر فى مجال الإنتاجية الاقتصادية . تكفى نظرة واحدة إلى الخارطة إلى لاكتشاف أن بسط السيطرة على أوروپا يستتبعه أوتوماتيكيا إخضاع أفريقيا ، ويعيش فى أوراسيا حوالى ٧٥ ٪ من شعوب العالم ، وفيها أيضًا توجد معظم ثروات العالم ، سواء التى لم تزل تحت الاكتشاف والتنقيب أو التى بدأ استثمارها . كما تنتج أوراسيا حوالى ٦٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى العالمى وتوجد فيها حوالى ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة فى العالم . وتتضمن أوراسيا الدول الأقدر سياسيًا والأكثر ديناميكية فى العالم . فالدول الست التى تلى الولايات المتحدة فى ضخامة الاقتصاد وحجم الإنفاق على التسلح العسكرى تقع فى أوراسيا ، كما تضم جميع الدول النووية المعروفة فى العالم باستثناء واحدة . وإلى أوراسيا تنتسب الدولتان الأكثر سكانًا فى العالم ، والدولتان الأكثر تطلعًا إلى الهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمى (الصين وروسيا) . إن جميع الأطراف التى يمكن أن تشكل تحديًا سياسيًا و/ أو اقتصاديًا لسيادة أمريكا ، والتى لو جمعت معًا فإن قوة أوراسيا تفوق بشكل كاسح قوة أمريكا . لكن من حسن حظ أمريكا أن أوراسيا أوسع من أن تتوحد سياسيًا .

إن هذا التـصـور تتبناه الإدارة الأمـريكيـة فى إطار مـحـورين أو مـا تصـوره بريجنسكى مثلثين :

* **مثلث الولايات المتحدة الأمريكية - أوروبا - روسيا .**

* **مثلث الولايات المتحدة الأمريكية - الصين - اليابان .**

(ا) مثلث الولايات المتحدة الأمريكية ـ أوروبا ـ روسيا .

تعتبر أوروبا الشريك الطبيعى لأمريكا ، كما أنها رأس جسر ضرورى على قارة أوراسيا . وبدون العلاقات الوثيقة سوف تتعرض السيطرة الأمريكية على المحيط الأطلسى ، وقدرتها على إظهار القوة والنفوذ فى عمق أوراسيا إلى تقييد كبير . والنقطة المهمة هنا والتى تعتمد عليها الاستراتيجية الأمريكية هى الحاجة الأوروبية إلى أمريكا ، بالرغم من أن أوروبا الموحدة باتت قوة سياسية منافسة ، حيث ناتجها المحلى مع نهاية القرن قد وصل إلى ٨ تريليون دولار ، وهو ما يقارب الناتج المحلى الإجمالى لأمريكا والذى يبلغ ١ ,٨ تريليون دولار . بل تجاوزت أوروبا هذا الرقم مع اعتماد اليورو عملة واحدة لأوروبا ، إلا أن توسع الاتحاد الأوروبى ليشمل أوروبا الوسطى والشرقية إضافة إلى دول البلطيق وتركيا قد يبطئ عملية التكامل السياسى فى أوروبا وحرمانها من تكوين قوة عسكرية متكاملة وفاعلة ، ويلاحظ أن الدول الأوروبية قد أنفقت حوالى ٦٠ ٪ من مجموع ميزانيات الولايات المتحدة الأمريكية المخصصة للدفاع ، ولكنها لم تصل إلى حوالى ١٠ ٪ من مستوى القدرات العسكرية الأمريكية . وقد ظلت العلاقة منذ الحرب العالمية الأولى ، مروراً بالحرب العالمية الثانية ثم الحرب الباردة علاقة شراكة بين أمريكا وأوروبا تلعب فيها أمريكا دوراً أمينًا حاسمًا بالنسبة لأوروبا . بيد أن الأمر بدأ يثير قدراً من الجدال فى فترة ما بعد الحرب الباردة . فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج أوروبا ، وفى الوقت نفسه تحتاج أوروبا إلى أمريكا بشرط أن يكون ذلك على قاعدة تأمين المصلحة القومية الأمريكية والعمل على إشراك روسيا ودعم محاولاتها لتجاوز مشاكلها الاقتصادية وتصبح دولة حديثة وإدخالها المنظومة الغربية واستثمار ما لديها من إمكانات عسكرية وتكنولوجية ، وفى كل الأحوال فإن إدخال روسيا هذا المحور أفضل كثيراً من أن تكون فى محور روسيا - الهند - الصين . بالطبع لا يعنى ما سبق

أن هذه الفكرة حول المحور الأمريكى - الأوروبى لا تعتريها المشاكل مع تصاعد القوة الأوروبية ورغبتها فى الاستقلال بالأخص لدى ألمانيا وفرنسا ، وإن قبل الأوروبيون التعاون مع أمريكا فربما ذلك يعود لنقص القوة العسكرية على وجه الخصوص ، فإذا توافرت لهم القوة العسكرية أو ازداد التنافس بينهما فقد تزيد المشاكل . ولابد أن تتذكر محاولة أوروبا الاستقلال عن أمريكا ، حيث برز ذلك فى فشل أمريكا الحصول على مقعد فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، كذلك الموقف من العراق .

وفى تقديرنا أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تبذل قصارى جهدها لدعم الأطلسى والتأكيد على القيم المشتركة وزيادة الإحساس بالخطر الذى يهددهما معًا وأن هناك خطرًا دائمًا عليهما . وتجدر الإشارة أن أوروبا كانت ممتنة للسياسة الأمريكية وقت كلينتون ، ولكنها لن تسعد كثيراً بسياسة الإدارة الجديدة ، حيث العودة إلى النموذج الريجانى وحيث إعمال المصلحة القومية الأمريكية أولاً ، وحيث القوة أيضًا . وكما قلنا فإن أوروبا من جهتها تحتاج - رغم محاولات التمايز - إلى أمريكا بدرجة أو بأخرى ، فالقوة العسكرية الكامنة لدى بعض الدول الأوروبية قد يتيح وجود قوى أوروبية مهيمنة ، وهو ما يمثل حاجة لدى البعض داخل أوروبا إلى بقاء أمريكا . إن ظهور قوى سائدة محتملة أو ما يسمى «Potential Hegemon» الأمر الذى قد يدفع إلى انتقال أوروبا من ثنائية القطبية الحميدة إلى تعددية أقطاب غير متوازنة ، وهو أشد أنواع هياكل القوة خطورة ، وهو حال يعود بالعالم إلى مرحلة ما قبل وستفاليا ، أخذا فى الاعتبار أن ألمانيا هى الأقرب لأن تكون هى القوة الأوروبية ، وبالتالى مصدر تهديد لأقرانها الأوروبيين مرة أخرى .

(ب) مثلث الولايات المتحدة الأمريكية - الصين - اليابان .

ينطلق تكوين هذا المثلث من أن الصين قوة إقليمية هائلة ، فهى أكبر دولة نامية فى العالم ، وتمثل ثالث أضخم رقعة جغرافية فى العالم ، كما تملك ثالث أضخم ترسانة نووية فى العالم ، بالإضافة إلى تعدادها السكانى الهائل . وقد شهدت الصين على مدى العشرين عامًا الماضية تطوراً اقتصاديًا مذهلا حيث زاد الناتج المحلى الإجمالى للصين بمعدل ١٠ ٪ سنويا . بيد أن الرؤية الأمريكية حول الصين هو أنها ما تزال بعيدة عن التحول إلى قوة عالمية ، فعلى الرغم من نموها الهائل

خلال العقد الماضى وما حققته من مستويات لا مثيل لها فى الاستثمار الأجنبى ، فإنها ستبقى ضمن الدول التى تحتل مكانة أقل من حيث متوسط دخل الفرد . ولا شك أن الصين تعد قوة مهيمنة ناشئة فى المنطقة - على أقل تقدير - ، وهو ما يعنى أن أى تنامى لهذه القوة لابد وأن يلقى كل عناية من أمريكا. والمتوقع أن أى تحرك صينى يعنى حشداً يابانيًا لأسلحة مضادة أو العمل نحو تشكيل تحالف إقليمى مضاد للصين. وسيؤدى التحالف المضاد للصين - الذى يشمل اليابان المعاد تسليحها أو شبه المسلحة - إلى الإخلال بتوازن القوى الإقليمى وعرقلة التطور الاجتماعى والسياسى للصين وتقويض الازدهار الاقتصادى فى كل أنحاء آسيا .

ويحث بريجنسكى على تكوين منظومة دفاعية إقليمية تشمل أمريكا واليابان وكوريا، مضادة للصواريخ العابرة للقارات .

خلاصة القول يجب على أمريكا إذا أرادت أن تضمن الاستقرار فى المنطقة الشرقية من أوراسيا ، أن تواصل استراتيجية الحوار مع الصين بهدف تشجيع التطور الإيجابى لتلك الحضارة ، والمحافظة فى الوقت نفسه على تحالفها الأبدى مع اليابان بهدف أن تحول دون حدوث منافسة غير ضرورية وغير مرغوب فيها بين القوى الآسيوية .

فى هذا الإطار يطرح بريجنسكى عدداً من الأفكار حول أهمية القوة وشرعية ممارستها من خلال التدخل وأهمية صياغة إجماع عالمى يتيح استمرارية الدور الأمريكى فى العالم بالقوة والقيم ، انطلاقًا من أن الولايات المتحدة الأمريكية هى «رأس حربة» فى توجيه التاريخ ، وهى أيضًا المختبر الاجتماعى للعالم .

مع تزايد مرات التدخل الأمريكى فى عدد من مناطق العالم خلال فترتى الرئيس كلينتون كان السؤال الأساسى الذى طرح : أين المصلحة القومية الأمريكية فى هذه التدخلات ؟ لقد اتفق كثير من الاستراتيجيين الأمريكيين أن نتائج هذه التدخلات لا تؤثر فى أى تعريف تاريخى للأمن الأمريكى ، وأن التدخل يعود فى المقام الأول إلى اعتبارات إنسانية حاول بها كلينتون التأكيد على أن القناعات الإنسانية جزء لا يتجزأ من التقليد الأمريكى بحيث - حسب كيسنجر - «تتعين المخاطرة بالثروة وحتى الأرواح للدفاع عنها فى أى مكان من العالم» . إنها طبعة أكثر تطرفًا للويلسونية، حيث تمت الدعوة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والقيم الإنسانية ولو بالقوة باعتبارها مبدأ عامًا للمصلحة القومية الأمريكية . بيد أن الانتقادات قد

وجهت لكلينتون وإدارته بأن هذه السياسة قد تخطت إملاءات المصلحة القومية فى تدخلاتها العسكرية المختلفة . **وفى مقال لجوزيف ناى بمجلة فورين أفيرز (يوليو أغسطس ١٩٩٩م) أكد على أن سياسة حقوق الإنسان التى تتبعها أمريكا لا ينبغى أن تتطابق مع السياسة الخارجية ، فتصير السياسة الخارجية الأمريكية كما لو كانت مساوية بالتمام لحقوق الإنسان ، وأنه ينبغى ربط التدخل بمصالح قومية قوية .**

ثانيا أمريكا والعالم: الرؤية الفكرية الحاكمة للإدارة الجديدة (وثيقة كوندوليزا رايس حول السياسة الخارجية)

استدعى الأمر خلال فترة الرئيس كلينتون الثانية ومع نهاية القرن العشرين أن يعاد النظر فى السياسة الخارجية الأمريكية بالكامل؛ مما استنفر العديد من السياسيين والاستراتيچيين والأكاديميين أن يقوموا بإعادة ترتيب الأولويات وطرح التساؤلات حول مفهوم المصلحة القومية وتحديد المناطق الحيوية والاستراتيچية من الناحية الچيوسياسية فى العالم ، كما طال الأمر التساؤل حول كيفية تعامل أمريكا مع الإشكاليات الفكرية المستجدة ، حيث باتت الحاجة ماسة إلى تحديد الخطاب الأيديولوچى المطلوب، فلا يقتصر التفكير على الممارسات فقط .

سوف نتعرض لبعض هذه الانتقادات ومحاولات أصحابها لرسم ملامح السياسة الخارجية الأمريكية مع مطلع القرن الحادى والعشرين، ونختم برؤية الحزب الجمهورى، والتى تبناها الرئيس بوش أثناء الحملة الانتخابية من خلال مستشارته للشئون الخارجية آنذاك كوندوليزا رايس، والتى أتصور أنها حكمت تفكير وسلوك الإدارة الجديدة بعد انتخابها مع مطلع عام ٢٠٠١ م ثم بعد أحداث ١١ سبتمبر من نفس العام وإلى الآن . وسوف ننتقى رؤية تمثل هؤلاء المنتقدين هى رؤية هنرى كيسنجر والتى أوجزها فى كتابه «هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟» ، ثم رؤية كوندوليزا رايس المعبرة عن الإدارة الأمريكية الجديدة .

(أ) رؤية هنرى كيسنجر

يشدد كيسنجر على أن معالجة المصالح الاستراتيچية كما لو كانت من درجة أدنى، تعنى شل الولايات المتحدة حتى فى السعى إلى تحقيق أهداف أخلاقية خالصة .

ومتى كانت الأرواح الأمريكية على المحك ، يكون كذلك مفهوم المصالح

الأمريكية الحيوية . وبالعكس ، لكى تذهب إلى الحرب بدون استعداد لتلقى إصابات، يعنى أن القضية فى النهاية ليست حيوية، وأن أمريكا مستعدة للذهاب فقط طالما كان ذلك دفاعًا عن مبادئها ؛ مما يحفز العدو على الصمود فيها، وكل حرب خاضتها الولايات المتحدة فى المائة سنة الأخيرة كانت على أساس غير معلن هو أن التراجع عن أخذ المبادرة سيؤدى فى النهاية إلى تضحيات أمريكية أكبر بكثير . . . يتطلب القرن الجديد من الولايات المتحدة تعريفًا جديدًا للمصالح الحيوية والاستراتيچية، إضافة إلى الأخلاقية . لم يخطئ المدافعون عن التدخل الإنسانى عندما عرضوا التدخل ، لكن السؤال هو : هل يأخذ هذا التدخل بالحسبان مدى وتعقيد التحديات القومية لأمريكا؟، إن ما يطرحه كيسنجر يعنى نقدًا خالصًا للتطرف الذى أبدته إدارة كلينتون فى الأخذ بالمبادئ الإنسانية للتدخل، وتقديره أنه نوع من التطرف الويلسونى، حيث باتت الفضيلة متهورة، والمفارقة التى يرصدها أن الويلسونية أثناء الحرب الباردة رأت بأن الاهتمام المفرط بالأمن كان يؤدى إلى توسيع استراتيچى مفرط وإلى وهم بالقدرة الكلية الأمريكية ، وتمر الأيام وتصبح الويلسونية تحث فى حقبة ما بعد الحرب البارد على مهمة عالمية لصالح الإنسانية والقيم الأخلاقية وتهدد بالمزيد من التوسع المفرط .

وينسجم مع هذه الرؤية ما طرحته كوندوليزا رايس حول رؤية الحزب الجمهورى الانتخابية فى الإدارة الجمهورية المنتخبة، والتى تعكس - فيما أتصور - رؤية الإدارة الأمريكية الحالية قبل وبعد ١١ سبتمبر .

(ب) رؤية كوندوليزا رايس - الإدارة الأمريكية الحالية

من الأهمية بمكان ولفهم إدارة الرئيس بوش الحالية من حيث رؤيتها التى تحكم نظرتها إلى العالم وممارستها التى تترتب على هذه الرؤية، أن نعود إلى حملته الانتخابية . ففى وثيقة بالغة الأهمية حول رؤية الحزب الجمهورى المستقبلية للعالم - فى حال انتخابه - نجد السيدة كوندوليزا رايس والتى كانت تمثل موقع مستشارة چورچ دبليو بوش للشئون الخارجية أثناء الحملة الانتخابية، وذلك لما سنجده من أفكار فى هذه الوثيقة وجدت طريقها إلى التنفيذ - فيما أعتقد - بعد انتخاب بوش الابن واختيار السيدة رايس لتكون مستشارة للأمن القومى للإدارة الجديدة المنتخبة .

نشرت هذه الوثيقة فى مجلة فورين أفيرز عدد يناير وفبراير من عام ٢٠٠٠م بعنوان «Campaign 2000: Promoting The National Interests» فى هذه الوثيقة كان هناك وعى بأن الولايات المتحدة تعيش مرحلة ما بعد الحرب الباردة «Post Cold War Period» وأنه ينبغى لفت النظر إلى: «وجدت الولايات المتحدة صعوبة بالغة فى تحديد مصلحتها القومية فى غياب القوة السوفييتية. الواقع أننا لا نعرف ما يجب أن يكون عليه رأينا فيما يلى المواجهة الأمريكية السوفييتية من خلال الإشارات المتوالية إلى «مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، إلا أن هذه المراحل الانتقالية مهمة؛ لأنها تقدم فرصًا استراتيجية. وخلال هذا الزمن المرن، يمكن التأثير على شكل العالم المستقبلى. ضخامة هذه المرحلة واضحة. فالاتحاد السوفييتى كان أكثر من محض منافس تقليدى شامل، بل كان يتوق إلى خلق بديل اشتراكى عالمى للأسواق وللديموقراطية. لقد عزل الاتحاد السوفييتى نفسه، كما عزل أسرى عملاء - غالبًا من غير علمهم - عن شروط الرأسمالية الدولية. وقد زرع فى النهاية بذور دماره بنفسه؛ إذ تحول بسبب انعزاله ديناصوراً اقتصاديًا وتكنولوجيًا . . .»

إن نقطة الانطلاق فيما سبق هو أن هذه الفترة هى فترة انتقالية على الولايات المتحدة استثمارها لرسم معالم العالم مستقبليًا على قاعدة الرأسمالية الدولية ذات البعدين: السوق والديموقراطية، وهى الصيغة التى تروج لها أمريكا تحت لافتة العولمة، على أن يتم ذلك فى إطار إعادة تعريف المصلحة القومية الأمريكية بشكل محدد، وتشير السيدة رايس إلى أنه:

«يجب أن تبدأ عملية رسم سياسة خارجية جديدة من الاعتراف بأن الولايات المتحدة تتمتع «بموقع استثنائى» . . . بعض الدول يملك قدمًا داخل القطار وقدمًا خارجه. بعض الدول ما زال يأمل فى إيجاد طريقة للفصل بين الديموقراطية والتطور الاقتصادى. بعضها يتمسك بأحقاد قديمة كأساليب للالتهاء عن واجب التحديث الذى ينتظرها. لكن الولايات المتحدة وحلفاءها موجودون على الجهة الصحيحة من التاريخ».

بعد أن تؤكد الوثيقة على طبيعة النظام الاقتصادى الذى يجب أن يتبع، تبرز استثنائية الولايات المتحدة، وعلى ضرورة أن يلحق بها الآخرون، وأنه لا يمكن الفصل بين السوق والديموقراطية من جهة وبين التحديث واتباع النموذج الغربى أو

الأمريكى تحديداً من جهة أخرى، وكلاهما يعنى اختيار موقع فى التاريخ الذى بات أمريكيًا . **وفى هذه العبارات المركزة نجد أفكار كل من : برنارد لويس الذى يؤكد دومًا على أن التحديث يعنى التغريب وأنه لا تحديث بدون تغريب ، كذلك مفهوم نهاية التاريخ بحسب فوكوياما ، وأخيراً هنتنجتون حيث الغرب فى جهة وباقى العالم فى الجهة الأخرى، ولابد للآخرين أن ينتقلوا للاصطفاف إلى جانب الغرب . وكل هذه الأفكار ما هى إلا تنويعات محدثة إلى الفكر الأمريكى الكلاسيكى فيما يتعلق بالعالم، والذى تعرضنا له فى السابق سواء الخاص بروزفلت أو ويلسون أو جاكسون حيث استثنائية أمريكا ، وضرورة إعلاء المصلحة القومية الأمريكية وضرورة نشر القيم الأمريكية وإن بالقوة**، وحول القوة تستطرد السيدة رايس وتقول :

« إن السياسة الخارجية الأمريكية فى ظل إدارة جمهورية يجب أن تعيد التركيز على المصلحة القومية وعلى ملاحقة الأولويات الأساسية . وهذه المهمات هى :

١ - ضمان أن «القوة» الأمريكية فى ظل إدارة جمهورية يجب أن تمنع الحروب وتبرز السلطة وتقاتل فى سبيل حماية مصالحها، إن لم تنجح فى تعويق الحرب.

٢ - تعزيز النمو الاقتصادى والانفتاح السياسى عبر نشر التجارة الحرة « ونظام مالى عالمى » مستقر فى أوساط جميع الملتزمين بهذه المبادئ ، بما فيها العالم الغربى الذى تم تجاهله كمنطقة حيوية للمصالح الأمريكية القومية .

٣ - تجديد علاقات قوية ووثيقة مع الحلفاء الذى يشاطرون القيم الأمريكية ويمكنهم بالتالى المشاركة فى حمل عبء نشر السلام والازدهار والحرية .

٤ - تركيز الطاقات الأمريكية على عقد علاقات شاملة مع القوى الكبرى خصوصًا روسيا والصين ، وهى علاقات تستطيع أن تصوغ وسوف تصوغ طابع النظام السياسى الدولى .

٥ - التعامل فى شكل حاسم مع خطر **«الأنظمة المارقة»** والقوى العدائية ، التى تتخذ بازدياد أشكال الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل .

يتضح من المهام السابقة تكرار المفاهيم التقليدية التى تحرص عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة مثل :

- ممارسة القوة لحماية المصالح .
- استقرار النظام المالى العالمى الذى يخدم أهدافها .

- التأكيد على أن هناك «قيمًا» أمريكية لابد من نشرها بمعاونة الحلفاء الذين ينتمون لهذه القيم، والتى تعنى ضمنًا أن هناك من ينتمى لقيم أخرى .

- الاهتمام بإعادة صياغة النظام السياسى الدولى أخذا فى الاعتبار ، إلى جانب أوروبا الحليف الرئيسى لأمريكا ، كونه ينتمى لنفس المنظومة القيمية - الغربية - من جانب ومكونًا رئيسيًا للنظام المالى العالمى من جانب آخر ، روسيا والصين.

- صك تعبير الأنظمة المارقة والتى لابد من ترويضها وردعها .

وتبدأ السيدة رايس بعد ذلك فى نقد فترتى الرئيس كلينتون، واضعة رؤية الحزب الجمهورى للسياسة الخارجية مغرقة بين المصالح والمثل مع ملاحظة أن المثل هنا تمارس بالقوة ، ولكن الأمر - مرة أخرى - يعود بنا إلى التاريخ حيث محاولة التمييز بين التصور «الروزفلتى» و «الويلسونى»، والذى لا يوجد بينهما تمييز جوهرى كما أوضحنا سابقًا . وتقول السيدة رايس ما يلى : «السلطة مهمة ، سواء أكانت تعنى ممارسة الولايات المتحدة سلطتها أم قدرة الآخرين على ممارستها . إلا أن كثيرين من الولايات المتحدة منزعجون (ولطالما كانوا) من مفاهيم سياسات السلطة والسلطات العظمى وموازين السلطة . وفى شكل أقصى ، يؤدى هذا الانزعاج إلى احتكام انعكاسى إلى مفاهيم القانون والمعايير الدولية ، والاعتقاد بأن دعم عدد كبير من الدول - أو حتى دعم مؤسسات على غرار الأمم المتحدة - هو أمر أساسى للممارسة الشرعية للسلطة . هكذا تحل «المصالح الإنسانية» أو مصالح «المجتمع الدولى» مكان «المصلحة القومية» .

وقد كان الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لا تمارس سلطتها شرعيًا إلا عندما تفعل ذلك نيابة عن شخص آخر أو عن شىء آخر، متجذرًا فى الفكر «الويلسونى» ، وصدى ذلك قوى فى إدارة كلينتون. والأكيد أنه ليس ثمة خطأ فى القيام بأمر يفيد الإنسانية جمعاء ، لكن هذا ، فى معنى ما ، هو تأثير من الدرجة الثانية . فسعى أمريكا وراء المصلحة القومية سوف يخلق ظروفًا تعزز الحرية والأسواق والسلام. والدليل هو أن سعيها وراء مصالحها القومية بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى عالم أكثر ازدهارًا وديموقراطية. وهذا يمكن أن يتكرر. إذن يجب ألا تكون الاتفاقات والمؤسسات المتعددة الجانب أهدافًا فى ذاتها. ما يخدم المصالح هو التحالفات القوية .

وتذكر كوندوليزا رايس بعض الأمثلة العملية لتأكيد وجهة نظرها، والتى خاضتها إدارة كلينتون من منطلق تقديم نموذج قيمى مثالى للعالم مثل معاهدة كيوتو، حيث إن هذه المعاهدة لم تضم الصين واستثنت بعض البلدان النامية من المعايير القاسية فى حين أنها تعاقب الصناعة الأمريكية، وعليه فإن هذه المعاهدة «لا يمكن أن تكون فى مصلحة أمريكا القومية». إن إدارة كلينتون قد مالت فى الأغلب إلى أن تجد «حلولا متعددة الجانب للمشكلات». وينطبق هذا أيضًا على الإقرار الأمريكى لمعاهدة حظر التجارب الشاملة. وترد كوندوليزا رايس، على منتقدى المنهج الذى تطرحه والذى يصفونه «بالانعزالى» «.. **هؤلاء الذين قد يرسمون خطًا فاصلاً بين سياسات السلطة وسياسة خارجية قائمة على المبادئ ومرتكزة على القيم. ووجهة النظر المتطرفة هذه - إما أن تكون واقعيًا وإما وفيًا للقواعد والقيم - قد تكون جيدة فى إطار جدال أكاديمى، لكنها كارثة بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأمريكية ...».**

وتقدم السيدة رايس نموذج التعامل مع الاتحاد السوڤييتى باعتباره نموذجًا مثاليًا للسياسة الخارجية الأمريكية فتقول:

«فى السبعينيات، كان الاتحاد السوڤييتى فى ذروة قوته - وهى قوة كان أكثر من مستعد لاستخدامها، نظرًا إلى قاعدته الاقتصادية والتكنولوچية الضعيفة».

تبين أن أمجاد تلك المرحلة ما هى إلا انتصار مكلف جدًا. وتحدى الرئيس ريجان للقوة السوڤييتية كان حازمًا، وذا توقيت جيد فى آن واحد. وقد شمل تعهدات أساسية وكثيفة مع موسكو حول السلسلة الكاملة للأمور التى استعرضت فى «الجدول ذى الأقسام الأربعة: ضبط التسلح، حقوق الإنسان، المسائل الاقتصادية، والنزاعات الإقليمية. ثم ركزت إدارة بوش بمزيد من الانتباه على خفض النفوذ السوڤييتى فى أوروبا الوسطى والشرقية. ومع تزعزع قوة الاتحاد السوڤييتى، لم يعد هذا قادرًا على حماية مصالحه واستسلم على نحو سلمى للغرب - وهو انتصار هائل للقوة الغربية، وأيضًا للحرية الإنسانية».

الأمر واضح ومباشر لدى رؤية الحزب الجمهورى أو بالأحرى الجناح المتشدد فيه، المصلحة القومية المباشرة هى الهدف والقيم تابعة لتحقق هذه المصلحة.

وتحدد رايس أمرين فى غاية الأهمية لتحقيق المصلحة القومية الأمريكية هما:

- دعم السياسات الاقتصادية الدولية التى تفعل مميزات الاقتصاد الأمريكى وتوسع أطر التجارة الحرة ، باعتبارهما أداتين حاسمتين فى صياغة السياسة الدولية .

ـ أن تكون قوة أمريكا العسكرية أكيدة ومصونة ؛ لأن الولايات المتحدة هى الضامنة الوحيدة للسلام والاستقرار الشاملين .

وبالنسبة للقوة العسكرية الأمريكية تفصل رايس رؤيتها - بالغة الأهمية كما يلى :

« . . . إن الإدارة -إدارة كلينتون- راحت تنشر القوات الأمريكية فى الخارج بإيقاع كثيف - بمعدل مرة كل تسعة أسابيع . وإلى جانب خفضنا نفقات الدفاع إلى حدها الأدنى كنسبة مئوية من ناتج النمو الإجمالى منذ پيرل هاربور ، نشرت الإدارة القوات المسلحة بمعدل أعلى من أى وقت خلال الأعوام الخمسين الأخيرة . . . وسوف يواجه الرئيس الجديد الآن مهمة طويلة من إصلاح الوضع . . . بدلاً من الاستمرار فى البناء على هيكلية الحرب الباردة . ويجب أن تُفعل الميزات التكنولوچية الأمريكية بهدف بناء قوى أخف وأكثر إهلاكًا . . . يجب أن تكون القوات المسلحة الأمريكية قادرة فى شكل حاسم على مواجهة ظهور أية قوة عسكرية عدائية فى منطقة آسيا ، المحيط الهادئ والشرق الأوسط والخليج الفارسى ، وأوروپا - وهى مناطق لا تضم مصالحنا فحسب ، بل مصالح كل حلفائنا الأساسيين ، وقوات أمريكا المسلحة هى الوحيدة القادرة على تنفيذ مهمة المواجهة والتعويق هذه . . . لكن ماذا لو تمت مهاجمة قيمنا فى مناطق لا تثير اهتمامنا الاستراتيچى ؟ هل يجب على الولايات المتحدة ألا تحاول إنقاذ الأرواح فى غياب دافع استراتيچى قوى ؟ بل يجب أن يكون الرئيس الأمريكى الجديد فى موقع يتيح له التدخل عندما يكون مقتنعًا بأن الولايات المتحدة مضطرة بدافع الواجب إلى التدخل . . . يجب أن يتذكر الرئيس أن القوات العسكرية هى أداة خاصة . وهى مقاتلة والمطلوب منها أن تكون كذلك . إنها ليست قوة شرطة مدنية ، وليست حكمًا سياسيًا . ومن الأكيد أنها لم تؤسس لبناء مجتمع مدنى . . » .

هذه هى الرؤية التى طرحها الحزب الجمهورى أثناء الحملة الانتخابية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية ، ويتضح منها جملة أمور وذلك كما يلى :

(١) أن ما طرحه الرئيس بوش أثناء الحملة الانتخابية هو عودة إلى المنهج الروزفلتى فى السياسة الخارجية ، حيث المصلحة القومية والقوة والنظام الرأسمالى فى شكله المباشر يمثلون الأسس التى ينبغى أن تقوم عليها سياسة أمريكا الخارجية .

(٢) أن ما طرحه الحزب الجمهورى يعكس الموقف الراسخ لهذه الإدارة أثناء الحملة الانتخابية، ثم بعد تولى الرئيس بوش مسئولية الرئاسة الأمريكية واستمرار هذا الموقف حتى بعد الحادى عشر من سبتمبر مع مزيد من التشدد.

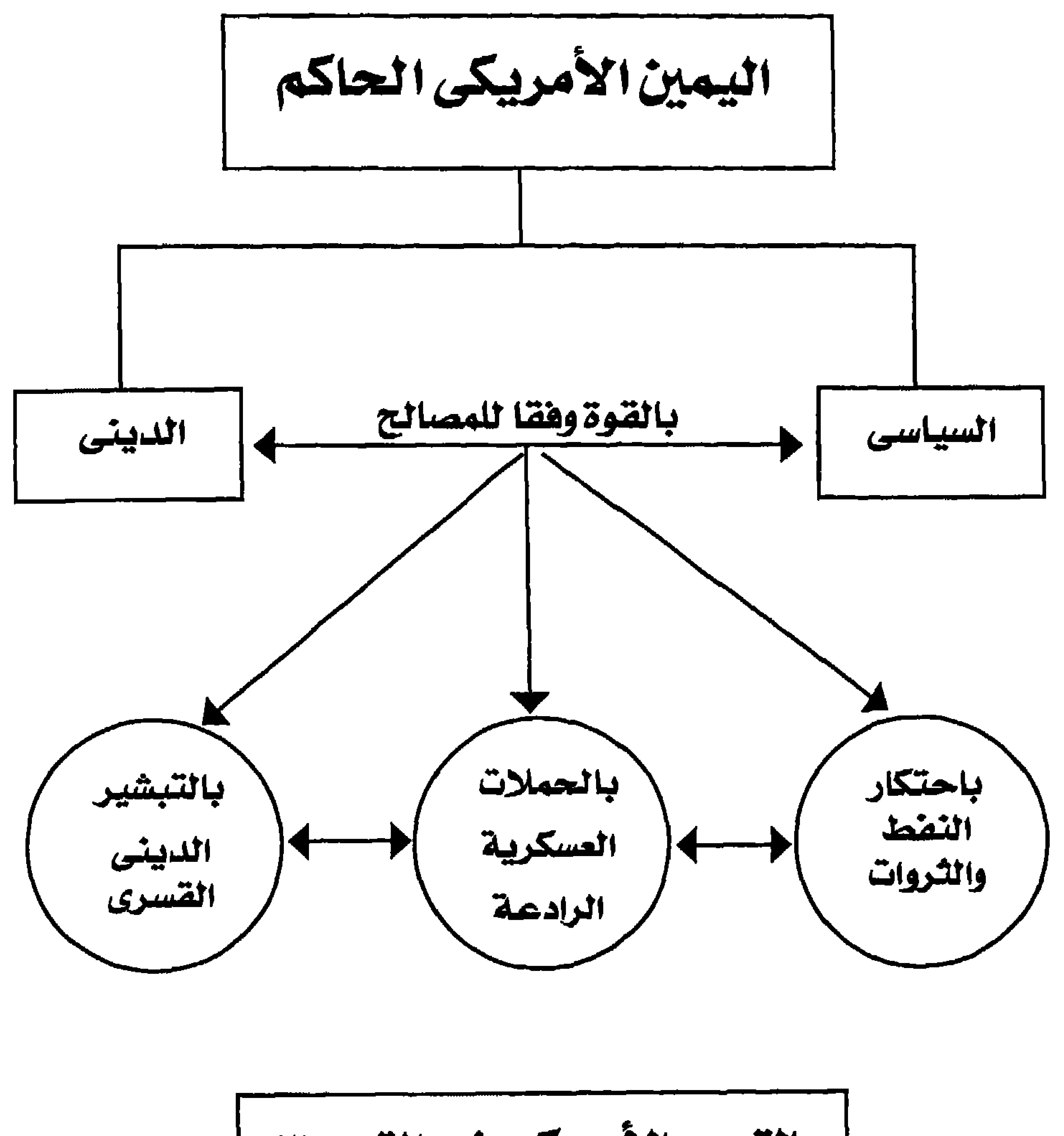
(٣) أن هذه الرؤية تتفق فى الأغلب الأعم مع كثير من الرؤى لأكاديميين وسياسيين ومفكرين استراتيچيين كانوا ينتقدون إدارة كلينتون، واستطاعوا من خلال عناصر كثيرة أن يكون لهم التأثير على الإدارة الأمريكية الجديدة فى محاولة لاستعادة النموذج «الريجانى» الذى يعتبر النموذج الذى استطاع أن يتضمن بحسب كيسنجر مركبًا ثلاثى العناصر هو :

- المفاخرة الويلسونية باستثنائية أمريكا .

- الهجوم الملحمى ضد الأيديولوچية العدائية والتى وصفت آنذاك بإمبراطورية الشر .

- التكتيكات وفقًا لحسابات مرحلية ترتبط بالمصلحة فى لحظة زمنية محددة .

إن هذا المركب عاد إلى التجسيد مرة أخرى مع الإدارة الجديدة آخذًا فى الاعتبار استبدال الموقف الأخلاقى بالموقف الدينى كون الرئيس بوش هو نتاج لحركة دءوب لليمين الدينى الأمريكى، الذى استطاع أن ينظم نفسه ويصل بمرشح ينتمى لهم أيديولوچيا إلى سدة الحكم . وهنا لابد من التفريق بين ريجان الذى استطاع أن يستفيد من اليمين الدينى الصاعد فى السبعينيات من دون أن يكون هو شخصيًا منتميًا لهم، وأن يحظى بدعمهم وهو ليس نتاجا لهذا الاتجاه ، وبين بوش الذى يعد ابنًا بارًا لهذا الاتجاه، الأمر الذى يعنى موضوعيًا أن اليمين الدينى بات يشارك فى الحكم، وليس عنصرًا ضاغطًا على الإدارة الأمريكية كما هو الحال فى الإدارات السابقة ، وعليه فإنه ينبغى النظر للإدارة الأمريكية المنتخبة الحالية باعتبارها ممثلاً نقيًا لليمين ببعديه السياسى والدينى. وبالأخير نجد الإدارة الأمريكية وقد استعادت التوسع الإمبراطورى بشكل سافر على أرضية اليمين السياسى والدينى وفقًا للمصالحة القومية الأمريكية فى اتجاه احتكار النفط والثروات وبالتبشير الدينى والثقافى فى ظل الحملات العسكرية الرادعة، إنها ثلاثية التاجر والمبشر والعسكرى، مهمة أخرى . (راجع الشكل التالى)


اليمين الأمريكى الحاكم
السياسى
بالقوة وفقا للمصالح
الدينى
باحتكار
النفط
والثروات
بالحملات
العسكرية
الرادعة
بالتبشير
الدينى
القسرى
التوسع الأمريكى فى القرن ٢١

شكل رقم (٣)

(٧)

اليمين الدينى الأمريكى
المسيرة من التأثير القاعدى إلى المشاركة فى الحكم
(الرأسمالية النفطية ـ والأصولية البروتستانتية)

أولا: الإدارة الأمريكية الحالية .. حكم اليمين السياسى ـ الدينى

ثانيا: مسيرة اليمين الدينى: الجذور المؤسسة ـ الممارسة السياسية

أولا: الإدارة الأمريكية الحالية ... حكم اليمين السياسى- الدينى (*)

فمنذ أن تسلمت الإدارة الأمريكية الحالية مسئوليتها فى يناير ٢٠٠١ ، مارست سلوكا متشددا تجلى فى مجموعة من السياسات تعكس فى المجمل رؤية محافظة تجاه القضايا والملفات التى تتعامل معها الولايات المتحدة الأمريكية داخليا وخارجيا. ويميل هذا السلوك بالأكثر إلى الجناح اليمينى المتشدد داخل الحزب الجمهورى الحاكم والذى يهدف من جراء ذلك فى المحصلة ، على تأكيد إعمال «القوة» الأمريكية ، التى يرى كثير من الجمهوريين ومعهم عناصر مؤثرة فى الإدارة الأمريكية ، ممن ينتمون إلى الفكر اليمينى المحافظ (سياسيًا ودينيًا) ، أنها شهدت تراجعًا خلال فترتى رئاسة كلينتون ، وهو أمر لن يُسمح به بل سيتم العمل على تحقيقه ، وإن لزم الأمر ، قسراً ، خاصة وإذا كانت النتيجة هو نشر القيم الأمريكية فى بعديها السياسى والدينى.

فى هذا السياق نجد توحدًا فى المصالح بين اليمين السياسى واليمين الدينى ، فكلاهما تجمعهما رؤية واحدة لأمريكا وللعالم ، فأمريكا هى «وطن استثنائى تاريخى»، لابد من أن يسود ويهيمن ، ولا بأس من ممارسة القوة فى سبيل ذلك . ويأتى اليمين الدينى ليدعم اليمين السياسى أيديولوچيا وذلك بهدف :

(*) اعتمدنا فى هذا الفصل على بعض ما جاء فى القسم الثانى من كتابنا الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط، الذى صدر فى يناير عام ٢٠٠٠م، ثم كتابنا الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية الذى يعتبر خلاصة للقسم الثانى من كتاب الحماية والعقاب، وتحديثًا للتطورات التى لحقت بقانون الحرية الدينية، بالإضافة لأهم ما جاء فى محاضرة ألقيتها، بدعوة من برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذى تشرف عليه د. نادية مصطفى وأتشرف بعضوية هيئته الاستشارية، حملت نفس العنوان. وقد نشرت المحاضرة كاملة فى باكورة إصدارات البرنامج والذى ضم محاضرات لچون إسپوزيتو ورضوان السيد، ونعمل الآن على إتمام دراسة مفصلة نؤصل فيها لموضوع اليمين الدينى مدعمة بالأسماء والخرائط التوضيحية بعد اللغط الذى ثار حول الموضوع والخلط الذى بدا من كثيرين فى مقالات بعيدة كل البعد عن الموضوع.

ضرورة تطهير الثقافة السائدة ، وشن الحرب المقدسة ضد «الشيطان » القابع فى قلب الوطن أو الذى قد يظهر فى أى بقعة من بقاع العالم، معوقا امتداد «أمريكا الرسالة» التى تعبر عن «الإرادة الإلهية - Divine Will» .

فى ضوء ما سبق نجد الإدارة الأمريكية الجديدة وقد سارت فى اتجاهين ، منذ تسلمت مهامها ، فها هى على مستوى الشأن الداخلى تنحو إلى سياسات يمينية متطرفة تخدم مصالح الفئات الأكثر غنى فى أمريكا ، حتى وإن تناقضت مع الوعود الانتخابية؛ وذلك من خلال إجراءات وتشريعات اقتصادية لا تخدم إلا القلة . وفى الوقت نفسه نجد إدارة بوش تدعم المنظمات المعروفة بالانتماء إلى اليمين الدينى على حساب المنظمات ذات التوجه الليبرالى . أما الشأن الخارجى فإننا نجد تحركًا متعددًا على المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية تصب فى اتجاه تحقيق الهيمنة Hegemony من خلال حلف الأطلنطى والسيطرة على حوض المحيط الهادئ ومنطقة أوراسيا وبذلك تتحقق الهيمنة العسكرية ، ومن خلال البنك الدولى وصندوق النقد وغيرهما من المؤسسات المالية العالمية وذلك يحقق الهيمنة الاقتصادية ، ومن خلال الأمم المتحدة والتشريعات الأمريكية التى تتيح التدخل فى شئون الدول مما يحقق الهيمنة السياسية، ومن خلال دعم وحماية حركات التبشير فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية السابقة والشرق الأوسط تتحقق الهيمنة الدينية بالإضافة إلى الغزو الثقافى . إنها عودة إلى ثلاثية : **«العسكرى» و«التاجر» و«المبشر»** التى رافقت الحركات الكشفية الأولى، وإن أخذت صوراً معاصرة تتناسب والتوسع العولمى المعاصر .

خلاصة القول : ما الإدارة الأمريكية الحالية إلا تعبير عن اليمين المتشدد فى بعديه السياسى والدينى . وتعد هذه الحقيقة نتيجة التلاقى بين السياسيين من أنصار اليمين المتشدد سياسيا وأنصار اليمين الدينى الذين تحركوا فى المجال العام باعتبارهم حركة دينية ذات توجهات سياسية أوبالأحرى لديها مشروع سياسى، الأمر الذى مثل نقلة كيفية فى مسيرة اليمين الدينى الذى لم يعد يُعنى فقط بالأخلاق والقيم شأن الأصولية البروتستانتية، بل تجاوز ذلك إلى التحرك السياسى والانتشار القاعدى بحسب تصورات محددة كما سنرى لاحقا .

ثانيا: مسيرة اليمين الدينى: الجذور - المأسسة - الممارسة السياسية

(ا) الجذور

خرج اليمين الدينى كحركة سياسية دينية من عباءة الأصولية البروتستانتية التى ظهرت مع بداية القرن العشرين، ويشتركان معا فى الأساس النظرى من حيث النظرة إلى العالم والمجتمع والإنسان . فالأصولية البروتستانتية التى تشكلت مع بدايات القرن العشرين وتبلورت فكريا فى أعقاب نشر سلسلة من عدة مجلدات تحت عنوان «الأصول» ، تضم تسعين مقالة حررها مختلف اللاهوتيين البروتستانت المعارضين لكل تسوية أو حل وسط مع الحداثة، حيث ينظرون إلى نتاج الحداثة كونه فسادا لوث الوطن، بل وامتدوا بهذا التصور إلى السياسة الخارجية الأمريكية أبان الحرب العالمية الأولى - على سبيل المثال - حيث اعتبرت الحرب صراعا بين العقلانية الألمانية والمسيحية الأمريكية .

ويأتى اليمين المسيحى ليأخذ طبيعة سياسية تحمل القيم الأصولية الأولى دون تغيير، ولكنه بدأ يعمل فى أن يجعل هذه القيم موضع التنفيذ ، وبحسب رؤية أحد الباحثين لقد طال «التسييس Politicization» هذه الاتجاه . وقد كان لهذا الاتجاه القدرة على حصار الاتجاهات الليبرالية أو التى عرفت باسم «المسيحية الجديدة New Christianity» ، والتى حاولت أن تواكب النتائج التى ترتبت على التقدم المطرد فى مجالى التصنيع والتكنولوچيا ومواجهة مشاكل التحديث وما ترتب عليها من نتائج اجتماعية وثقافية . فلقد أراد أنصار المسيحية الجديدة الاستجابة للمتغيرات والسير بكنائسهم فى مسار ليبرالى يتفاعل مع المستجدات برؤى عملية وواقعية . إلا أن الأصولية البروتستانتية - أولا - واليمين الدينى ، الذى يعد تطوراً ، قد رفضا بشكل قطعى اجتهادات المسيحية الجديدة ، فى عقلنة الحياة الحضرية الحديثة . **واعتبرا كل مؤمن مطالب بنشر الإيمان باعتباره فى معركة مع الأديان والثقافات الأخرى بما فيها مسيحية الآخرين .**

(ب) المأسسة

إن التصورات النظرية التى روج لها الأصوليون فى بداية القرن العشرين كان لابد لها من كيان تنظيمى يؤهلها للتجسيد العملى وللتحقق . لذا يمكن اعتبار عام ١٩٤٢م نقطة تحول مهمة في تاريخ هذا الاتجاه ، حيث تأسست «الرابطة الوطنية للإنجيليين National Association of Evangelicals» وتعد هذه الرابطة الكيان التنظيمى الذى يضم تحت مظلته آلاف التجمعات الأصولية فى أمريكا؛ لذا فإن كثيراً من الباحثين يعدون هذا الكيان «نقلة نوعية» فى تاريخ هذا الاتجاه، وذلك لسببين هما :

الأول : انتقال التحرك الأصولى البروتستانتى من الحركة إلى المؤسسية .

الثانى : الانتقال من الحركة ذات الطبيعة الدينية الأخلاقية إلى المؤسسية التى يمكن أن تلعب دوراً سياسياً وذلك من القاعدة إلى القمة .

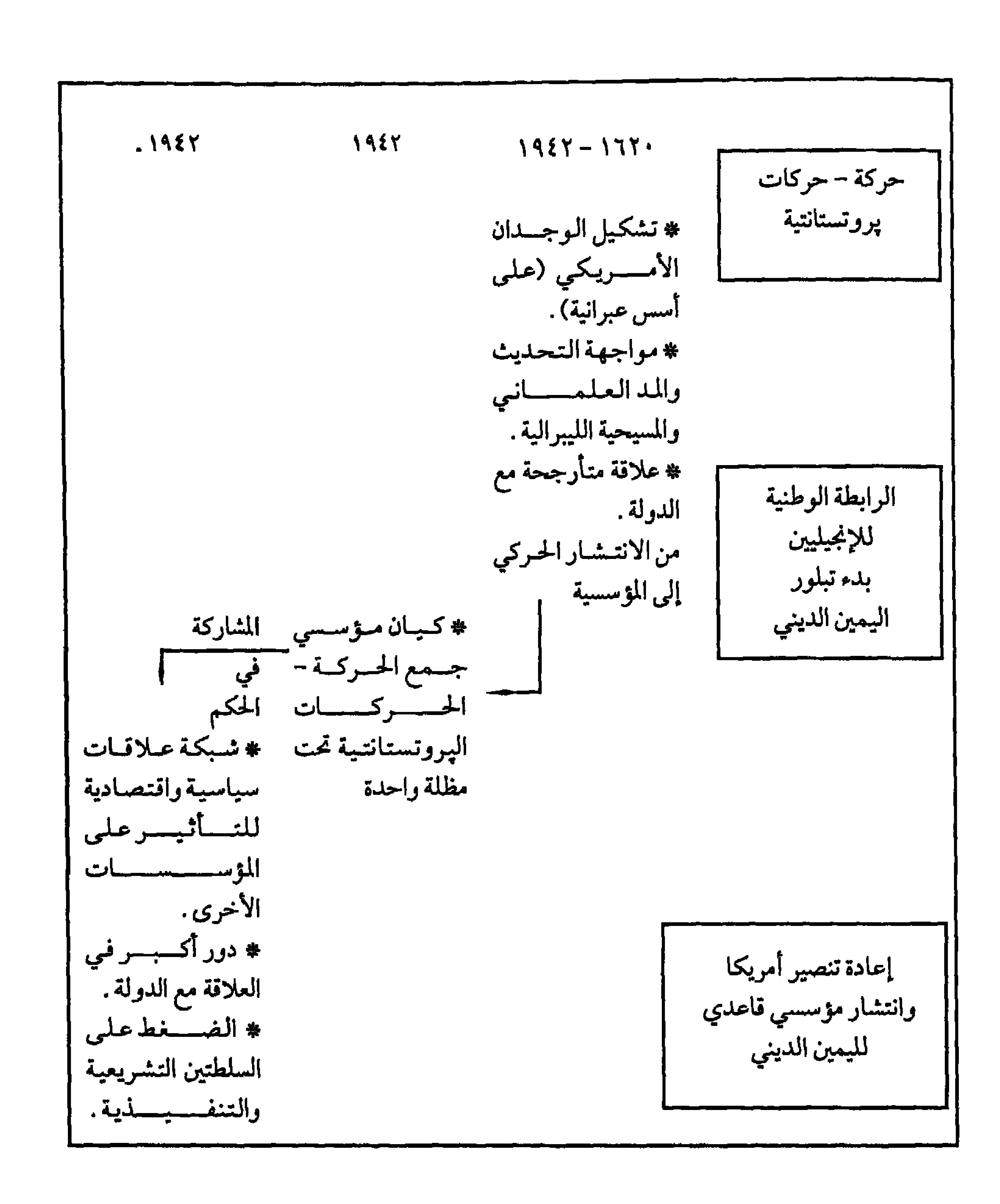
وبالنسبة للسبب الثانى ، فلقد أتاح تأسيس الرابطة ، واكتساب الشكل المؤسسى ، والتسييس الأمور الثلاثة التالية :

(١) القدرة على التأثير والضغط خصوصاً على السلطتين التشريعية والتنفيذية بفعل الانتشار القاعدى الممأسس .

(٢) الانخراط فى شبكة من العلاقات مع الاقتصاديين والسياسيين المؤثرين ، وقد ظهرت نتائج ذلك جليا منذ السبعينيات وفى الانتخابات الرئاسية الأخيرة .

(٣) إتاحة الفرصة لتكوين كيانات مماثلة لاحقا .

وتسهيلاً للقارئ الكريم ، حاولنا أن نضع الرسم التوضيحى التالى لإيجاز مسيرة الأصولية البروتستانتية فى أمريكا وحتى تكُون الرابطة ، والتى تعكس فى رأينا ميلاد اليمين الدينى ، وذلك كما هو مبين فى شكل رقم (٤) .



شكل رقم (٤) مسيرة الأصولية البروتستانتية فى أمريكا

(جـ) الممارسة السياسية

إن بدء تكون الكيانات الائتلافية والتحالفات والروابط ذات الطابع الدينى – السياسى لابد من الوقوف عندها ؛ لأنها تمثل نقطة فاصلة فى مسيرة الأصولية البروتستانتية – اليمين الدينى ، وقد حاول كثير من الباحثين تفسيرها حيث اتفقوا فى الأغلب الأعم على أن تبلور هذه الكيانات قد ساهم إلى حد كبير فى التأثير على السياسة الأمريكية على مدى السنوات العشرين الأخيرة، ليس فى الداخل الأمريكى فحسب وإنما امتد تأثيرها ليشمل السياسة الخارجية الأمريكية أيضًا.

لقد حملت هذه الكيانات أفكار اليمين الدينى التى تتضمن أفكاراً متشددة من الناحيتين الثقافية والاجتماعية كذلك هى أكثر حرفية لنصوص الكتاب المقدس، بالإضافة إلى أن رؤيتهم السياسية تعتمد كثيرا على النص الدينى، وهم يؤيدون برامج الرخاء الاجتماعى لصالح الأغنياء مع دعم البرامج الخيرية للفقراء . وهنا ميز البعض بين هذا الاتجاه وبين التيار الرئيسى للبروتستانت والذى يضم الكنائس الرئيسية : المشيخية، واللوثرية وغيرهما ، كذلك بين اتجاه اليمين الدينى والكتلة الكاثوليكية. وإن لايمنع هذا التصنيف من وجود التداخل فى بعض الأوقات والتطابق فى المواقف نحو بعض القضايا. بيد أن لليمين الدينى الأهمية كونه يتحرك من خلال كياناته المؤسسية فى المجال العام، مستخدما الأساليب والأدوات المتعارف عليها فى سياق الحركة الاجتماعية ـ السياسية. وقد اعتمدوا فى تحركهم على أربعة مستويات من التحرك، الذى بات سياسيا فى المقام الأول، وذلك كما يلى :

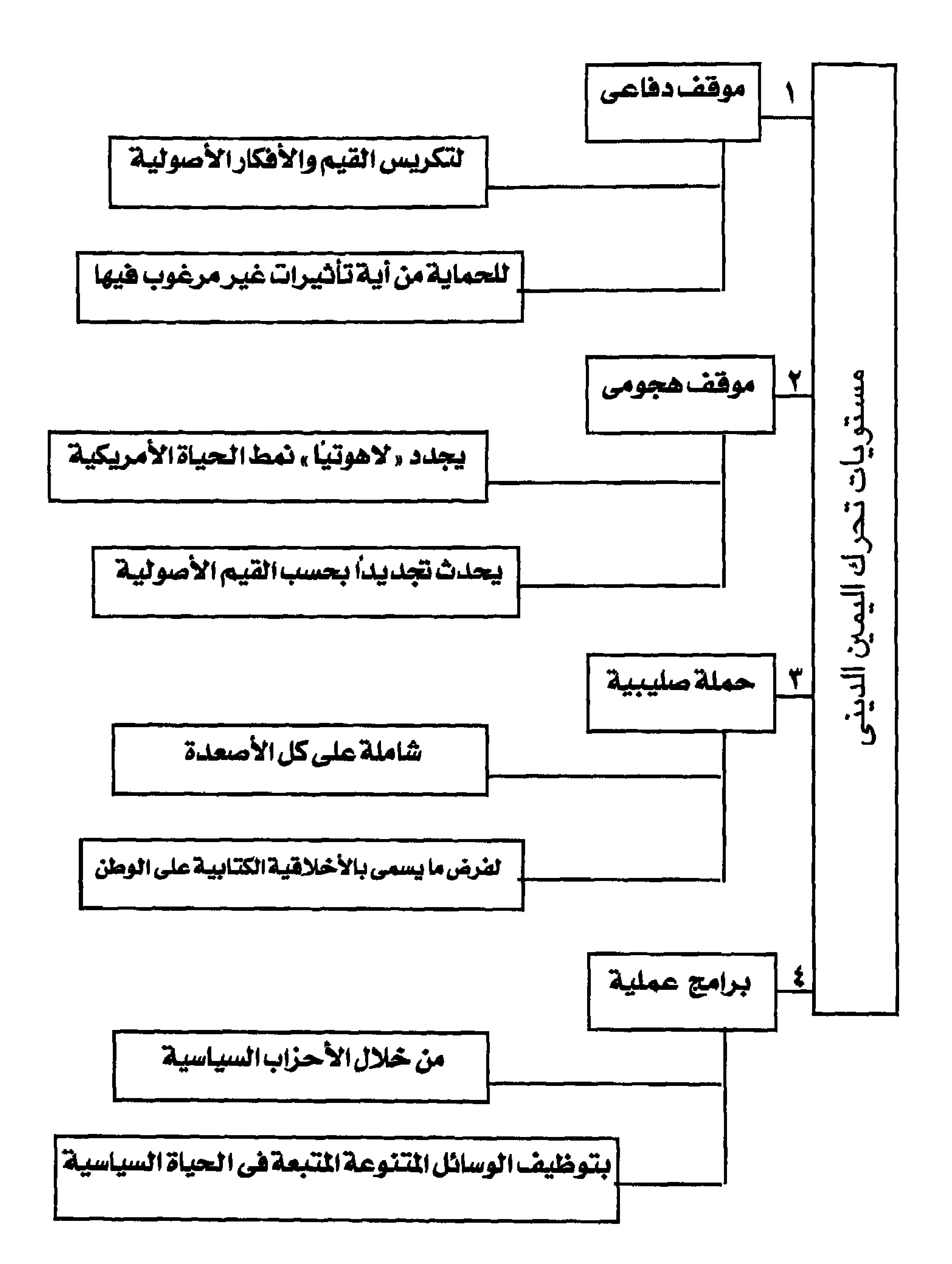
١ ـ تبنى موقف دفاعى Defensive لحماية قيمهم وأفكارهم الأساسية من أية تأثيرات غير مرغوب فيها.

٢ ـ التحول إلى تبنى موقف هجومى Offensive يهدف إلى إحداث تجدد لاهوتى لنمط الحياة الأمريكية.

٣ ـ ويتمثل الموقف الهجومى فى شن حملة صليبية Crusade ، لإعادة فرض ما يسمى الأخلاقية الكتابية (نسبة للكتاب المقدس) Biblical Morality ، على الوطن.

٤ ـ تحقيق ما سبق من خلال البرامج السياسية للأحزاب.

ويعكس التصور السابق لأحد علماء الاجتماع الدينى الكيفية التى تحرك بها اليمين الدينى الأمريكى، وقد حاولنا أن نعبر عنه من خلال الرسم التوضيحى التالى للتسهيل على القارئ الكريم، وذلك كما يلى فى شكل رقم (٥).



شكل رقم (٥) مستويات تحركات اليمين الدينى فى أمريكا

وبالنسبة للمستوى الأخير من التحرك، نجد بات روبرتسون يجتهد فى هذا المقام حيث يؤكد على ضرورة أن يكون للمسيحيين صوت فى الحكومة :
Give Christians a voice in goverment .

ويضع برنامجا من خمسة عناصر وذلك كما يلى :

١ ـ تدريب المسيحيين على القيام بأفعال اجتماعية مؤثرة .

٢ ـ مقاومة الذين يتعصبون ضد الدين .

٣ ـ تنبيه المسيحيين للقضايا المتنوعة وللتشريعات المزمع سنها فى الوقت المناسب .

٤ ـ الترويج للقيم الأسرية (الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الأساسية) .

٥ ـ تمثيل المؤمنين فى كل مستويات الإدارة الأمريكية .

ومن المعروف أن بات روبرتسون هو الذى أسس الائتلاف المسيحى «Christian Coalitio».

إن هذه النوعية من التحالفات ومن قبلها :

ـ منظمة الأغلبية الأخلاقية Moral Majority.

ـ مجلس بحوث الأسرة Family Research Council .

إن هذه النوعية من الكيانات هى التى عملت بالسياسة، واستطاعت منذ عام ١٩٨٠م أن تلعب دوراً أساسيًا ومؤثراً فى الحياة السياسية الأمريكية من خلال التحرك القاعدى، ثم خلق شبكة المصالح بشتى الوسائل المتعارف عليها، وبناء قاعدة تصويتية انتخابية مؤثرة، وأخيرا المشاركة بدرجة أو أخرى فى الإدارة السياسية للبلاد .

ثالثا: اليمين الدينى: الاقتراب والمشاركة من فى السلطة

فمنذ العام ١٩٨٠م بدأ اليمين الدينى صعوده اللافت أثناء حملة ريجان الانتخابية تحت شعار الولادة مرة أخرى كمسيحيين The Born Again Christians حيث يقسم أنصار هذا الاتجاه العالم إلى معسكرين :

معسكر الخير حيث يضم المسيحيين، ومعسكر الشر ويضم أنصار الديانات الأخرى بما فيهم المسيحيون الذين لا يؤمنون بقيم اليمين الدينى(*).

ويلاحظ نظرتهم إلى الآخرين فهم بالنسبة إلى الآخرين: المختارون - المفضلون - الموعودون.

وفى هذا التوقيت برزت مجموعة من الاستراتيچيين الأمريكيين قامت بالتخديم الأيديولوچى السياسى للمفاهيم الدينية، منهم:

- چين كيركباتريك(**) - روبرت تيكر - صموئيل هنتنجتون.

وقد استمر هذا التأثير فى التزايد فى العشرين عاما الماضية وخاصة على الحزبين الرئيسيين فى أمريكا: الجمهورى والديموقراطى دون تمييز. فكارتر الديموقراطى وريجان الجمهورى تبنيا مقولات اليمين الدينى، بل إن المستشارين المقربين لهما كانوا من رموز اليمين الدينى مثل چيرى فولويل. وتشير دراسة حديثة عن الدين والسياسة فى الولايات المتحدة لمايكل كوريت وچوليا كوريت عن اختيارات التصويت الرئاسى فى عامى ١٩٨٨م و ١٩٩٢م، إن حركة اليمين الدينى قد استطاعت أن تؤسس لها وجودا يجمع بين اليمين المحافظ سياسيا واليمين الدينى أيديولوچيا، حيث توحدت الرؤى والتوجهات والممارسات التى امتزج فيها السياسى بالدينى، بهدف تغيير المجتمع الأمريكى جذريا. الأمر الذى دفع أحد الباحثين بأن يصف اليمين الدينى «بأكبر الحركات الاجتماعية التى شهدتها أمريكا فى الربع الأخير من القرن العشرين».

وفى أثناء فترتى حكم كلينتون حاول أن يكون متوازنًا مع تأثيرات اليمين الدينى وكان لديه هامش من المناورة، **بيد أن اليمين الدينى كان قد نجح فى أن يتعاون مع شبكة مصالح تمكنه من كسب العديد من الجولات مثل: إصدار قانون الحرية الدينية**

(*) وهم فى هذا أكثر تشددًا وأصولية من بعض الفقهاء المسلمين الذى قسموا العالم إلى دار الإسلام فى مقابل دار الحرب - الناشر.

(**) المندوبة السابقة للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة.

(وقد قمنا بدراسة هذا الموضوع تفصيلا ودور اليمين الدينى واللوبى اليهودى فى الضغط لإصدار هذا القانون فى كتابنا الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط)، وقيادة الحملة لمحاكمة كلينتون.

على أرضية اليمين الدينى بنى بوش الابن خطته للوصول إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، ولم لا وهو الذى عرف الله بشكل مفاجئ ذات صباح، حيث تقول الرواية الرسمية **إنه حين استيقظ ذات صباح منزعجًا لإفراطه فى الشراب قرر الكف عنه معتبرا أنه اكتشف الله. ودأب بوش على التوجه مرة فى الأسبوع، بصحبة بعض رجال الأعمال فى ميدلاند القلقين بتقلبات الوضع النفطى، إلى طلب الإرشاد الروحى من جماعة سمت نفسها رابطة درس التوراة. فمن فمها يمكن معرفة الكيفية التى تعاش بها حقائق التوراة فى حيوات القادة وأعضاء الطبقة العليا.**

وكانت القاعدة التى اتبعها الرئيس الجديد:

«مادام المرء لا يستطيع أن يضمن بعمله الصالح موقعه فى الجنة؛ لأن هذا مكتوب سلفا، فالثراء قابل لأن يكون علامة على الاصطفاء الإلهى».

وعليه تصبح الثروة وامتلاكها هدفا، وعلى الأغنياء أن يحافظوا على إنجازهم، وفى علاقتهم بالفقراء لا يهم أن يبحثوا عن أسباب الفقر واكتشاف كيفية القضاء عليه، وإنما يكفى تقديم المعونات والإحسانات إلى الفقراء لحل مشاكلهم بشكل مباشر ودون الحاجة حتى إلى البرامج الحكومية والميزانيات الموجهة لذلك، ففى إحدى خطب بوش أثناء الحملة الانتخابية يقول: **«فى كل مرة تشعر إدارتى بمسئولية فى مساعدة الناس سوف ننظر أولا إلى المنظمات المرتكزة على الإيمان وإلى الإحسانات والتنظيمات التابعة للجماعات التى أظهرت استعدادها للحفاظ على القيم..»**. وبالفعل فلقد أنشأ فى البيت الأبيض بعد نجاحه مكتبا للمبادرات المرتكزة على الإيمان Faith - Based of Community Initiatives.

نيط به العمل بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية لتوفير المال الذى يتطلب حل

المشاكل الاجتماعية، قائم على التبرعات والأعمال الخيرية، وليس على سياسات حكومية هيكلية. كما نادى بضرورة تجديد القيم كيما يستعاد الوطن.

في هذا السياق لابد من الإشارة إلى التشريع الخاص بخطة بوش الضريبية التي لاتعترف بالتصاعد الضريبي. . فالضرائب سيئة إذ تصادر الثراء الذي يعود إلى الأفراد وحدهم، الأمر الذي لم يتحمله النائب الجمهوري المخضرم چيمس جيفوردز، حيث أعلن استقلاله عن الحزب الجمهوري وصوت مع الديموقراطيين، فبات الحزب الجمهوري أقلية بصوت واحد للمرة الأولى منذ ١٩٩٤م. . . بيد أن هذا الأمر قد تعدل في انتخابات التجديد التشريعي مؤخرا في المجلسين لصالح الجمهوريين.

إن الاقتصاد الذي بدأ يطلقه بوش ليس قديما فحسب، بل أقرب إلى استبطان ذاكرة البحث عن الذهب، وهذا ما تنطوي عليه فلسفة «التصرف كما يحلو لنا» المنشدّة إلى وعي شبه كولونيالي شبه إقطاعي أكثر بكثير من انشدادها إلى منطق الدولة والتنظيم الحديثين. لقد نقل بوش السؤال من: لماذا تنقب؟ إلى: لماذا لا تنقب؟ إنها «ثقافة النفط»، حيث حرية التنقيب والبحث عن النفط في أي مكان لتحقيق الثراء الذي هو مرادف للخلاص. وهكذا اتحد الاقتصادي بالديني.

ومن المهم أن نلفت النظر هنا إلى القاعدة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تعبر عنها الإدارة الأمريكية الحالية وأنها ذو طبيعة نفطية. فبوش بدأ حياته العملية في مجال النفط كمنسق مشاريع ينظم عمليات الحفر والتنقيب، وعمل كهمزة وصل بين الچيولوچيين وأصحاب الأملاك والمستثمرين مرورا بتأسيسه لشركة صغرى للاستكشاف والتنقيب، ثم دخوله في عدة تجارب اندماجية حتى قامت شركة جديدة عمل عضوا في مجلس إدارتها ومستشارها، وبسبب انتعاش النفط آنذاك (منتصف الثمانينيات) أصبح لبوش عائد مالي ضخم وحصة باعها لاحقًا بسعر مرتفع جداً. نفس الحال مع تشيني فهو منذ ١٩٩٥م رئيس الهيئة التنفيذية لشركة من أكبر شركات الخدمات النفطية في العالم، وقد در عليه عمله عام ٢٠٠٠م دخلا يتجاوز ٣٦ مليون دولار. وبالإضافة إلى بوش الابن وتشيني نائبه، نجد قائمة طويلة من الأسماء التي يضمها طاقم الحكم من ذوي الانتماء النفطي، وذلك كما في الجدول التالي:

الاسم	المنصب الرسمى	المنصب النفطى
كوندوليزا رايس	مستشارة الأمن القومى	بقيت عضوا فى مجلس إدارة شيفرون بين عامى ١٩٩١ و٢٠٠٠.
جايل نورتون	وزيرة الداخلية	بدأت حياتها فى مؤسسة بحثية محافظة تشارك شركات النفط فى تمويلها Mountain Status Legal Foundation.
دون ايفانز	وزير التجارة	ظل رئيسا لفترة لـ: توم براون انكوربوراشن فضلا عن توليه إدارة إحدى شركات التنقيب.
ستيفن جريلز	نائب وزير الداخلية	أحد أعمدة مؤسسة الاستراتيجيات البيئية الوطنية المعنية بدراسة اللوبيات وتشكيلها (تمثل هذه المؤسسة مصالح الصناعات النفطية والكيماوية والتعدينية).
فرنسيس بلايك	نائب وزير الطاقة	نائب الرئيس الأول لكوربوريت بيزنس.
كاتلين كوبر	نائبة وزير التجارة للشئون الاقتصادية	إحدى أهم اقتصاديى ومديرى شعبة الطاقة التابعة لاكسون موبيل كوربوريشن.
توماس وايت	وزير الجيش	عمل نائبا لرئيس خدمات إنرون للطاقة فى ١٩٩٠م.
توماس سانسونيتى	نائب المدعى العام ورئيس شعبة البيئة فى وزارة العدل	شريك فى مكتب محاماة (هولاند آند هارت) متخصص فى مساعدة شركات النفط والغاز حيال القانون الفيدرالى.
دان بروييليت	مساعد وزير الطاقة	يملك حصة مجموعة ألباين أحد الناشطين فى اللوبى النفطى.

جدول رقم (٤)

وتطول القائمة أشخاصًا مؤثرة ومهمة فى الإدارة الأمريكية؛ الأمر الذى يدفع بالقول إنه ما من إدارة فى التاريخ الأمريكى عكست مصالح شريحة اجتماعية كما فعلت هذه الإدارة، والمصالح المقصودة هى النفطية حصرا، إنها إعادة لإنتاج الوعى الرأسمالى فى صورته البكر وبرؤاه البروتستانتية الأولى.

لقد كان لليمين الدينى دوره المؤثر فى دعم چورچ بوش الابن، باعتباره ابنا وفيّا لهم، فى مسيرته الانتخابية بترشيحه - بداية - فى ولاية كارولينا الجنوبية - وفى انتخابات الرئاسة بمرحلتيها. ويقينا كان بوش الابن حريصا على الحضور فى مؤتمرات «الائتلاف المسيحى» أهم وأكبر تجمع سياسى - دينى لليمين المسيحى. إن هذا الحرص قد جعل من اليمين الدينى المسيحى أهميته المؤثرة على الحزب الجمهورى - تماما كما هو الحال مع إيباك - حيث نجده حاضراً بقوة فى الحزب الجمهورى فى ما يقرب من عشرين ولاية أمريكية. **وتشير عدة دراسات حول اليمين المسيحى ومسيرته السياسية فى التسعينيات إلى أن المسيحيين الأصوليين الذين يمارسون السياسة يقتربون من نسبة ٢٠٪ من السكان فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتفيد الدراسات التى تناولت انتخابات الرئاسة الأخيرة إلى فاعلية الدعم الذى قدمه اليمين الدينى لبوش الابن، بما فى ذلك داخل ولاية تنيسى التى ينتمى إليها آل جور، كذلك مدى انتشار هذا التيار خاصة فى الولايات المتحدة الجنوبية، وهو ما يتسق مع النشأة التاريخية لهذا التيار فى جنوب أمريكا.**

١١ سبتمبر واليمين المسيحى.

على أرضية ما تقدم تأتى أحداث ١١ سبتمبر فيبرز اليمين: الدينى والسياسى، ونجد الإدارة الأمريكية ومنذ حدوث هذه الأحداث تستدعى أفكاراً من عينة:

* أن أمتنا شهدت الشر Our nation saw evil إنهم يكرهون قيمنا.
* مسئوليتنا أمام التاريخ: الرد على الهجوم والتخلص من الشر.
* إنه نوع جديد من الشر.. وحملتنا الصليبية Crusade سوف تأخذ وقتا.
* إنها حرب حضارات This is Civilizations Fight.
* صانعو الشر Evil Doers.

ويعطى بيلى جراهام شرف الصلاة على أرواح الضحايا، وهو أهم واعظ دينى فى أمريكا ، وينشط رموز اليمين الدينى فى تعبئة الجماهير والتعبير عن تصورات متطرفة ، بل وعنصرية مستغلين خبرة طويلة فى التعامل مع الإدارة السياسية الحاكمة للتأثير على صناعة القرار وماكينة التشريع من خلال انتشارهم القاعدى وعلاقاتهم المتشابكة .

وتظهر على السلطح مقولة صدام الحضارات والتى تضع الغرب فى مواجهة الآخرين The West and the Rest ، والتى من ضمنهم الإسلام والمسيحية الشرقية .

ويصدر بيان المثقفين (بيان الستين) والذى مثل وثيقة فكرية تعبر عن اليمين فى بعدية السياسى والدينى (لابد من مراجعة الأسماء والمشاركة)، والذى يعمل على تبرير الحرب العادلة استمراراً لأفكار هنتنجتون فى كتاب صدام الحضارات ثم فى كتاب مهم صدر فى العام ٢٠٠٠م بعنوان «Culture Matters» شئون ثقافية .

وهنا تجدر الإشارة إلى كيف تتعامل الإدارة الأمريكية فى عهد بوش مع العالم ، أخذا فى الاعتبار الشأن الدينى ، ففى الزيارة الأخيرة التى قام بها الرئيس بوش لروسيا وأوروبا (فى مايو الماضى ٢٠٠٢)، كانت هناك مقابلة مع القيادات المسيحية غير الأرثوذكسية فى روسيا فى السفارة الأمريكية ، بناءً على توصية من لجنة الحريات الدينية. ولهذه المقابلة دلالة مهمة حيث تعتبر الإرساليات البروتستانتية روسيا أرض تبشير ، وكانت الكنيسة الروسية قد ضغطت في استصدار قانون الأديان الذي يمنع التبشير بأشكاله متضامنة مع القيادات الإسلامية والبوذية فى ذلك. ولا يخفي أن التقارب الأمريكي الروسي يعني تفكيك أي مقاومة تعوق هذا التقارب . كما يشار أيضا إلى ما أعلنه الرئيس بوش في لقاء مع لجنة يهود أمريكا America Jewish Committee في الثالث من مايو ٢٠٠١ حول رؤيته للسياسة الخارجية الأمريكية ودور الدين فى هذه السياسة ، كذلك ضرورة إعمال قانون الحرية الدينية فى عهده بصرامة. وقد تناول الرئيس بوش من ضمن ما تناول الحالة السودانية تفصيلا ، والتى جاءت موافقة لتصور لجنة الحرية الدينية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن للجنة الحرية الدينية الأسبقية فى وضع تصور حول الحالة السودانية منذ عام

١٩٩٧ ، كما أن اللجنة أصدرت تقريرا فى ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٢ أوصى بأمرين هما :

*** حق تقرير المصير للجنوب .**

*** حكومة علمانية تضمن الحرية الدينية ، مع الإشارة إلى أن النفط هو المشكلة كما أنه الحل في الوقت نفسه .**

وهو ما جاء فى تقرير دانفورث ـ نصّا ـ فيما بعد ، الذى سبق وعُين مبعوثا رئاسيّا لدراسة الحالة السودانية بناء على توصية اللجنة .

هذه بعض الأمثلة التى تعكس دور اليمين الدينى الحاكم فى التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية وجعل الدين مكونا من مكونات هذه السياسة(*)، وهو ما كنا قد أشرنا له مبكراً أثناء دراستنا لقانون الحرية الدينية وما سوف يترتب على إصداره فى ظل إدارة تستند فى جانب من شرعيتها على قوى تيار اليمين الدينى

* * *

(*) سوف نتناول تفصيلا دور اليمين الدينى الأمريكى فى السياسة الخارجية الأمريكية فى دراسة منفصلة ، خاصة مع انتشار الفرق الدينية فى أمريكا اللاتينية ودول الأطراف ومقابلة بوش لبابا روما فى نهاية مايو ٢٠٠٢ وأثر على ذلك على السياسة الدولية .

(٨)

الإمبراطورية الأمريكية
ورؤيتها التوسعية فى القرن ٢١

أولا : رؤية بوش للأمن الكونى قبل ١١/ ٩

ثانيا : الأمن الكونى الأمريكى بعد ١١/ ٩

« أمريكا الإمبراطورية » و « لعالم الرعايا »

مقدمة

جاءت إدارة بوش الابن إلى الحكم معلنة عودة اليمين المحافظ لإدارة شئون البلاد والعالم على قاعدة الاقتداء التام بالنموذج الأمريكى، معتبرة إدارة كلينتون مرحلة مؤقتة عطلت ما كان قد بدأ فى فترتى ريجان. لقد جاءت الإدارة الجديدة برؤية أكثر تماسكا لأمريكا وللعالم، خاصة وأن الظرف التاريخى الذى كانت تمارس فيه إدارة ريجان سياستها قد اختلف، فلم يعد هناك الاتحاد السوفييتى، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت قوة وحيدة عظمى، عليها كثير من المسئوليات. يضاف إلى ما سبق أن الرؤية المحافظة لإدارة ريجان كانت سياسية فى المقام الأول مدعومة برؤى محافظة دينية، وإن كانت غير ممثلة فى الإدارة الحاكمة، وهو ما يختلف تماما عن إدارة بوش الابن، حيث حملت هذه الإدارة، وللمرة الأولى تاريخيا، اليمين المحافظ المتشدد ببعديه السياسى والدينى، وهو ما انعكس على رؤية هذه الإدارة لأمريكا وللعالم. **وهى رؤية تتسم «بالمانوية» أو «الثنائية» المباشرة بين الحضارة والبربرية، وبين الخير والشر، وبين النموذج الأمريكى وغير الأمريكى، وضرورة استعادة هؤلاء البرابرة والأشرار لاعتناق النموذج القادر على إنقاذهم، وهو ما يعنى فى الوقت نفسه تحقيق مصالح أمريكا العليا. والوسيلة التى اختارتها هذه الإدارة منذ اليوم الأول لتوليها الحكم لتحقيق هذه الاستعادة هى استخدام القوة.**

أولا: رؤية بوش للأمن الكونى قبل ٩/١١

لذا فإنه من الأهمية بمكان استعادة المفهوم الذى طرحه الرئيس بوش الابن بعد خمسة شهور من توليه الحكم، وتحديدا فى مايو من العام ٢٠٠١م (قبل أحداث ١١ سبتمبر) حول رؤيته «للأمن الكونى» حيث طرح «مشروع الدرع الأمريكية المضادة

للصواريخ»، وهو نفس الشهر الذى طرح رؤيته الاقتصادية بالمزيد من الإعفاءات الضريبية للأغنياء، فبدا الأمر وكأنه يقدم رؤيته اليمينية كاملة على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية، والتى تعكس تشدداً واضحًا. لقد اعتبر بوش فى الأسبوع الأول من مايو ٢٠٠١م أن معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الذاتية الدفع التى وقعتها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتى السابق عام ١٩٧٢م، واعتبرت حجر الزاوية للاتفاقات الدولية للحد من التسلح، قد مثلت ضرورات مرحلة ماضية، ولم تعد الآن تناسب النظام العالمى القائم على زوال النظام الثنائى القطبية، ولا التطورات التكنولوچية فى القرن الجديد، بل إن الأمر بات عائقا فى وجه أمن الولايات المتحدة، بل وأمن العالم كله.

فعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفييتى وانتصار أمريكا فى الحرب الباردة، فإن العالم لم يزل فى نظر الإدارة الأمريكية الجديدة يتضمن كثيراً من الأخطار؛ بسبب بعض الدول بما تملكه أو تسعى إلى امتلاكه من أسلحة نووية، وهى ما وصفها الرئيس بوش بالدول «المارقة» و«العدوانية»..

لقد كان الدافع لفوض هذا المشروع هو تحقيق السيادة الكونية Global Dominance وهو امتداد لما كان قد طرحه الرئيس ريجان لاستخدام الفضاء فى الحرب دفاعا عن أمريكا، بيد أن المشروع الجديد يعتمد على نصب شبكة دفاع توفر الحماية للأراضى الأمريكية ضد صواريخ محتملة قد تطلق ضدها، وفى الوقت نفسه يحمل المشروع الجديد ما يعرف بمفهوم الردع الاستراتيچى، حيث تحافظ أمريكا بالإضافة إلى القدرة الدفاعية على منع صواريخ الخصوم من الوصول إلى الأرض الأمريكية من حيث المبدأ. فالمشروع يحمل بعداً دفاعيًا وبعداً وقائيًا، والذى يعنى فى الواقع الهجوم والردع. إن هذا المشروع كان مثار جدل كبير بيد أن الإدارة الأمريكية حسمت أمرها نحوه، فالهيمنة وسيادة النموذج المنتصر والنزعة الإمبريالية لمنع ومواجهة ما يسمى «بفترة بيرل هاربور» Face a Space Pearl Harbor.

وذلك كما جاء فى دراسة مهمة بعنوان «Lost in Space» نشرت فى عدد فورين أفيرز فى مايو ٢٠٠١م قبل شهور من أحداث ١١ سبتمبر، وكانت محل جدل كبير وخاصة مع تكلفتها الكبيرة التى قد تجاوز ١٠٠ مليار دولار، ولكنها كانت تكلفة التحرك الإمبراطورى الأمريكى الكونى.

ففى التقارير التى ناقشتها إحدى أهم اللجان حول هذا الموضوع وقد ترأسها رامسفيلد قبل اختياره وزيرا للدفاع جاء فيها:

«إن حرب الفضاء أصبحت يقينًا واقعيًا» Virtual Certainty .

« ونحن نعرف أنه تاريخيا فإن كل وسط: الجو - والبر - والبحر، قد شهد صراعا. الواقع يقول إن الفضاء لن يشهد اختلافا كبيراً».

وأوصت اللجنة بتطوير أفضلية القدرات الفضائية الكواكبية:Superior Space» Capabilities .

على هذه الخلفية تحركت الإدارة الأمريكية الجديدة، إنها خلفية كما أوضحنا من خلال وثيقة السياسة الخارجية لكوندوليزا رايس تحمل سمات:

«يمينية من حيث الأيديولوجية ببعديها السياسى والدينى، ومصلحة قومية عليا لابد من تحقيقها كونيا اقتصاديا وثقافيًا. تتجاوز كل ما تحركت من أجله على مدى قرون سابقة، إنها الحركة التى تعكس كيانًا إمبراطوريًا يسعى للوجود فى كل بقعة من بقاع الأرض».

لقد جاءت الإدارة الأمريكية الجديدة وأمامها خيارات استراتيجية ثلاثة هى:

- إما التعاون مع القوى الدولية ضمن مفهوم التعددية القطبية.
- وإما اعتماد سياسة كلاسيكية قائمة على توازن القوى.
- وإما اعتماد استراتيجية القطب الواحد على قاعدة التفوق والهيمنة.

*** اختار الرئيس بوش الاختيار الثالث كعقيدة ومبدأ لإدارته سياسيًا واستراتيجيًا،** حيث يتسق ذلك مع رؤيته اليمينية المتشددة (سياسيا ودينيا) كذلك للمشروع المطلوب وصله مع ماقام به ريجان، وفى الوقت نفسه يجسد طموحات وتصورات القاعدة الاجتماعية التى جاءت به إلى الحكم. كل ما سبق تصادف وإن واكبه فراغ دولى لابد من ملئه؛ حتى لا تعم الفوضى وحتى لاتتأثر المكانة الأمريكية، خاصة وإذا كانت عليها رسالة مقدسة لابد من تحقيقها. بيد أن هذا يحتاج إلى الثروة من حيث المبدأ، والتى تمكّن من تحقيق هذه الرسالة، كذلك السيطرة على مصادرها أينما كانت لاستمرارية هذه السيطرة المقدسة، وفى هذا المقام يقول پول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع: **«ينبغى منع أية قوة معادية من السيطرة**

على مناطق يمكن لثرواتها أن تجعل من هـذه القوة، قوة عظمى. كما ينبغى تثبيط عزيمة الدول الصناعية المتقدمة إزاء أية محاولة منها لتحدى زعامتنا أو لقلب النظام السياسى والاقتصادى القائم، كما علينا التنبه والتوقع لأى بروز محتمل لمنافس لنا على مستوى العالم».

ويشير مايكل كلير ـ الخبير الأمريكى فى دراسات الأمن العالمى ومؤلف كتاب الحروب على الموارد ـ « **أن التحرك الأمريكى للسيطرة على موارد العالم وبخاصة النفط والغاز سوف يثبت التاريخ أنها أكبر عملية وضع يد على النفط فى التاريخ . . تؤمن مئات المليارات من الدولارات لشركات النفط الأمريكية ـ ومعظمها مرتبط بمسئولين كبار فى إدارة بوش ـ وتساعد على تفادى أزمة طاقة مستقبلا فى الولايات المتحدة».**

فى هذا السياق يؤكد ريتشارد هاس مدير مكتب التخطيط السياسى بوزارة الخارجية الأمريكية على ما أسماه بمبدأ «الإدماج» حيث قال:

«إن الهدف الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية فى القرن الواحد والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى فى الترتيبات التى ستدعم عالـمًا يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، . . .».

وهى فكرة نجده يضغط لتنفيذها بعد أن أصبح أحد العناصر المهمة فى الإدارة الأمريكية الحالية بعد أن كان يبشر بها من قبل، ويمكن مراجعة كتابه«Honey Vinegar » حيث يتناول بعض البلدان ويرسم سياسة كيفية ربطها بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أنتج كل ماسبق عدداً من المبادئ فى بداية حكم الإدارة الأمريكية، وذلك كما يلى:

- ممارسة القوة العسكرية.
- التحرك بشكل منفرد.
- الترويج للقيم الأمريكية: ثقافيًا ودينيًا.

وبالنسبة للمبدأ الأخير نجد أمريكا تختلف وتتفق مع التمدد الأوروبى التاريخى تتفق من حيث استعادة ثلاثية:

الفرق ، كما أوضحنا من قبل ، أن أوروبا كانت توظف الدين من أجل الهيمنة وفى الوقت نفسه مخلصة للنموذج «الويستفالى» الذى يفصل الدين عن الدولة ، فالدين لدى أوروبا كان وسيلة ، **بينما فى النموذج الأمريكى فإن الدين والقيم صنوان ويمثلان عنصراً أساسيًا فى التوسع الأمريكى .**

وبالرغم من أننا من الذين لا يقفون كثيرا عند حادث الحادى عشر من سبتمبر ، واعتباره دافعا للسلوك الأمريكى التالى بما يعبر عن استراتيچيات ، كما لو أنها نتاج للحادث - مع تقديرنا لجسامة الحادث فى ذاته - إلا أنه لاشك قد حفز الإدارة الأمريكية الحالية بالإسراع بما كانت تراه منذ توليها الحكم ، بل وأثناء الحملة الانتخابية خاصة فيما يتعلق بالعالم . والقارئ لكل الخطابات والوثائق الصادرة عن الإدارة الأمريكية سوف يجد حضورا للثلاثية سابقة الذكر . فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد خطاب بوش الذى أعلنه عند تقدمه للترشيح للرئاسة ألقاه فى ولاية كارولينا الجنوبية ، يتضمن العناصر الثلاثة التى أشرنا إليها ، ويذكر أن وولفوفيتز قد ساهم فى إعداده حيث جاء فيه :

«إنه لأمريكا زمن القوة العسكرية التى لا منافس لها ، وزمن الأمل الاقتصادى ، والنفوذ الثقافى ، إنه بحسب فرانكلين روزفلت : السلام الذى يأتى به الانتصار الساحق» . وتكررت هذه الخطابات والأقوال ، حيث عكست بشكل محدد مع وصول الإدارة الجديدة إلى الحكم ما يمكن تسميته الموقف الأمريكى الاستراتيچى والذى نوجزه فى أمرين هما :

١ - رؤية فكرية حاكمة لعمل الإدارة الأمريكية نحو أمريكا والعالم .

٢ - محاور تنفيذ هذه الرؤية .

أولا : الرؤية الفكرية الحاكمة لعمل الإدارة الأمريكية نحو أمريكا والعالم ، حيث تتضمن العناصر التالية :

أ - السيادة الأمريكية على العالم فى شتى المجالات .

ب - تحقيق المصلحة القومية الأمريكية بشتى الوسائل .

جـ - النموذج الأمريكى هو النموذج الذى يجب أن يحتذى .

د - هناك نظرة أمريكية واحدية للعالم وللتاريخ يجب أن تستوعب قوميا ودينيا .

هـ- تطبيق مبدأ الخيار - صفر فى العلاقات الدولية، حيث لاشىء قابل للمساومة.

و- تقسيم العالم إلى مجالات حيوية هى:

الصين - روسيا - ثروات آسيا - دور أوروپا.

ثانيا: محاور تنفيذ هذه الرؤية:

سوف تعمل الإدارة الأمريكية الجديدة، على التحرك فى المحاور التالية:

أ- المحور الثقافى - الحضارى الدينى.

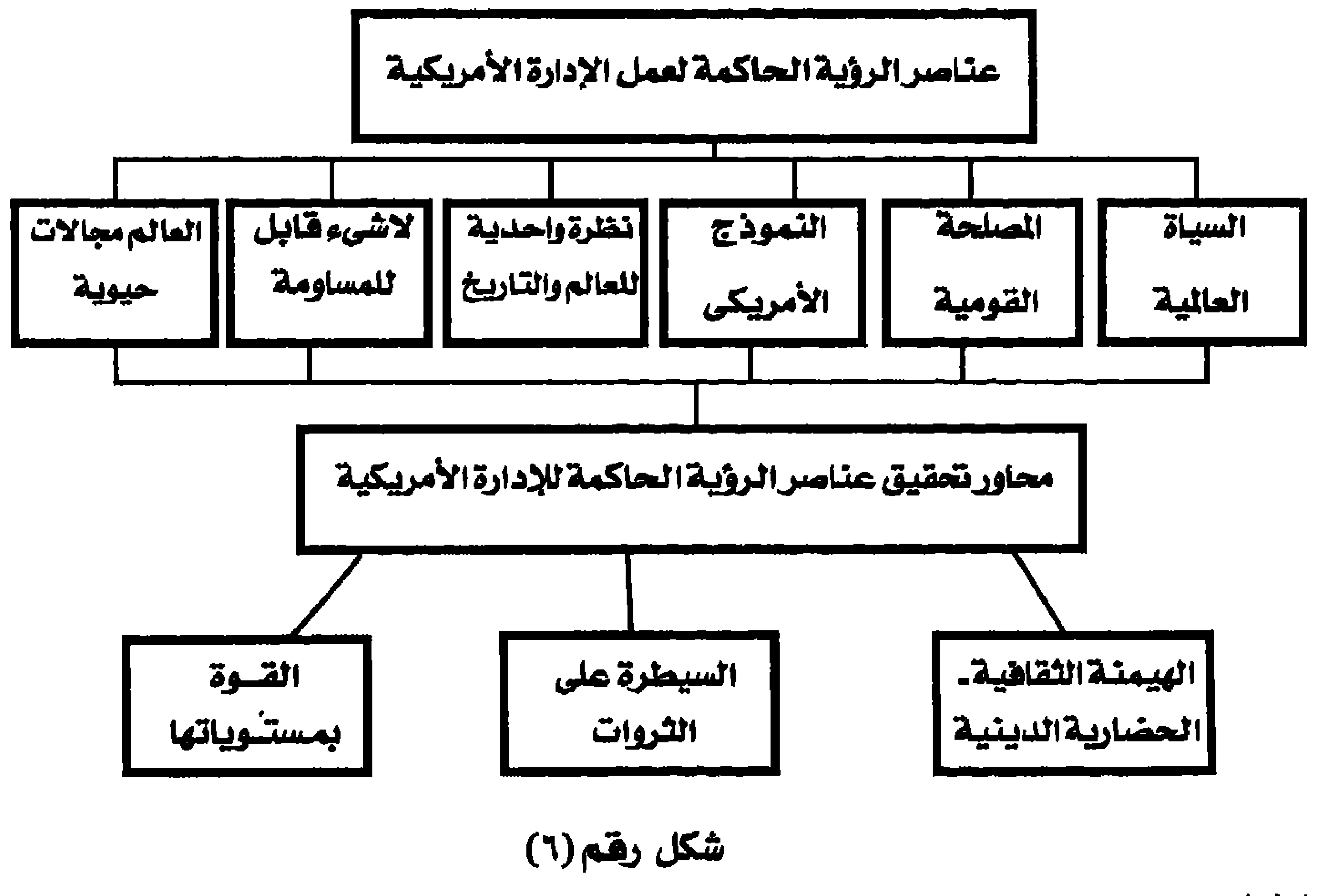
حيث النموذج الأمريكى هو النموذج الذى لابد من الاقتداء به ولو قسراً.

ب- المحور الجغرافى - السياسى.

حيث ضرورة السيطرة على الثروات والموارد فى كل بقعة من بقاع العالم. السيطرة على منطقة أوراسيا بحسب بريجنسكى، والتى تمتد من البرتغال إلى اليابان مرورا بأوروپا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والصين. التأكيد على منع المنافسة أو المناهضة من قبل القوى المؤثرة مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروپى.

جـ- استخدام القوة بأنواعها: النووية، الكيماوية، البيولوچية متى لزم الأمر.

وتسهيلاً للقارئ الكريم نوجز رؤية الإدارة الأمريكية ومحاور عملها فى الشكل التالى:



شكل رقم (٦)

ثانيا: الأمن الكونى الأمريكى بعد ١١/ ٩: «أمريكا-الإمبراطورية» و«العالم-الرعايا»:

على الرغم من أن الرؤية الاستراتيجية الأمريكية كانت متبلورة وواضحة السمات، إلا أنه مما لاشك فيه أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد أدت إلى الدفع بالمؤسسة العسكرية لتكون فى واجهة المشهد الأمريكى، بل وتجرى ما أسماه رامسفيلد: «Transforming The Military» التى أعلنها فى مقال له فى مجلة فورين أفيرز فى مايو من العام الماضى، حيث أشار إلى ضرورة الأخذ باستراتيچية جديدة تناسب المستجدات وتتجاوز ما كان مطروحا عقب الحرب الباردة وكان يسمى:

«استراتيچية موقعين حربيين كبيرين» Two major - Theater War.

لقد كانت هذه الاستراتيچية تمكن أمريكا وقواتها العسكرية من خوض حربين فى موقعين مختلفين. إلا أن رامسفيلد يعلن تجاوز المؤسسة العسكرية عن الاستراتيچية السابقة التى لا تفى بمواجهة التحدى الذى جد فى القرن الجديد للدفاع عن الوطن ضد المجهول غير مرئى وغير المتوقع. وعليه تم تحويل الاستراتيچية العسكرية القائمة على مواجهة الخطر Threat - Based إلى استراتيچية تعتمد شحذ القدرات- Capabilities Based بشتى الطرق وفى كل الاتجاهات دون انتظار الخطر. وذلك بتوفير الردع فى أربعة مسارح عمليات فى الوقت نفسه Deterrence in Critical Theaters ومساندة ذلك الردع بالقدرة اللازمة لإلحاق الهزيمة الحاسمة والسريعة بعدوين فى وقت واحد. **وإلى جانب ذلك تم اقرار إمكانية تنفيذ هجوم شامل كاسح واحد، فى أى وقت ضد عدو محدد، بما يشتمل عليه هذا الخيار من احتلال عاصمة ذلك العدو وتغيير نظام الحكم فيه.**

وفى هذه الرؤية حول مستقبل المؤسسة العسكرية الأمريكية حدد رامسفيلد استراتيچية أسماها الخطوات الست A Six - Step Strategy حيث تتضمن ما يلى:

١ - حماية الوطن الأمريكى وقواعده عبر البحار.

٢ - ضمان تأمين القوة الأمريكية فى مواقع العمليات البعيدة.

٣ - حرمان أعداء أمريكا من الملجأ، والتأكيد من أن يدركوا أنه لايوجد مكان آمن فى العالم يحميهم من أن نصل إليهم.

٤ ـ حماية شبكة معلوماتنا من أى هجوم .

٥ ـ استخدام تكنولوچيا المعلومات لربط القوى الأمريكية المختلفة ببعضها البعض فى العمليات الحربية .

٦ ـ تحقيق سيطرة غير مقيدة على الفضاء وحماية القدرات الفضائية الأمريكية من أى هجوم عدائى .

لا يخفى على القارئ الكريم أن هناك خطًا فكريًا ممتدًا أبرزناه أولاً من خلال وثيقة السيدة كوندوليزا رايس أثناء الحملة الانتخابية ، وتبلور فى العديد من الرؤى على مدى سنتى حكم الإدارة الأمريكية الحالية ، بالطبع أخذ شكلاً أكثر حدة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، إلا أن الرؤية العامة كانت موجودة . وقد تبلورت بشكل محدد فيما عرف باستراتيچية الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية :

«The National Security Strategy of The United States of America».

والتى أعلنت فى ٢٠ سبتمبر الماضى .

وتتضمن هذه الاستراتيچية رؤية الإدارة الحالية للعالم ، وقد قسمت هذه الاستراتيچية إلى تسعة أقسام عقب مقدمة بقلم چورچ بوش وذلك كما يلى :

١ ـ نظرة عامة على استراتيچية أمريكا الدولية .

٢ ـ الدفاع عن التطلعات من أجل الكرامة الإنسانية .

٣ ـ تقوية التحالفات لدحر الإرهاب العالمى والعمل من أجل منع الهجوم علينا وعلى أصدقائنا .

٤ ـ العمل مع الآخرين لوقف النزاعات الإقليمية .

٥ ـ منع أعدائنا من تهديدنا وتهديد حلفائنا وأصدقائنا بواسطة أسلحة الدمار الشامل .

٦ - الحث على مرحلة جديدة من النمو الاقتصادى العالمى عن طريق الأسواق والتجارة الحرة.

٧ - توسيع دائرة التنمية وذلك بفتح المجتمعات وتأسيس البنية التحتية للديموقراطية.

٨ - تطوير جداول أعمال للتعاون العملى المشترك مع باقى المراكز الرئيسية للقوة العالمية.

٩ - تحويل مؤسسات الأمن القومى الأمريكية كى تستجيب للتحديات وفرص القرن الواحد والعشرين.

إن هذه الاستراتيچية - فى تقديرنا - لم تأت بجديد، فهى تتفق مع التوسع الإمبراطورى الذى سلكته الولايات المتحدة الأمريكية منذ القرن التاسع عشر، بعد أن قامت ببناء قوتها الذاتية واعتمدت ما أسميته مبدأ التوسع من «الداخل إلى الخارج»، (كما أوضحنا فى هذا الكتاب) من جانب كذلك تتفق مع رؤية الإدارة الأمريكية لأمنها القومى منذ تسلمت مهامها، أى فى يناير ٢٠٠١م وقبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر. وهل تخرج العناصر المكونة لهذه الاستراتيچية عن ما طرحته كوندوليزا رايس فى وثيقتها التى أشرنا إليها من قبل أو ما أعلنه كثير من الاستراتيچيين سواء الذين يعملون فى الإدارة الأمريكية أو خارجها؟. إن النزوع الإمبراطورى فى تقديرنا ليس جديداً على أمريكا، إنما هو مرافق لتاريخ أمريكا وهذا ما حاولنا تأكيده فى دراستنا.

إن الهدف الأمريكى هو «الاستئثار» بالعالم، والحيلولة دون صعود أى منافس محتمل، وإطلاق يد الآلة العسكرية الأمريكية فى الدفاع عن المصالح القومية لأمريكا بتطبيق مبدأ الحرب الوقائية - الاستباقية Preemptive War حيثما تدعو الضرورة إلى ذلك من دون التقيد بالشرعية الدولية، ولا احترام السيادة الوطنية للدول، وهو ما يمثل تحولا أكيداً فى منظومة العلاقات الدولية التى كانت قائمة على فكرة المجتمع الدولى - حيث أعضاء هذا المجتمع متساوون فيما - بينهم واحترام

السيادة الوطنية. **ولاشك أن المفهوم الإمبراطورى هو مفهوم نقيض لفكرة احترام الحدود والسيادة الوطنية للآخرين ، حيث يفترض الامتداد والضم، وأن العالم لا يتكون من دول فى إطار مجتمع دولى وإنما الإمبراطورية تعنى مساحة جغرافية ممتدة يسكنها رعايا، فالإمبراطورية تعنى السلطوية الأبوية حيث الرعايا لا حقوق لهم ولايسمح لهم بمشاركة من أى نوع. وعليه ترفض الإدارة الأمريكية دعم القانون الدولى أو تأسيس محكمة جنائية دولية، أو قبول معاهدات ملزمة فى مجال البيئة.**

وتفترض الوثيقة ديمومة النموذج الأمريكى من جهة وأنه النموذج الوحيد القابل للاستمرار، وذلك كما جاء فى المقدمة:

«إن الصراعات الكبرى فى القرن العشرين بين الحرية والشمولية قد انتهت بنصر حاسم لقوة الحرية - وبنموذج وحيد للنجاح القومى قابل للاستمرار Single Sustainable Model..

ويكرر بوش فى مقدمة استراتيجية الأمن القومى ثلاثية القوة العسكرية والاقتصاد القوى والتأثير السياسى، وهو مادرج على الإعلان عنه منذ الحملة الانتخابية.

ومن ضمن نصوص الاستراتيجية نجد الأفكار التالية :

- توسيع مصادر الطاقة وتأمين الحصول عليها.
- الأخذ بالنظام الاقتصادى الذى يعتمد على السوق ومؤسسات السوق ، حيث إنها تصلح لكل الاقتصادات: الصناعية أو الناشئة أو الدول النامية.
- دعم كفاءة البنك الدولى وما شابه، حيث إن الولايات المتحدة ملتزمة بأچندة للإصلاح الشامل.
- حان الوقت لإعادة التأكيد على الدور الأساسى للقوة العسكرية الأمريكية ، فالقوة التى لا تضاهيها قوة للجيش الأمريكى - أسهمت فى حفظ السلام فى بعض مناطق العالم الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية.
- مهمة الناتو الدفاع الجماعى عن تحالف الديموقراطيات.
- يجب ردع التهديد قبل انطلاقه.

ونأتى للفقرة الأهم :

«الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكى ومصالحنا فى الداخل والخارج من خلال تحديد التهديدات والقضاء عليها قبل وصولها إلى حدودنا . وبينما ما زالت الولايات المتحده مستمرة فى جهودها لضمان الحصول على دعم المجتمع الدولى ، إلا أننا لن نتردد فى اتخاذ خطوات من جانب واحد ، إذا لزم الأمر . . . كما أننا سنشن حرب أفكار للانتصار فى المعركة . . »

إن السلوك الإمبراطورى أو الإمپريالى «الخير» بحسب الاستراتيچيين الأمريكيين أنفسهم يعود إلى ما قبل تأسيس الدولة ـ الأمة والتى تأسست فى إطارها منظومة العلاقات الدولية عقب وستفاليا . **فالإمبراطورية الجديدة تتحرك فى فضاء كونى هو أقرب إلى السوق ، حيث الدول ما هى إلا أسواق لحركة التجارة والتدفق المالى الخاص بالإمبراطورية والدول ـ الأسواق هى مساحة ممتدة تابعة للإمبراطورية ، وعليها ـ الإمبراطورية ـ أن تؤمن هذه الأسواق ، وبالتالى لابد من تنظيم حملات عسكرية أمنية قادرة على بلوغ أى موقع فى العالم للسيطرة من جهة على الأسواق ولتأمينها من جهة أخرى . هذه الأسواق ـ الدول هى النظام العالمى الجديد أو العولمة التى تم الترويج لها بعد الحرب الباردة .**

هذه الأفكار هى ما جعلت البعض يستدعى من الذاكرة التاريخية **«النمط الإمبراطورى البريطانى»** فى الاستفادة من مزاياه وتجنب عوامل ضعفه مثلما يقول چوزيف ناى فى كتابه «Paradox of American Power» فى معرض حديثه عن الإمبراطورية البريطانية باعتبارها قوة غالبة Preponderant Power تماما كما هى الحالة مع أمريكا اليوم حيث المطلوب :

(١) تحقيق توازن للقوى بين القوى الكبرى .

(٢) تحقيق نظام اقتصادى دولى .

(٣) تحقيق مصالح دولية مشتركة مفتوحة مثل حرية الإبحار كما كان وقت الإمبراطورية البريطانية مع قمع القرصنة . فى هذا المجال يتم تطوير المفهوم ليشمل البيئة ، الفضاء ، . . . إلخ .

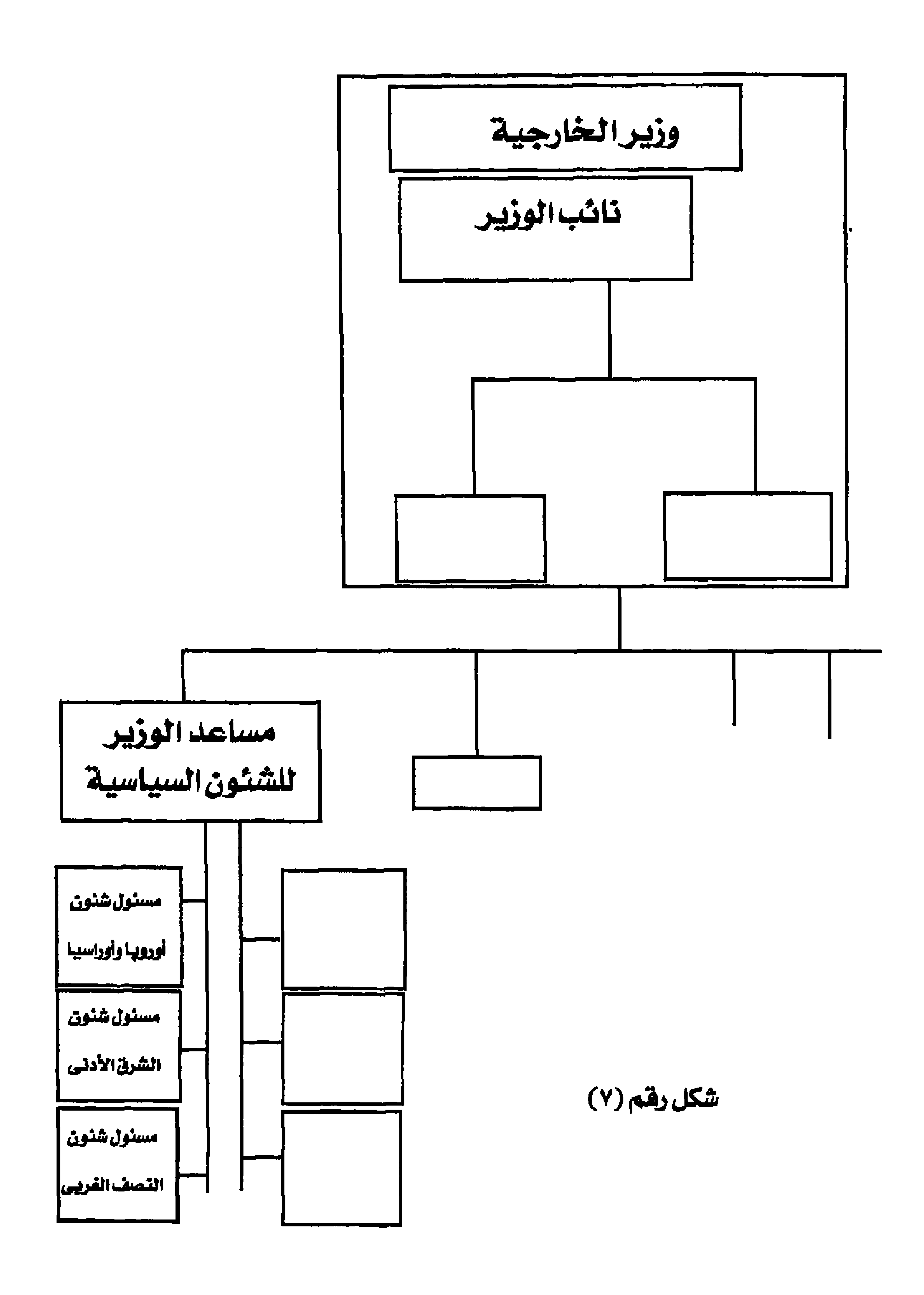
ويبدو أن التعلم من خبرة الإمبراطورية البريطانية لم يعد مجرد رأى يطلقه البعض بل بات اتجاها يبشر به العديد من الباحثين والمفكرين، وتكفى الإشارة إلى الكتاب الذى صدر عقب ١١ سبتمبر والذى حمل عنوان: «عصر الإرهاب» والذى شارك فيه العديد من الاستراتيجيين على رأسهم پول كينيدى حيث ركز المشاركون على تقديم أفكار وتصورات تصب فى إتجاه دعم أمريكا كقوة مطلقة على كل الأصعدة، كذلك كيفية الاستفادة من دروس الماضى فيما يتعلق بالإمبراطورية البريطانية

ومما يلفت النظر أن پول كينيدى نفسه الذى حذر فى كتابه الأشهر من القوة المتضخمة للولايات المتحدة فى السابق، نجده يحاول من خلال مجموعة من المقترحات جعل أمريكا تتجاوز ما حدث فى ١١ سبتمبر، وتأكيد ممارسة أمريكا لقوتها وبخاصة فى المجال الاقتصادى وخاصة أن القوة، لديه، لم تتغير منذ روزفلت وتشرشل، ويدعو إلى سرعة شفاء الوطن الأمريكى من الجرح.

بيد أن كل ذلك سوف يحدث تحت ما عبر عنه البعض بعسكرة العالم، بل واستعادة تقسيم للعالم بشكل أقرب للتقسيم الذى كانت تعتمده الإمبراطورية البريطانية من جانب، وكذلك ما تطلبه استراتيچية الإمبراطورية الجديدة والتوفيق بينهما. وعليه تم تجديد هيكلة وزارة الخارجية، وإعادة ما يسمى التقسيم المناطقى وذلك كما يلى:

- مسئول شئون أوروپا وأوراسيا.
- مسئول شئون الشرق الأدنى.
- مسئول شئون النصف الغربى.

ويلاحظ اختفاء تعبير الشرق الأوسط، كذلك استعادة تعبير إمبراطورى قديم هو نصف الكرة الغربى، كذلك تعبير بريطانى قديم هو الشرق الأدنى، وأخيراً تكريس تعبير أوراسيا.



شكل رقم (٧)

وتعكس هذه الهيكلية الجديدة استجابة للتوسع الإمبريالى - الإمبراطورى الأمريكى وبحسب المفاهيم التى تطرحها رؤية هذا التوسع .

إن اللحظة الحالية ليست طارئة أو ناتجة عن أحداث ١١ سبتمبر، إنما هى استمرار لمسيرة طويلة للتوسع الأمريكى من الداخل إلى الخارج لفرض تصور تراه أمريكا صالحا للجميع. لقد تعددت الإدارات الأمريكية وتوالت، وقد حاولت أن تميز نفسها سواء كانت إدارات ديموقراطية أو جمهورية، بيد أن القراءة التاريخية (كما أوضحنا) عكست لنا أنه لم تكن هناك اختلافات جوهرية بينها حول رؤى الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بل يمكن القول إن الإدارة الحالية قد استطاعت أن تجمع بين ما كان يتصور أنه «اختلافات» وتنجز رؤية شاملة تسوى بين هذه الاختلافات، بالإضافة إلى حضور المكون الدينى فى هذه الرؤية.

وهنا ربما يكون من المناسب أن نختتم بما جاء على لسان بوش فى حديثه مع بوب وودوارد فى الكتاب الصادر مؤخرا: «بوش محاربا Bush at War »:

- إن أية اتجاهات تحققها الولايات المتحدة «منفردة» سترفع من مقدرتها على بناء التحالفات الدولية.

- هناك نظام «للقيم» لايمكن «المساومة» عليه، وهذه هى القيم التى« نحمدها» و«نتمسك» بها. وإذا كانت هذه القيم خيرة بالنسبة لشعبنا، فإنها خيرة كذلك بالنسبة للشعوب الأخرى، وهذا لايعنى أننا نفرضها، بل يعنى أنها «قيم إلهية» هذه ليست قيما خلقتها الولايات المتحدة.. هذه قيم الحرية والطبيعة الإنسانية وحب الأمهات لأطفالهن...

- فى هذه اللحظة من لحظات التاريخ، إذا كانت هناك مشكلة عالمية فإن دورنا هو أن نتعامل معها ونحلها. هذا هو ثمن القوة.. وهو ثمن المكانة التى نحتلها.

أوجزت العبارات السابقة ما حاولنا أن نرصده على مدى صفحات هذا الكتاب، والتى كنا قد لفتنا النظر إليها منذ وقت مبكر وتأكدت لاحقا مع الوقت، **إن ما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر قد أزاح النقاب عن مسيرة ممتدة لقارة جديدة قامت على التوسع والهيمنة والتنقيب وامتلاك أرض جديدة دوما، مسلحة بقوة عسكرية ومنظومة قيمية - دينية تبرر ذلك. ولعل أول خطوة للتعامل مع هذا الواقع هو محاولة فهمه من داخله، وهذا ما حاولنا جاهدين أن ننجزه.**

مصـــادر فصول الكـــتاب

الفصل الأول:

١ ـ برتران بادى ومارى كلود سموتس، انقلاب العالم وسوسيولوچيا المسرح الدولى، ترجمة سوزان خليل، كتاب العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢ ـ سمير مرقس، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الشروق، ٢٠٠١، والحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط، ميريت، ٢٠٠٠م.

٣ ـ مارسيل ميرل، سوسيولوچيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦م.

4-Scott Thomas, Religion &International Society, in Religion, Globalization and Political Culture in the Third World, edited by Jeff Haynes, Macmillan Press, 1999.

5- Benjamin R. Barber, Jihad Vs. MacWorld, Terrorism's challenge To Democracy, (with new introduction by the author) Ballantine Books, 2001.

6-Anthony Giddens, The Consequences of Modernity, Stanford University Press, California, 1990.

7- Peter Beyer, Religion and Globalization, Sage Pub, 1999.

8- Malcolm Waters, globalization (2nd edition), Routledge, 2001.

9- Phil Marfleet, Globalization & Religious activism, in Globalization and the Third Word, edited by Ray kiely & Phil mar fleet, Routledge, 1998.

10- Samuel P. Huntington, The Clash of Civilization and The Remaking of World Order, Touchstone Book - Simon Schuster - N.Y.,1997.

١١ ـ صاموئيل هنتنجتون ، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمى، ترجمة طلعت الشايب، سطور ١٩٩٨م.

١٢ ـ سمير مرقس، بدأ صراع الحضارات (تديين الصراعات لتغطية المصالح)، أخبار الأدب ٧ أكتوبر ٢٠٠١م.

١٣ ـ برنارد لويس، الغرب والشرق الأوسط (سجال وتباين)، ترجمة وتعليق سمير مرقس، دار ميريت، ١٩٩٩م.

١٤ ـ مصطفى الفقى، العامل الثقافى فى العلاقات الدولية، الأهرام ١٣/ ٨/ ٢٠٠٢م.
15- Bernard Lewis, Cultures in Conflicts, Oxford University Press, 1996.

١٦ ـ سمير مرقس، الإسلام والغرب: التمايز التاريخي والتراوح بين الصدام والاحتواء من أجل أن يحقق الغرب مصالحه، جريدة الخليج ـ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠١م.

17- Lawrence E. Harrison & Samuel P. Huntington (eds.), Culture Matters: How Values Shape Human Progress, Basic Books, 2000.

18 - Mark B. Salter, Barbarians & Civilization in International Relations, Pluto Press, London, 2002.

19- TariQ Ali, The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads & Modernity, Verso, 2002

الفصل الثانى:

١ ـ رولان موسينييه، القرنان السادس عشر والسابع عشر من موسوعة تاريخ الحضارات العام، المجلد الرابع، (الموسوعة بإشراف موريس كروزيه فى سبعة مجلدات)، منشورات عويدات، بيروت ـ باريس، ط ٣، ١٩٩٤م.

٢ ـ د. حسن صبحى، التاريخ الأوروبى الحديث، الجزء الأول ١٤٥٣ ـ ١٧٩٣ (حول حرب الثلاثين سنة ومعاهدة وستفاليا من ص ١٦٩ إلى ص ١٩٠)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٢م.

٣ ـ ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠م.

4- Peter Rietbergen, Europe : A Cultural History , Routledge Pub. Landon &.N.Y.1998.

٥ ـ أنور عبد الملك، تغير العالم، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ٩٥، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥م.

٦ ـ رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ١١٨، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧م.

٧ ـ محمد عبد الشفيع عيسى، قضية التصنيع فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١م.

٨ ـ د. رمزى زكى، الكشوف الجغرافية والنهب الوحشى للذهب، مجلة العربى عدد ٤٠٥، أغسطس ١٩٩٢، نشرت لاحقا فى كتاب الليبرالية المتوحشة، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٣م.

٩ ـ سمير أمين، التطور اللامتكافئ: دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٥م.

١٠ ـ سمير مرقس، تجربة لاهوت التحرير، مجلة القاهرة، العدد ١٣٤، يناير ١٩٩٤م.

الفصل الثالث:

١ ـ سمير مرقس، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الشروق، ٢٠٠١.

٢ ـ چان بيارفيشو، الحضارة الأمريكية (عربه وقدم له خليل أحمد خليل)، دار الفكر اللبنانى، بيروت، ١٩٩٢.

٣ ـ كارل ن. ديغلر، الانطلاق من الماضى: القوى التى شكلت أمريكا الحديثة، ترجمة صادق إبراهيم عودة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م.

٤ ـ ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد على مقلد، مركز الإنماء العربى، بيروت، د. ت.

٥ ـ وليد نويهض، عصر الغلبة: اكتشاف أمريكا والمركزية الأوروبية، مركز الدراسات الاستراتيچية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٢م.

٦ ـ سمير مرقس، تجربة لاهوت التحرير، مجلة آفاق البيروتية، العدد ٢٠، لسنة ١٩٩٨م.

٧ ـ پول كينيدى، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديوى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، ١٩٩٤م.

٨ ـ هنرى كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادى والعشرين، ترجمة عمر الأيوبى، (إصدار ٢٠٠١م)، دار الكتاب العربى، بيروت، ٢٠٠٢م.

٩ ـ ميشال بوغنون ـ موردان، أمريكا التوتاليتارية: الولايات المتحدة والعالم إلى أين؟ (إصدار ١٩٩٧م)، عربه خليل أحمد خليل، دار الساقى، ٢٠٠٢م.

10- Immanuel Wallerstein , The Modern World - System, vol 1, San Diego, CA: Academic Press, 1974.

١١ ـ مايكل هاردت وأنطونيو نيغرى ، الإمبراطورية : إمبراطورية العولمة الجديدة ، تعريب فاضل جتكر ، (إصدار ٢٠٠٠م) ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٢م .
١٢ ـ شوقى جلال ، العقل الأمريكى يفكر : من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

الفصل الرابع:

١ ـ فريد زكريا ، من الثروة إلى القوة : الجذور الفردية لدور أمريكا العالمى ، ترجمة رضا خليفة ، (إصدار ١٩٩٨م) ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
٢ ـ سمير مرقس ، تجربة لاهوت التحرير ، مجلة آفاق البيروتية ، العدد ٢٠ ، عام ١٩٩٨م .
٣ ـ نعوم تشومسكى ، ماذا يريد العم سام؟ ترجمة عادل المعلم ، دار الشروق ، ١٩٩٨م .
٤ ـ هنرى كيسنجر ، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو ديبلوماسية للقرن الحادى والعشرين ، ترجمة عمر الأيوبى ، (إصدار عام ٢٠٠١م) دار الكتاب العربى ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
٥ ـ هنرى كيسنجر ، الديبلوماسية ، ترجمة فوزى وفاء ، الجزء الأول ، سلسلة الكتاب الذهبى ، مؤسسة روزاليوسف ، القاهرة ، ٢٠٠١م .
وقد قمنا بالرجوع إلى النص الإنجليزى الكامل أيضا :
Henry Kissinger, Diplomacy, Touchstone Book, N.Y, 1995.
6- Michael h H. Hunt, Ideology and U.S. Foreign Policy, Yale University Press, 1987.
7- David Louis Cingranelli, Ethics, American Foreign Policy, and the Third World, St. Martins Press, N.Y, 1993.

الفصل الخامس:

١ ـ بيتر تيلور وكولن فلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر : الاقتصاد العالمى والدولة القومية والمحليات جـ١ ، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد ، (إصدار ٢٠٠٠م) ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد رقم ٢٨٢ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ٢٠٠٢م .
٢ ـ فريد هاليداى ، نهاية الحرب الباردة والعالم الثالث ، ترجمة عبد الإله النعيمى ، دراسات فى الفلسفة والمجتمع ، صحارى للصحافة والنشر ، بودابست ، ١٩٩٣م .

٣ـ غسان العزى، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولى والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ٢٠٠٠م.
٤ـ پول كينيدى، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديوى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، ١٩٩٤م.
٥ـ زبيجنيو بريجنسكى، الفوضى: الاضطراب العالمى عند مشارف القرن الحادى والعشرين، ترجمة مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨م.
٦ـ زبيجنيو بريجنسكى، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الچيوستراتيچية، ترجمة أمل الشرقى، الأهلية للنشر، الأردن، ١٩٩٩م.
7- Samuel P. Huntington, Why International Primacy Matters, International Security, Spring 1993.
8- Samuel P. Huntington, The Lonely Super - Power, Foreign Affairs, March - April 1999.
9- Richard N. Hass, What to Do With American Priamacy, Foreign Affairs, September - October 1999.

الفصل السادس:

١ـ زبيجيو بريجنسكى، محددات النظام العالمى الجديد فى القرن الحادى والعشرين، فى هكذا يصنع المستقبل (مجموعة مفكرين غربيين)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى، ٢٠٠١م.
2- John J. Mearsheimer, The Future of The American pacifier, Foriegn Affairs, Septmber - October 2001.
3- Joseph S. NYe, Redefining The National Interest, Foreign Affairs, July - August 1999.
٤ـ هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلي سياسة خارجية، م. س. ذ.، ٢٠٠٢م.
5- Condoleza Rice, Campaign 2000 : Promoting the National Interests, Foreign Affairs, January - February 2000.
٦ـ حول أفكار برنارد لويس، يمكن مراجعة:
أـ الغرب والشرق الأوسط. سجال وتباين، ترجمة وتعليق سمير مرقس، دار ميريت، القاهرة، ١٩٩٩م.

ب - Bernard Lewis, What Went Wrong? : Western Impact and Middle Eastern Response, Oxford Univversity Press, 2002.

٧ - نبيل عبد الفتاح، الدين فى النزاعات الدولية، الأهرام، ١٥/ ١١/ ٢٠٠١م.

الفصل السابع

١ - سمير مرقس، اليمين الدينى الأمريكى: المسيرة من التأثير القاعدى إلى المشاركة فى السلطة، فى السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين بين الأبعاد الثقافية والحضارية والأبعاد الاستراتيجية، (بالمشاركة مع چون إسپوزيتو ورضوان السيد)، تحرير د. نادية محمود مصطفى، سلسلة محاضرات حوار الحضارات(١)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٢م، من ص ١٤٩ إلى ص ١٧٦.

٢ - سمير مرقس، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الشروق، ٢٠٠١م.

٣ - سمير مرقس، هيمنة الأصولية البروتستانتية على السياسة الأمريكية، جريدة النهار البيروتية، ٢١/ ٤/ ٢٠٠٢م.

٤ - سمير مرقس، الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط (القسم الثانى حول قانون الحرية الدينية، والذى يعد المرجع الوحيد باللغة العربية حول هذا الموضوع، والذى رصدنا فيه مدى تأثير اليمين الدينى على الإدارة الأمريكية وكيف أن القانون فى صورته الأخيرة ماهو إلا نسخة تفصيلية لما طرحته الرابطة الوطنية للإنجيليين).

٥ - سمير مرقس، اليمين النقى: السياسى والدينى يحكم أمريكا، أخبار الأدب، ٢١ أكتوبر ٢٠٠١م.

6- J. Casanova, Religion in The Modern World, University of Chicago press, 1994.

7- W.S. Bainbridge, The Sociology of Religious Movements, Routledge, Londen, 1997.

٨ - حازم صاغية، آل بوش وأيديولوچيا اليمين الأمريكى، جريدة الحياة اللندنية (سلسلة مقالات نشرت فى مايو ويونيو ٢٠٠١).

9- Ian Makram and Ibrahim M. Abu - Rabi(eds), 11 September: Religious Perspectives on the Causes And Consequences, One World Pub, 2002.

١٠ ـ عمرو كمال حمودة، التغيرات المحتملة على النظام البترولي، الأهرام، ١٠/١٠/٢٠٠١م.
١١ ـ سمير مرقس، اللجنة الأمريكية للحرية الدينية والمسألة السودانية، الأهرام ٩/٨/٢٠٠٢م.

الفصل الثامن

1- Michael Krepon, Lost In Space, Foreign Affairs, May - June 2001.
2- Michael T. Klare, The New geography of Conflict, Forign Affairs, May-June 2001.
٣ ـ مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، (إصدار ٢٠٠١م)، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.
4- Donald H. Rumsfeld, Transforming The Military, Foreign Affairs, May - June 2002.
5- Robert Boyer and Daniel Drache (eds.), States Against Markets: The Limits of globalization, Routlede, London.
6- Joseph S. NYE, The Paradox of American Power: Why The Worlds Only Super power Can't go it Alone, Oxford University press, 2002.
7- Strobe Tolbott and Nayan Chanda (eds), The Age of Terror, America and the World After September 11, Basic Center and Yale Center for the Study of globalization, U.S.A, 2001.

سمير مرقس

ـ باحث مصرى معنى بقضايا : المواطنة والشأن القبطى والعلاقات الإسلامية المسيحية واليمين الدينى فى أمريكا .

ـ يعمل فى مجال تخطيط وتقويم المشروعات التنموية .

ـ أسس وأدار المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ويشغل منصب مستشار المركز الآن ومسئول عن سلسلة كتب المواطنة التى يصدرها المركز .

ـ مستشار مركز الفسطاط للدراسات .

ـ عضو الهيئة الاستشارية لبرنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

ـ عضو مؤسس للفريق العربى للحوار المسيحي الإسلامي .

ـ عضو المجلس القومي للمرأة .

ـ يكتب بشكل دورى فى العديد من الدوريات المصرية والعربية .

ـ من كتاباته :

١ ـ مشاركة الشباب القبطى فى الحياة السياسية بين المحددات العامة والصعوبات الخاصة .

٢ ـ التنمية الشعبية التفاعلية : مشروع نموذج لممارسة العملية التنموية .

٣ ـ تجربة لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية .

٤ ـ الحماية والعقاب : الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط .

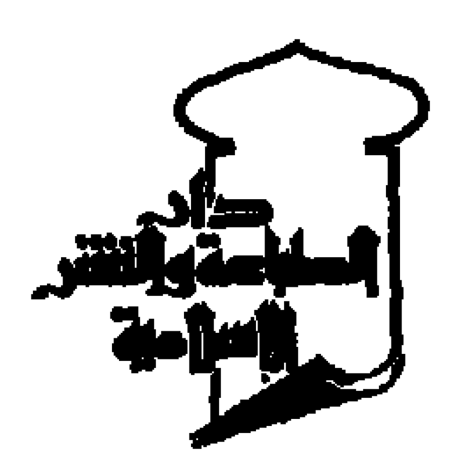
٥ ـ الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية .

٦ ـ المواطنة فى الخبرتين المصرية والغربية .

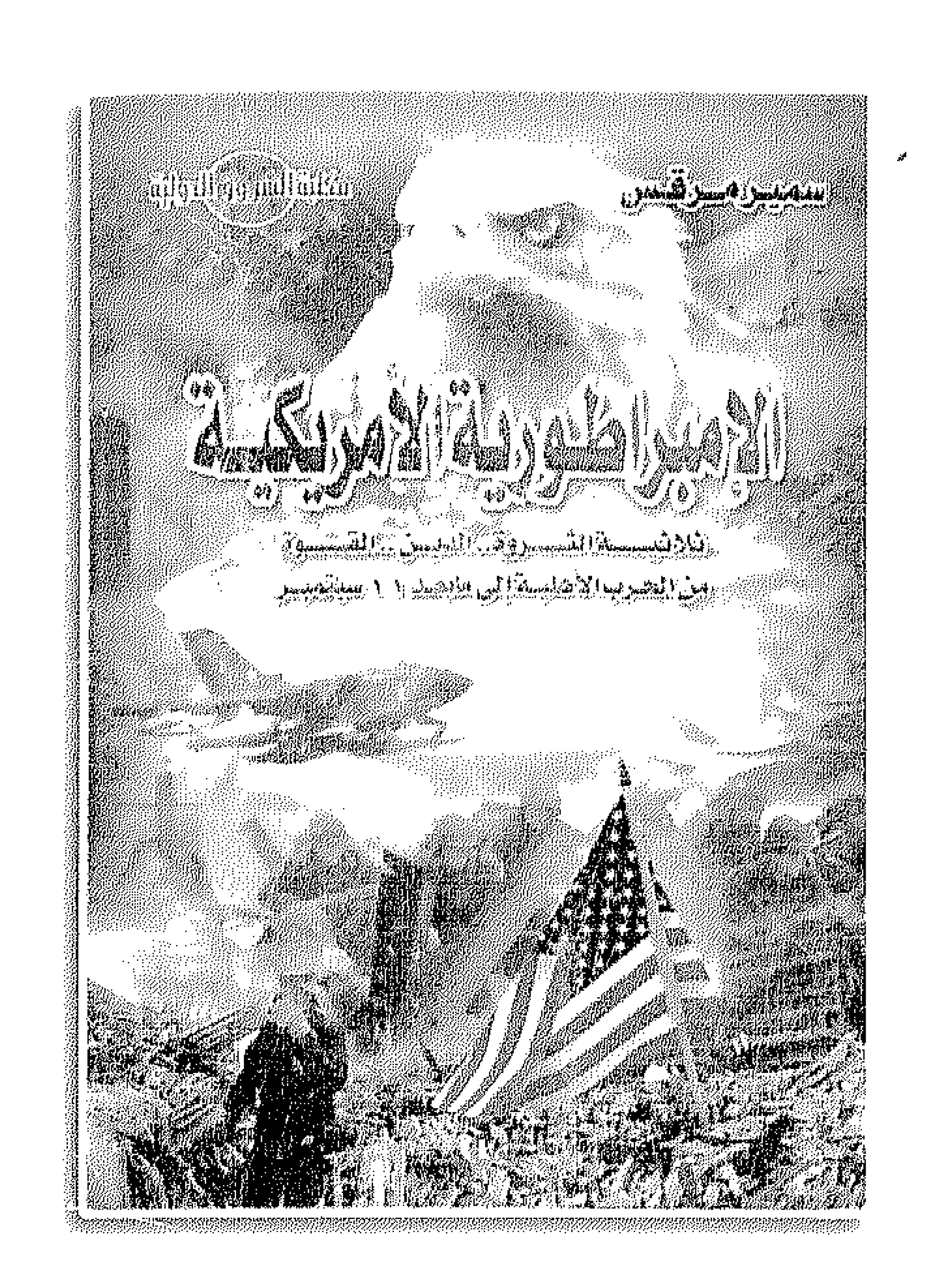
٧ ـ الحوار الإسلامى المسيحى فى الخبرة المصرية .

المحتويات

رقم الإيداع
٣٩٣٩ / ٢٠٠٣
الترقيم الدولى .I.S.B.N
977- 09- 0931- 9



مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية
العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ - تليفاكس : ٣٦٣٣١٤ - ٣٦٢٣١٣
مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هانىء الأندلسي ت : ٤٠٣٨١٣٧ - تليفاكس : ٤٠١٧٠٥٣



اقرأ فى هذا الكتاب

«على الولايات المتحدة أن تنشر نفوذها التجارى فى أنحاء الأرض كلها .... والتصدى للأهداف الإمبريالية الأوروبية .... إن مبدأ مونرو يوجب على الولايات المتحدة رفض أى نفوذ آخر ... الأمر محكوم بالمصلحة القومية وحدها، ولا يبدو أن له حدودا. فعلى الولايات المتحدة الارتقاء إلى مصاف القوى العظمى فى منطقة الباسيفيكى ... وتكمن المصلحة القومية من حيث جوهرها المعلن، فى ربطها بهيمنة أمريكية ممتدة إلى ما بعد البحار .. إنها إرادة الهيمنة .. على الولايات المتحدة أن تضمن لبلدان القارة الأمريكية، ولسواها .. التطور .. وعدم التدخل ... ولأداء مهمة كهذة، ينبغى للبلد أن يكون جاهزا للحرب .. فالولايات المتحدة، "ممثلة المسيح" ...، «ملك العدالة» ، لا يمكنها الاغضاء عن ضرورة إنشاء قوة بحرية ذاتية، فعالة، يمكنها استعمالها أينما تدخلت»

القائد الأمريكى البحرى أ.ت.ماهان
فى القرن التاسع عشر

«ينبغى منع أية قوة معادية من السيطرة على مناطق يمكن لثرواتها أن تجعل من هذه القوة، قوة عظمى. كما ينبغى تثبيط عزيمة الدول الصناعية المتقدمة إزاء أية محاولة منها لتحدى زعامتنا أو لقلب النظام السياسى والاقتصادى القائم، كما علينا التنبه والتوقع لأى بروز محتمل لمنافس لنا على مستوى العالم»

بول وولفوفيتز
نائب وزير الدفاع الأمريكى الحالى

«هناك نظام "للقيم" لا يمكن "المساومة" عليه. وهذه هى القيم التى "نحمدها ونتمسك بها. وإذا كانت هذه القيم خيرة بالنسبة لشعبنا .... فإنها خيرة كذلك بالنسبة للشعوب الأخرى.. وهذا لا يعنى أننا نفرضها .. بل يعنى أنها "قيم إلهية" ... هذه ليست قيما خلقتها الولايات المتحدة .. هذه قيم الحرية والطبيعة والإنسانية وحب الأمهات لأطفالهن ... »

الرئيس جورج بوش

عادل المعلم

